الرّائد الرّسميّ للجُمهُوريّة التّونسية

مُداولاتُ مجلِسُ نوابُ الشّعبُ

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثالثة 2024-2025

الجلسة الواحدة والأربعون | 41 | الأربعاء 12 مارس 2025

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 3334
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 3334
3- توجيه أسئلة شفاهية إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة..... 3334
4- استئناف الجلسة وكلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة مرور سنتين على تركيز مجلس نواب الشعب للمدة النيابية الأولى 2023 -2025..... 3363
5- تدخلات السيدات والسادة النواب على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي..... 3364
6- رفع الجلسة..... 3367
II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 3367

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة رقابية على الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء 12 مارس 2025 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك لتوجيه أسئلة شفاهية إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادات النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

نفتتح على بركة الله أشغال جلستنا، ويسعدني في البداية وباسمكم جميعا أن أرحب بالسيدة فاطمة ثابت شيبوب، وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة والوفد المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

وفقا لقرار مكتب مجلس نواب الشعب بتاريخ 26 فيفري 2025، فإن هذه الجلسة العامة تتضمن توجيه عشرة أسئلة شفاهية إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة عملا بأحكام الفصل 130 من النظام الداخلي حيث تكون الترتيبات على النحو التالي:

أولا، يتولى النائب عرض سؤاله في مدة لا تتجاوز عشر دقائق.

ثانيا، يتولى عضو الحكومة تقديم جوابه لمدة لا تتجاوز عشر دقائق .

ثالثا، للنائب الحق في التعقيب مرة واحدة ولمدة لا تتجاوز خمس دقائق.

هذا ويمكن للسيدة الوزيرة إن رغبت في ذلك أن تتولى تقديم بعض التوضيحات والإضافات بخصوص مختلف الأسئلة الشفاهية المطروحة، وذلك لمدة تتراوح بين 25 و30 دقيقة، وهو ما من شأنه أن يساهم في مزيد توضيح بعض النقاط العالقة إن وجدت.

توجيه
أسئلة شفاهية إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعزاء، ننطلق الآن وتباعا في استعراض الأسئلة الشفاهية المبرمجة لليوم.

السؤال الشفاهي الأول للزميل المحترم حسن الجربوعي، الكلمة للزميل المحترم حسن الجربوعي وله عشر دقائق على أقصى تقدير.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد حسن الجربوعي

السيد حسن الجربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

هناك نقطة قبل أن أبدأ في السؤال، عندما يطرح النائب سؤالا شفاهيا أو كتابيا لا غرض لديه بشخص معين ولا بشركة ولا بقطاع معين.

خرجنا وعاينا، وهذا دورنا الرقابي، ورأينا الإشكاليات المطروحة، ليس عيبا أن يخطئ مسؤول أو يقول ليس لي اطلاع على هذا الموضوع ونجد مع بعضنا حلا، لكن المشكل هو اللامبالاة والاستهتار بمؤسسات الدولة والمسؤول غير المسؤول في المنصب غير منصبه.

السيدة الوزيرة، أرسلت سؤالا كتابيا لوزارتك في 11 جوان 2024، وردني الجواب بتاريخ 16 جانفي 2025، على حد علمي أن ثمانية أشهر كفيلة بأن تتمكن وزارة الطاقة من الإجابة على سؤال عضو مجلس النواب.

السؤال كان يتلخص في ثلاثة أسئلة، تحدثنا عن شركة "CFTP" والأنبوب الذي يربط بينها وبين شركة طينة وقدمنا استراتيجية واضحة وتحدثنا عن 47 بئرا نفطيا يقع استغلال 22 منهم وتحدثنا عن الصيانة لأربعة آبار بالمليارات وصفر إنتاج وطرحنا سؤالا: ما هي استراتيجية الوزارة للنهوض بالشركة؟

بعد ذلك تحدثنا عن وضعية المناولة في هذه الشركة ونقاط استفهام مع الشركة الموجودة وسألنا متى سيتم تسوية وضعية العملة؟ أجابتني الوزارة بعد ثمانية أشهر في أربع نقاط:

أولا، عرفتني بالشركة.

ثانيا، قالت لي إن 82% من النفط المنتج يرجع للدولة و18% للشركة الأجنبية.

ثالثا، عندها 62 عونا منهم 40 مناولة.

النقطة الرابعة تتضمن إنتاج الشركة خلال السنوات الأخيرة.

هذا ما سأله النواب وهذا ما أجابته الوزارة، هذا يدل على أمرين لا ثالث لهما: إما أن وزارة الصناعة والمناجم والطاقة ليس لها اعتبار للوظيفة التشريعية ودور النائب الرقابي أو لا تملك جوابا للسؤال والحالتان طامة كبرى.

أعيد اليوم طرح سؤالا شفاهيا غير كتابيا للسيدة وزيرة الطاقة وإن شاء الله نجد جوابا للأسئلة. لن أطيل المداخلة، فقط سأطرح ثلاثة أسئلة للسيدة وزيرة الطاقة بخصوص "CFTP" وأتمنى أن أتلقى منكم جوابا.

السؤال الأول: هو وضعية عملة المناولة، عمال المناولة 14 حارسا و25 عاملا أغلبهم انتدبوا عن طريق شركة مناولة، من بينهم من انتدب سنة 2002 و2007 و2011. بمعنى أنهم يعملون في الشركة منذ 23 سنة ويمارسون أعمالهم دون انقطاع منذ أن تم انتدابهم ويقومون بنفس الأعمال التي يقوم بها عملة الشركة المستفيدة، هناك عملة يقضون 12 ساعة من الساعة السادسة صباحا إلى الساعة السادسة مساء كامل أيام الأسبوع ومن يعترض يهرسل من فلان، لن أذكر الأسماء احتراما لعائلاتهم ولكن الوضع فاق حده وسيحين الوقت لذكر أسمائهم.

من جانب آخر شركة المناولة، نحن اليوم من خلال جملة من المعطيات نتحدث عن شركة تقوم بالإيجار باليد العاملة، معقول شركة مناولة ليس لها علاقة بالعمال؟ لا يعرفونها ولا تتصل بهم؟ عندما يتصلون بها تجيبهم على أساس أنها شركة أليمنيوم "SMS" فيها 25 عامل و"SGS" هي للحراسة، شركة بلور لتنظيف البلور تعمل مع شركة بترول والأخرى للحراسة. هذا ما يتنافى مع التوجهات العامة لسياسة الدولة.

رئيس الجمهورية في آخر لقاء مع السيد وزير الشؤون الاجتماعية يوم 4 مارس ينص على أن تنقرض نهائيا بعض المصطلحات وبعض المفاهيم على غرار ما يعرف بالمناولة والعقود محدودة الزمن وعلى أن الدولة ستتصدى بالقانون لكل من يتصور أنه قادر على المساومة بعرق العمال أو يهدد بغلق مؤسسته، فكما يسعى صاحب العمل إلى الربح الشرعي، من حق العامل الاستقرار ومن حقه الأجر المنصف والعادل، هذا بيان رئاسة الجمهورية.

لكن على أرض الواقع وأتحدث هنا عن "CFTP" هذه المؤسسة مصرة على اعتماد عقود مع شركات خدمات ليس فقط في الحراسة والتنظيف والبستنة، بل حتى شركات مخصصة في اللحام والحفر والنقل وغيرها.

والأتعس والأمر والقهر الذي نراه في الجهة يشترطون على أي مقاول يأتي للعمل ألا ينتدب أي عامل من جهة بير الملولي أو سيدي ليتيم التي فيها الآبار.

السؤال السيدة الوزيرة: ما هو مصير هؤلاء العملة الذين أفنوا أعمارهم في هذه الشركة؟ ومتى سيتم تسوية وضعيتهم؟ علما أنه تم انتداب عمال من المناولة بدون مناظرة ودون مستوى تعليمي، وقع تكوينهم بعد الانتداب فقط وهذا بالموالاة والمحاباة وسنتحدث فيما بعد في الموضوع.

(عرض السيد النائب صورة) النقطة الثانية تخص النفايات، الرجاء من المصور تقريب "الكاميرا" للصورة التي بين يدي، هذه الصورة تبين ما جنيناه من "CFTP" هذه نفايات وأنا قمت بتصويرها، الأطفال لا يتمتعون بدار شباب أو نوادي، بل يلعبون تحت أشجار الزيتون، هذا قدر المناطق الداخلية، تأخذون الثروات من نفط وهذا ما تتركونه، هذه بركة سباحة ممتلئة بالنفايات يمكن أن يسقط فيها طفل.

هذه "CFTP" أطنان من النفايات الملقاة، نفايات سامة.

نتصور أن العاملين في "CFTP" لم يطلعوا على القانون عدد 41 لسنة 96 في الفصل 31 الذي ينص على: "تخضع إلى ترخيص مسبق من الوزارة المكلفة بالبيئة كل مؤسسة أو منشأة تقوم بنشاط واحد أو أكثر جمع النفايات الخطرة وفرزها ونقلها وخزنها ومعالجتها وتثمينها وإزالتها" وينص الترخيص على أنواع وكميات النفايات والمقتضيات وكذا كذا.

اليوم القانون لا تطبق على أرض الواقع، السؤال من هو المسؤول عن هذه التجاوزات للشركة في الجهة؟

عندما أتحدث عن "CFTP" وعن وضعية العملة لا يمكنني ألا أذكر المرحوم غيث وفي الميزانية حدثتك عن وضعته، كنت أتصور أن السيدة وزيرة الطاقة والصناعة والمناجم ستتفاعل مع الموضوع بحكم أنه تم طرحه تحت قبة مجلس النواب.

أعيد تذكيرك، الطفل الذي سقط عليه التراب والجميع شاهده ولم يكن هناك أدنى وسائل الحماية وهذا ليس كلامي، بل هذا عاينته تفقدية طب الشغل بصفاقس والمؤسسة إلى اليوم لم تعوض لعائلته ولم يأخذوا حقه، يقولون كأنه توفي عبثا وغيره وغيره، فمتى سيتم إنصاف هذه العائلة؟

لكي تعرف قمة اللامسؤول والاستهتار بكرامة العمال، بعد أن توفى غيث بيومين جاء مسؤول من "CFTP" وأخذ معه ثمانية عمال من المناولة إلى الهلال الأحمر، لماذا؟ العنوان تكوين في السلامة المهنية والإسعافات الأولية على مدى سنة، التقط بهم صورا ثم عاد إلى مكانه، وإلى يوم الناس هذا لم يحدث شيء. قمة الاستهتار بالعملة وبالطبقات الضعيفة والكادحة.

هؤلاء جاؤوا للعمل في مؤسسة "CFTP" سعيا إلى توفير رزق أبنائها. صحيح أن المؤسسة تقوم ببعض الإعانات للجهة، لكن أنا أؤمن بطريقة "لا تعطني سمكة بل علمني كيف أصطاد". هذه الامتيازات التي يتم تقديمها في شكل إعانات ظرفية يمكن على الأقل أن تقوم بها منشأة بالتنسيق مع الولاية.

أنا كعضو مجلس نواب أعطيك الخطوط العريضة وأنتم تنسقون مع الجهات المعنية، مشروع يخدم "CFTP" ويخدم الأهالي هناك ويشغل العائلات وتولد ثقة ومقبولية مجتمعية بين الجهات، لا أن تتم هرسلة كل من يتكلم أو يدافع عن حقه.

عندما تقرأ كشف أجر العمال أمر يندى له الجبين، 22 سنة عمل في "standard"، 13 سنة ثم عمل "ouvrier qualifié" ثم "ouvrier" أنا لا أتحدث عن الإدارة العامة، بل عن المسؤولين وسط "CFTP" في جهة صفاقس وإن شاء الله تتعاطف معنا السيدة الوزيرة وتجيبنا وبإمكانك الخروج ومعاينة معاناة التونسيين والطبقات الضعيفة.

لا تقولي لي السيدة الوزيرة أن "CFTP" لا تملك المال لأن هناك منظمة أخذت 680 مليون والمسألة الآن في القضاء، الأموال موجودة والإمكانيات موجودة، لكن العملة لا أحد يتكلم عنهم حتى عندما يتحدث عنهم عضو مجلس النواب، الموضوع معقد جدا وهناك أطراف موجودة وسط الإدارة تحكم بأحكامها وتفرض كل شيء وبعد الجلسة بإمكاني أن أذكر لك الأسماء وكل المعطيات.

أنا لا أنقد شخصا في شخصه، بل أنقد الشخص في الموقع الموجود فيه.

اليوم أنا أتحدث عن العملة، من غير المعقول شركة بترول بين تونس وفرنسا نعين لها شركة مناولة اختصاصها تنظيف البلور، هناك شركات مناولة أو شركات اختصاص بترول، نحن نضحي بحياة أشخاص في هذه الأمور، شركات مناولة في الحراسة ويشتغلون في عدة اختصاصات، في شهر رمضان المعظم هناك من يعمل 16، هو يرغب في هذا؟ ما معنى؟ أي يعمل من الساعة السادسة إلى الثامنة ليلا وهو وسط الشركة.

لا بد أن يكون هناك تمشي مع قرارات رئيس الجمهورية ومع سياسة الدولة في القطع مع المناولة.

سؤالي واضح وصريح: ما هي استراتيجيتكم؟ وما هي الحلول من طرفكم لهؤلاء العملة؟ وشكرا.

إجابة السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميل المحترم والآن نحيل الكلمة إلى السيدة فاطمة ثابت شيبوب وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة لتقديم جوابها في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فلتتفضل.

السيدة فاطمة ثابت شيبوب، وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

صباح الخير،

رمضان مبارك على الجميع،

سأحاول أن أجيب في مجال اختصاصي لأن جانب قانون الشغل يرجع بالنظر إلى وزارة أخرى، كما الجانب البيئي يرجع إلى وزارة أخرى، سأتحدث كوزيرة صناعة ومناجم وطاقة عن مشمولات وزارة الصناعة والمناجم والطاقة والشركات الراجعة لها بالنظر.

كمواطنة تونسية كل ما تحدثتم عنه والبعد الاجتماعي مهم، احترام قوانين الشغل مهم، احترام البيئة مهم وفي الواقع الجميع مثلك كنائب في مجلس نواب الشعب مثل أي مواطن يتأثر بكل هذه الأمور ونتمنى أن نجد لهم الحلول.

سأحاول أن أتحدث في المجال الذي يعنيني، الشركة التونسية للنفط هي مؤسسة 50% للدولة التونسية و50% لشركة "Spica Energy" تعمل على امتياز سيدي ليتيم وسيدي بحارة.

الدولة التونسية هي من يحدد سعر توازنها وتأثر سعر التوازن بالنسبة إلى سنة 24-25، تم تحديد سعر برميل البترول بـ 57 دولار يعني الدولة تحدد السعر لكي تكون كشركة مساهمة فيها الدولة بـ 50%، لكي تكون ميزانيتها معتدلة.

الشركة لديها مشاكل مادية ومشاكل في جانب الاستثمار، ذكرت معطيات ولكن بما أنني متواجدة معكم لا بأس في تقاسم كل هذه المعطيات، 82% من النفط المنتج يرجع إلى الدولة التونسية، العدد الجملي للآبار كما قلت 53، 27 في طور الاستغلال، في طور الاستغلال هذا لا يعني أنهم لا يرغبون في استغلالهم، في الترتيب هناك آبار بدون إنتاج، هناك آبار في طور الإصلاح، هناك آبار لا يتطلب إصلاحها وقتا طويلا، هناك آبار تتطلب وقتا طويلا لإصلاح المعدات.

عندما تقول 27 فقط من الآبار مستغلة هذا ليس بسبب سوء التصرف، بل لأن الظروف الفنية لا تسمح باستغلال أكثر.

بالنسبة إلى جانب التشغيل، مثلما قلت الشركة ليست بعقود مناولة، على إثر قرار السيد رئيس الجمهورية تم اتخاذ القرارات في الشركات ذات مساهمة عمومية، لا توجد أي شركة تعمل بعقود مناولة، هناك عقود خدمات يسمح بها القانون التونسي وهناك هياكل تراقب الوضعية، يعني احترام الجانب القانوني، هناك تفقدية الشغل، هياكل أخرى ليست في وزارة الصناعة والمناجم والطاقة تراقب احترام الجوانب القانونية فيما يتعلق بقانون الشغل.

المؤكد أن "CFTP" لا تعمل بعقود مناولة، بل هي عقود إسداء خدمات.

بالنسبة إلى الشركة، في السنوات الأخيرة من 2021 مهم أن أعلمكم بإنتاجها لكي تكونوا على بينة بالوضعية الفنية والمالية للشركة. الشركة في السنوات الأخيرة من 2021 كان إنتاجها 256 ألف برميل، في 2022 أصبحت 230، في سنة 2023: 176 برميل، في سنة 2024 ارتفعت إلى 210، ولكنها لم تتراجع إلى المستويات القديمة، هذا يبين أن الشركة وللأسف لديها مشاكل مادية.

بالنسبة إلى السنة الجارية، تقديرات الإنتاج ستكون في حدود 195 ألف برميل وتجدر الإشارة إلى أن الشركة تمر بصعوبات مالية نظرا إلى تراكم الديون، في حدود 16 مليون دينار سنة 2023 و12 مليون دينار سنة 2024، مع ارتفاع تكلفة الإنتاج وتراجع إنتاج النفط نتيجة للتقلص الطبيعي من جهة ولتقادم التجهيزات من جهة أخرى. أكثر الشركات التي فيها مساهمة عمومية ستجد هذه الإجابة، لأن هذا واقع الشركات ذات مساهمة عمومية.

لم تقم الشركة التونسية الفرنسية للنفط بحفر أي بئر منذ ما يزيد عن 15 سنة، تقريبا من سنة 2010-2011 وهذا يؤثر على الإنتاجية والظروف المادية بالشركة ومردوديتها.

قامت بصيانة بعض الآبار بقيمة جملية بلغت تقريبا 43 مليون دينار خلال الفترة ما بين 2014 و2022، يمثل إنتاج هذه الآبار 1068 مليون برميل نفط إلى غاية 2024 وهو ما مكن الشركة من مواصلة أعمالها ووفر للدولة والشريك على امتياز ما يقارب 135 مليون باحتساب معدل البرميل، مثلما ذكرت معدل البرميل تحدده الدولة وليس السوق العالمية.

بالنسبة إلى الجوانب التشغيلية، بالنسبة إلى عمال الشركة هناك جانب في السؤال تحدث عن تعميم منحة الحفر على جميع العملة، كل شركة لديها نظامها الأساسي والمفاوضات الاجتماعية تحدث في إطار لجان جهوية أو في إطار الجانب المركزي.

بالنسبة إلى الزيادة في أجور العملة القارين، انعقدت جلسة عمل بتاريخ 19 فيفري 2025 وتقدمت خلالها النقابة الأساسية للشركة بمقترحات للزيادة في الأجور، كما تم خلال الاجتماع الاتفاق على عقد جلسة ثانية في 14 مارس 2025 لمناقشة هذه الفرضيات باعتبار الكلفة المالية والاتفاق حول إحداثها.

يتم بالإجراءات بما أنها منشأة ذات مساهمة عمومية، في الإجراءات بعد الاتفاق في التفاوض تحت رعاية وزارة الشؤون الاجتماعية، يحدث تأكيد الاتفاق ثم يتم عرضه على مجلس الإدارة، ثم تتم المصادقة عليه من سلطة الإشراف، هذه الإجراءات القانونية ونحن نحترم القانون.

إن شاء الله مجلس الإدارة يلتئم في 10 أفريل، يعني الشركة والسلطات الجهوية ووزارة الشؤون الاجتماعية تؤطر هذه المفاوضات، الباب ليس مغلقا على مراجعة الامتيازات، الهدف أن نحفظ حق الشركة وحق العامل ونحترم دائما القوانين و"statut" الشركات.

بالنسبة إلى المسؤولية المجتمعية، جانب المسؤولية الاجتماعية يفرض نفسه، أي شركة من واجبها أن تكون مساهمة في إشعاعها على الجهة، بالنسبة إلى سنة 2024 هناك 6000 دينار تم تخصيصها للمسؤولية المجتمعية، كما تم الاتفاق سنة 2024 مع المندوبية الجهوية للتربية بصفاقس، يقضي بتحمل بناء قاعة جديدة بمدرسة بير الملولي بقيمة 118 ألف دينار. هذه الجوانب الاجتماعية.

بالنسبة إلى المرحوم، بالنسبة إلى حادث الشغل الموضوع أمام القضاء والشركة ملتزمة بتعهداتها والحكم القضائي يكون باتا وكل هذا لا يعوض الروح البشرية، نحن بلد قانون ولكن بما أن القضية ما زالت جارية من الطبيعي ألا تقدم تعويضا إثر حادث الشغل.

أي شركة وخاصة شركات البترول لديهم تغطية اجتماعية للعمال ونحن نحترم السلطة القضائية وإن شاء الله يأخذ حقه في أقرب وقت، وإذا كنا نستطيع المساعدة طبعا الجانب الإنساني غير الجانب القضائي والجانب الإجرائي.

إن شاء الله أكون قد أجبت على الأسئلة.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة الوزيرة، هل يرغب الزميل المحترم السيد حسن الجربوعي في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق، تفضل.

السيد حسن الجربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

تمنيت السيدة الوزيرة في جوابك أن تقولي لنا أنك غير مطلعة على الموضوع بحكم سؤال شفاهي تحدثت فيه عن "CFTP" بصفة عامة، لكن جوابك الذي في غير مجالك، أنا تحدثت عن الشركة التونسية الفرنسية للبترول "CFTP" وليس عن شركة أخرى.

تحدثت عن الإخلالات الموجودة في البيئة، عن وضعية العملة، عن الهرسلة التي تتم للعملة، تحدثت عن شركة مناولة من 2017، في الأخير اقتسمها مع زوجته شركة للبلور وشركة للحراسة ولا مقر لها في صفاقس.

اليوم العامل إذا رغب في الذهاب إلى الشركة أو معالجة موضوع ما لا يعرفها، وعندما تتصل على الهاتف تجيبك الكاتبة على أساس أنها شركة ألمنيوم. هذه هي الإشكاليات المطروحة.

حدثتك عن وضعية أشخاص تعاني مأساة الجغرافيا التي جاءت فيها وتعاني الفقر وتعاني الخيرات التي تنهب من بلادها وعندما نتحدث عن المسؤولية المجتمعية لا يوجد المال، ولكن عندما حدثتك عن المنظمات تتوفر لديها 680 مليون.

لم أرغب في الحديث عن مواضيع أخرى، عن الشاحنات التي تصب الماء وسط الآبار المغلقة وليس تابعة لـ "CFTP" لأن "CFTP" لديها رخصة في بئر فقط، هذه أربعة آبار والصور موجودة، شركات أخرى تصب الماء وتضرب حتى المائدة المائية.

لم أحدثك عن المتفجرات المخصصة لتفجير شيء ما تسببت في تشقق جدران المنازل المجاورة، لم أحدثك عن الأهالي الذين يعانون ويلتزمون الصمت، بل حدثتك عن 25 عامل، الشركة انتدبت أشخاص بدون مستوى تعليمي وعن طريق المناولة بالمحاباة والموالاة من طرف فلان، أعلم أن كلامي هذا سيتسبب في هرسلة العملة مثلما تمت هرسلتهم سابقا.

السيدة الوزيرة، نحن نتحدث عن إشكال، كنت أتمنى أن تقولي لي أنني سأنظر في الملف بأكثر تعمق وبأكثر تفصيل وإن شاء الله سنصل إلى حل.

البارحة تحدثت مع وزير الفلاحة وكأنني أتحدث مع معتمد أو مع رئيس بلدية، لا علاقة له بالفلاحة. أتحدث اليوم عن "CFTP"، عن شركة بترولية الوحيدة التي لديها "PDG" تونسي، الشركة التونسية الوحيدة التي يعمل بها التونسيون، هناك رؤية أخرى وهناك استراتيجية.

يمكنك القول أنك لا تملكين حلا أو جوابا وسنناقش بعضنا، هناك كلام على الأقل عندما نسمعه نتفاعل معكم إيجابيا. أنا غير ملزم أن أتلقى جوابا أو حلولا اليوم، نحن لسنا في وضع تجريم لبعضنا أو نتهمكم وتتهموننا، أكررها نحن في مرحلة بناء، إن لم يكن لديك جواب ننظر فيه، أما أن تقولي لي ليس مجالك فأنا أحدثك عن شركة بترول والصور تبين بركة السباحة التي تعج بالمواد السامة.

هل هذا اختصاص بيئة؟ من قام بإلقاء الفضلات هناك؟ البيئة قامت بمحضرها، ولكن من ألقى بهذه المواد السامة ومن المسؤول عنها؟ ماذا إن سقط فيها طفل؟ أكرر لك أننا لا نملك لا دور شباب ولا دور ثقافة، الأطفال يلعبون تحت أشجار الزيتون، عندما تأتي العطل المدرسية ويذهب الأطفال لألمانيا للتنزه والدراسة، أطفالنا لا يملكون شيئا سوى اللعب هناك، ماذا لو سقط فيها طفل يبلغ خمس سنوات وست سنوات ويلقى حتفه من المسؤول حينها؟

تحدثنا عن غيث الذي توفي، كيف توفي؟ والده يشتغل في شركة المناولة لمدة عشرين سنة، جلب معه ابنه على أساس أن يتم انتدابه عن طريق المناولة ولمحه والده عندما غمره التراب وتوفي أمام عينيه، توفي اليوم لأنه لا يوجد سلامة وخرجت تفقدية الشغل للقيام بمعاينة، أنا والوالي اتصلنا بـ "CFTP" لكي ترسل لنا مسؤولا نتناقش معه ولم يرض أحد وأعلمنا أنه ليس مسؤولا ولا يمكنني اتخاذ القرار وعندما يتم تعيين "PDG" يمكنهم الحضور.

لا يعقل ما يحدث اليوم، المواطن العادي أصبح ينتظر رئيس الجمهورية لكي يطلع على كل شيء، إذن ما الفائدة من وجود كل المسؤولين؟ نغلق كل شيء ونتركه يقوم بكل شيء. من المفروض أن يكون المسؤول عن منصبه له كفاءة وقادر على اتخاذ قرارات أو على الدنيا السلام.

والله العظيم سأقرر بداية من اليوم ألا أطرح أي سؤال شفاهي أو كتابي، أشعر أنني أقوم بالشعبوية. هذا الموضوع سأتابعه إلى آخر لحظة ومن حقي أن أتابعه ولا يضيع حق وراءه طالب.

موضوع "CFTP" ليس من حقها أن تعطينا، تعطي 6 ملايين وتعطي الاتحاد 680 مليون، الملح يأخذ من الأعشاش وشركات بترول جراء مهدي جمعة أخذوا الملح.

البلدية الوحيدة في العالم تملك خارج مجالها 40 زيتونة في منزل شاكر، جميع الضيعات الفلاحية موجودة في منزل شاكر، كل الخيرات يأخذونها من منزل شاكر، ثم يقولون أنه لا يوجد أموال في حين أن الأموال تذهب للخارج.

"الماكلة ع الزرزور والعياط على بوفسية"؟ ما هذه الحكاية؟ لمَ لا نتزود ونعيش مثل باقي خلق الله؟ شكرا.

طرح السؤال الشفاهي الأول
من قبل السيد نوري الجريدي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الثاني للزميل المحترم السيد نوري الجريبي.

السيد نوري الجريدي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم والوفد المرافق لها،

كنت أستمع إلى زميلي يتحدث عن 20 و30 بئر بترول في منطقة واحدة، 24 شركة بترولية موجودة في تونس وهذا مثبت.

تونس التي انضمت في الثمانينات إلى "OPEC" وخرجت أو أخرجوها، تونس لديها وزارة اسمها وزارة الطاقة وعندها "ETAP" ومليارات ومكاتب ومديرون عامون وموظفون وعملة لكي لا أطيل،

شئتَ لا ما شاءتِ الأقدارُ

فاحكُمْ فأنتَ الواحد القهّارُ

وقهر التونسيون من المغالطة وقهروا من الفساد وقهروا من الكذب الذي ليس له مدى.

24 شركة بترول في تونس والبترول مفقود في تونس، معادلة من الدرجة الألف، هناك درجة ثانية ودرجة ثالثة وهذه من الدرجة الألف.

في الحقيقة هناك تقاطعات بين سؤالي الأول وسؤال الثاني وسأعود بعد قليل إلى السؤال الثاني، فيما يخص تعامل الوزارة والشركة التونسية للأنشطة البترولية مع ملف إدارة حقول النفط التونسية والتعويل المطلق على الشركات الأجنبية ومسألة الخطايا وكذلك شبهات الفساد الكبيرة التي تحوم حول التصرف والإدارة والعقود وملف الهيدروجين الأخضر والمناطق الصناعية الوهمية والتعطيلات اللوجستية والهيكلية ورؤيتنا السياسية لها.

طبعا هذه التقاطعات في السؤالين ناتجة عن تباعد فترة طرحها وتواصل الإشكاليات نفسها، السؤال الأول 3 جويلية 2024، السؤال الثاني 6 جانفي 2025 واليوم نحن في 12 مارس 2025، تسعة أشهر كاملة لبرمجة سؤال شفاهي مع وزارة بحجم وزارتكم.

السيدة الوزيرة، أسألك عن الحقل البحري سرسينا، كيف انتهت الاتفاقية في نفس الفترة تقريبا التي انتهت فيها اتفاقية رحمورة، اتفاقية امتياز استغلال رحمورة وعشترت وصلت البرلمان، نوقشت، قدمت للجنة الطاقة وقدمت تقريرها النهائي برفضها وسحبت من قبل رئيس الجمهورية رغم إصراركم على تمريرها.

لماذا لم تدخل إلى الآن اتفاقية سرسينا للبرلمان؟ أسألك عن ربانة والبيبان التي فيها يهان الرجال وفيها أكثر من 30 عامل، أكثر من سنتين لم يتقاضوا مليما واحد وحافظوا على الحقل لكي لا تتم سرقته وللأسف المشرف التونسي المعدوم، الأجنبي "Zenith" يصول ويجول في الحقول يبيع المعدات والرافعات في "ferraille" لا حسيب ولا رقيب.

قام العمال بتنبيهكم وراسلوا وزارتكم ووزارة الشؤون الاجتماعية ورئاسة الحكومة ورئاسة الجمهورية وللأسف لم تتعاملوا كوزارة بجدية مع الموضوع وفسحتم المجال للأجنبي لكي يستقوى عليكم في التحكيم الدولي وفزاعة التحكيم الدولي وما أدراك، لأنكم لو كنتم تقومون بالمعاينة وتقفون على مقدرات الشعب التونسي وملمين بكل شيء لما ألقي اللوم على الدولة التونسية وغرمت بمئات المليارات.

أتكلم على مئات المليارات في إجراءات التقاضي "ETAP" ووزارتكم في شبهات الفساد وفي التقاضي الدولي، ألف سؤال يطرح حول هذه المسألة.

ملف الهيدروجين الأخضر لكي يفهم المواطن الهيدروجين أنواع، الرمادي بالطاقة الغير نظيفة وآثارها البيئية الخطيرة، الأزرق بالغاز مع توفر "Filtre"، الأصفر بمصادر الطاقة المتعددة، الوردي بالطاقة النووية، الأبيض الطبيعي المتوفر في الطبيعة.

الهيدروجين الأخضر بالطاقة المتجددة 94% من الهيدروجين في العالم رمادي ينجز بالمحروقات.

بالنسبة إلى الأخضر، 1.3 هيدروجين أخضر استعمالاته متعددة، يستعمل في الأسمدة الزراعية، في تكرير النفط، في البلاستيك، في البلور إلى غير ذلك.

مشاريع الهيدروجين الأخضر في العالم وصلت إلى 1200 مشروع والدول المتقدمة في المسألة معروفة دون ذكرها، عدة دول في أوروبا وفي الشرق الأوسط متقدمة في المجال.

السيدة الوزيرة، اتفاقية تونس، إنتاج 200 ألف طن سنويا تصل في الفترة المقبلة إلى مليون طن بعد طبعا بداية الأشغال، القيمة في المرحلة الأولى 8 مليار أورو والاستثمار النهائي 40 مليار أورو، أكبر مشروع استثماري بين Tenergie الفرنسية و" Far pound" الألمانية.

بلاغ عادي جدا على صفحات التواصل الاجتماعي لا ندوة صحفية، لا إطار تشريعي، لا علم لمجلس نواب الشعب بهذه الاتفاقية.

نتحدث عن استثمار يقول أنه سيشغل 400 ألف يد عاملة وهذه كذبة كبيرة أيها التونسيون، يكذبون عليكم ويبيعونكم الأوهام، سيشغلون 400 ألف بهذه الاتفاقية بعد تركيب المعدات تستحق إلى صيانة فقط، يكذبون عليكم وهي مغالطة.

هذا المشروع إذا تم سيتسبب في أضرار لا تحصى ولا تعد للبحر بعد تحلية المياه، أراضي الطاقة المتجددة الشاسعة جدا قد تقضي على قطاع تربية الماشية والمراعي بما يهدد سيادة الغذاء وسيادة الوجود للشعب.

التصرف في النفايات غير الموجود وكنت أشاهد حرقة زميلي كيف يتكلم على التداخل الموجود بين الوزارات، "كي يضيع دمه بين القبائل"، كل وزارة تقول أنا غير مسؤولة والوزارات كلها غير مسؤولة يعني وزارة الطاقة غير مسؤولة على المسألة البيئية ووزارة البيئة غير مسؤولة على المسألة الطاقية والشعب ضاع بينهم.

التصرف في النفايات في الأصل موضوع خطير جدا في تونس، شاهدنا ما حصل في السواحل والآثار البيئية الخطيرة جدا التي تعاني منها ولاية قابس وولاية قفصة وليس فقط الحوض المنجمي الذي أصبح في حالة يرثى لها، بل حتى بقية معتمديات ولاية قفصة تقريبا تأثرت إلى الحدود القصوى بهذا التلوث البيئي الذي لا تعيره الدولة أي اهتمام.

رعايا، فلنصارح بعضنا، الموجودون هناك يعتبرون رعايا في تلك المناطق، دعه يموت.

والاتفاقية هي قروض يا شعب تونس ليست منة ولا فضلا، بل سيأخذون شمسكم وريحكم وماءكم، يكذبون عليكم، هي قروض وشروط متعلقة بإنتاج الطاقة والتعامل مع البلدان الأخرى.

نصل إلى المناطق الصناعية أو وهم المناطق الصناعية في المناطق الداخلية، كذبة كبيرة، هي كذبة من أكبر الكذبات التي تعيشها المناطق الداخلية، الوزارة تربط تعطل المناطق الصناعية في السند مثلا بعدم توفر التطهير والغاز. لماذا لا توفرون لهم التطهير والغاز؟ لينجزوا مناطق صناعية، لماذا تكون البنايات غير مهيئة؟ منطقة صناعية في بالخير سياج وباب فقط، هذه منطقة صناعية.

منطقة صناعية في القطار فكرة هلامية أصبحت كالكابوس لأهلنا في القطار، صارحوا الشعب، قولوا له: المناطق الصناعية هذه بلا روح، بلا فكر، بلا منطق، لا تمويل، لا هيكلة، لأنكم في المناطق الداخلية بلا مقومات صناعية وهم تبيعونه للأهالي والأهالي من شقاوتهم وبؤسهم وهمهم وغمهم صدقوا الكذبة، بل أصبحوا يعيشونها.

يا شعب تونس، وهذا الكلام معروف في ولاية قفصة، في ولاية مجاورة وقريبة جدا من السند، تحيا الصناعة ويحيا التحيل، معمل آجر بدون عمال ولا معدات ولا سلع، لا إنتاج، ترد الفاتورات وتخرج المعاينات لقطعة أرض فيها سور ويأخذ صاحب المعمل الوهمي 700 مليون إعفاءات جبائية متعلقة بالاستثمار في المناطق الداخلية، نفس السيد بعد أشهر مقطع حجارة ومعمل جديد وهمي ونفس السيد "الحبل على الجرارة" معمل كمادات طبية، يعني صناعتنا أوراق مضروبة. هذه هي الصناعة في تونس، أوراق وملفات فساد مضروبة، شكرا.

إجابة السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميل المحترم ونحيل الكلمة إلى السيدة فاطمة ثابت شيبوب وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة لتقديم جوابها في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فلتتفضل.

السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

شكرا على الأسئلة، الأسئلة المرتبطة بقطاع النفط والاتفاقيات والنزاعات الموجودة حاليا.

يرتكز قطاع الاستكشاف والبحث وإنتاج المحروقات على مرحلتين أساسيتين، مرحلة الاستكشاف والبحث وتدوم عموما عدة سنوات وذات مخاطر عالية، يتولى خلالها المستثمر الأجنبي أو الوطني تمويل تلك الأنشطة بمفرده وهي تتطلب نفقات عالية جدا يتحملها المستثمر في حالة عدم تحقيق أي اكتشاف.

هذه الطريقة معمول بها في جل الدول من بينها تلك المعروفة بوجود مأمولية في نتائج محروقاتها، مثل الجزائر وبلدان أخرى مجاورة.

الدولة التونسية تبرم اتفاقيات استكشاف وبحث وإنتاج المحروقات يصادق عليها مجلس نواب الشعب بقانون وتكون المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية شريكا من خلال إبرام عقد شراكة مع المستثمر بنسبة 50% في صورة وجود استكشاف إيجابي.

مرحلة الإنتاج، عند تحقيق الاكتشاف تمارس المؤسسة الوطنية "ETAP" خيار المشاركة في الحدود القصوى المذكورة بالاتفاقية ويتم البحث والإنتاج عند مشاركتها وتتولى دفع أقساطها من مصاريف التطوير وخلال الإنتاج تقوم بدفع منابها من مصاريف البحث والاستكشاف سنويا حسب نسبة منابها في الإنتاج السنوي.

المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية تملك الكفاءات وتستمر في ممارسة الرقابة على الآبار التي تساهم فيها بينما تساهم الوزارة في الرقابة على الشركات بما أن ملفاتهم وبرامجهم والميزانيات الخاصة تصادق عليها الوزارة بما أن في مجلس الإدارة هناك ممثلون على الشركة وعلى الوزارة.

بالنسبة إلى جانب الخطايا المالية والنزاعات التحكيمية الجارية مثل النزاع التحكيمي مع "Zenith"، تم عقد مجالس حوارية وتم طرح الجانب القانوني وكل خلفيات الملف وسط الاجتماعات والدورات المنعقدة في مجلس نواب الشعب، ثم تم مد مجلس نواب الشعب بالإجابات على 22 سؤالا دقيق جدا في كل هذه الجوانب.

فقط للتذكير بما أن السؤال شفاهي يجب أن أجيب عنه، النزاع التحكيمي الجاري أمام غرفة التجارة الدولية "CCI" يتعلق موضوع النزاع بامتياز سيدي الكيلاني منتهي الصلاحية في 24 ديسمبر 2022، كان يرجع إلى المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بنسبة 55%، وشركة "COVPEC" بنسبة 22.5% وشركة " CNPC International Tunisia " بنسبة 22.5% وهي شركة متفرعة عن الشركة الصينية الأم "CNPC International".

فقط للتذكير لأنها صارت في الاجتماعات الحوارية في مجلس نواب الشعب ونذكر أن منطلق النزاع يرجع إلى نوفمبر 2021، حيث راسلت شركة "Zenith Energy" تفيد باقتناءها لكل أسهم شركة "CNPC International " في رأس مال شركة " CNPC International Tunisia LTD"، بالإضافة إلى اعتماد تسمية اجتماعية جديدة "CNACOG" وحيث أن الأمر في وضعية الحال يتعلق بتغيير الرقابة على الشركة الصينية لفائدة مجمع الشركات "Zenith Energy" فقد اعتبرت الإدارة أن هذه الشركة الفرعية الصينية المالكة لـ 22.5% من امتياز استغلال سيدي الكيلاني اعتمدت آلية التفويت في أسهمها لشركة "Zenith" ومن ثمة اعتماد تسمية اجتماعية جديدة كطريقة لتفادي الترخيص المسبق من السلطة المانحة وتقديم مطلب في إحالة الحقوق والالتزامات وهذا الترخيص ينبني أساسا على تقييم الكفاءة الفنية والمالية للشركة المحال إليها وهي شركة "Zenith"، نحن متأكدون أن الشركة لا تملك الكفاءة المالية ولا الفنية لتكون المشرفة على هذه الرخصة.

وعليه، رفضت اللجنة الاستشارية للمحروقات في جلستين منعقدتين في 24 مارس 2022 و7 أكتوبر 2022 تغيير الرقابة على الشركة الصينية، مع دعوة الشريك الصيني إلى مباشرة حقوقه والتزاماته، كما كان عليه الحال قبل التفويت، وهو ما لم يلتزم به هذا الأخير، لتقرر الإدارة مواصلة استغلال الامتياز مع المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بداية من سنة 2023 بناء على اتفاقية خاصة تمت المصادقة عليها بمقتضى قانون صادق عليه مجلس نواب الشعب وصدر في الرائد الرسمي عدد 16 لسنة 2024 مؤرخ في 22 فيفري 2024، يتعلق بالموافقة على الاتفاقية الخاصة وملحقاتها والمتعلقة بامتياز استغلال المحروقات الذي يعرف بامتياز استغلال سيدي الكيلاني.

وهو ما أدى بالشركة إلى اللجوء إلى التحكيم الدولي لأنها تعتبر أنها تملك الحق، كل طرف له وجهة نظره وهي ترى أنها تملك الحق ولهذا السبب توجهت للتقاضي.

هناك نزاع تحكيمي آخر مع شركة "Zenith" وتمت اثارته بتاريخ 20 جوان 2022 ضد المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية، حيث طالبت المؤسسة بخلاص مستحقاتها من كميات البترول وهذه القضية تم الحكم فيها واتخاذ قرار بشأنها، مع العلم أن المؤسسة الوطنية لا تعتزم الطعن بالإلغاء في القرار التحكيمي ونحن نحترم القضاء الوطني مثل القضاء التحكيمي الدولي.

هناك نزاعات أخرى أمام القضاء الدولي، في أي تعاملات تجارية هناك إمكانية المثول أمام القضاء الدولي، لا تعتبر هذه الإجراءات فساد، الدولة التونسية، "ETAP" والوزارة والمكلف بنزاعات الدولة جميعهم يدافعون عن مصالح الدولة التونسية بكل جهد ولكن النزاعات أمام المحاكم الدولية لها كلفة، لكن كدولة يجب أن نقبل

بالإجراءات ومرت عبر مجلس نواب الشعب وكل الجوانب تم النقاش فيها.

بالنسبة إلى ملفات الفساد في المؤسسة، هي ليست فساد، هي إجراءات تصرف، يمكن أن تكون من وجهة نظركم ليست بالتصرف السليم ولكن هيئات الرقابة تقوم بدورها الرقابي والتدقيق، هناك الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية تقوم بمهمات دورية لمتابعة نشاط المؤسسة، نذكر منها مهمة الرقابة المجراة خلال شهر فيفري 2023 من قبل هيئة الرقابة العامة للمصالح العمومية التابعة لرئاسة الحكومة حول تفقد بعض أوجه التصرف.

كما انطلقت التفقدية العامة للوزارة خلال شهر مارس في إجراءات مهمة لدى المؤسسة للتحري في بعض الملفات المختلفة، علاوة على أعمال الرقابة المستندية التي يتم القيام بها، سواء في إطار متابعة تقارير رقابية سابقة من قبل الهيئة العليا للرقابة الإدارية والمالية، أو في إطار دراسة العرائض التي ترد علينا سواء كانت من نواب الشعب أو من رئاسة الجمهورية أو من رئاسة الحكومة أو من مواطنين عاديين نتابعها، ويتم التثبت منها وطلب إجابات أو توضيحات من المؤسسة. يتم متابعة هذه الملفات والتثبت من جميع المعطيات.

بالنسبة إلى تراجع عدد الرخص تحدثت عنهم في اليوم الدراسي، قبل سنة 2010 كان لدينا 54 رخصة بحث واليوم في سنة 2024 لدينا 15 رخصة بحث وأرسلنا ملفا يحمل جميع المؤيدات.

بالنسبة إلى المناطق الصناعية في ولاية قفصة هناك منطقة صناعية مهيأة من قبل الوكالة العقارية الصناعية فيها 23 مقسم وهي مستغلة بنسبة 87%، هناك 16 وحدة صناعية في طور الإنتاج و17 % يعني 4 مقاسم في طور الإنشاء، إن شاء الله يدخلون حيز الاستغلال، يعني 96% نسبة البيع وإن شاء الله حال الانتهاء من 17% تصبح نسبة الاستغلال أيضا.

بالنسبة إلى المناطق التابعة للقطب التنموي بقفصة، تم تحيين مخطط أعمال بالنسبة إلى الفترة 2025 - 2035 قصد توفير الاعتمادات اللازمة للشروع في أشغال التهيئة بما يمكن من تطوير تدخلاته في مجال استقطاب الاستثمارات الصناعية بالجهة وتطوير مؤشرات التنمية وخلق مواطن شغل مبرمجة.

وردت عليكم الإجابة لكي لا أدخل في الجزئيات المتعلقة بتطور الملف، فيما يتعلق بديوان التطهير وجود محطة لتطهير المياه مسألة ضرورية، لأن الوزارة والوكالة العقارية الصناعية قامتا بعدة مشاريع على أساس أن يقوم ديوان التطهير بمعالجة الماء وللأسف مثلما حدث في صفاقس وفي عدة جهات، بعد أن جهزت الوكالة كل الجوانب الصناعية، الصناعيون اشتروا المقاسم ولم يستطيعوا انجاز المشاريع ورغم أن الإجراءات الإدارية كلها مستكملة يطلبون منها دراسات بيئية من الوكالة الوطنية لحماية المحيط وللانتفاع بترخيص البناء يجب أن تكون الدراسة البيئية موافق عليها.

وللأسف عندما تكون المنطقة الصناعية غير مجهزة بمحطة تطهير لا الوكالة الوطنية لحماية المحيط ولا البلدية تعطي الترخيص للبناء وصار مجلس وزاري لكي يستثمر ديوان التطهير بالتوازي في المناطق الصناعية المهيأة أو في طور التهيئة لكي لا يكون هناك تفاوت بين مشاريع الوزارة ومشاريع ديوان التطهير.

بالنسبة إلى الهيدروجين الأخضر لن ينجز بقروض من الدولة التونسية، بل عن طريق قروض من الشركات الخاصة، يعني الدولة لا تتحمل المسؤولية.

بالنسبة إلى الحوافز التي تعطى في إطار التنمية الجهوية، الحوافز لا تمنح للمباني الفارغة أو غير المنجزة، الحوافز يجب أن تصدر بالرائد الرسمي أو أجهزة الرقابة تقوم بتفقد ممثلين عن وزارة الصناعة وممثلين عن وكالة النهوض بالصناعة والتجديد وممثلين عن الجهة، ولا يتمتعون بقسط من الحوافز إلا عندما تتوفر الوثائق والمؤيدات بالكامل وتسند البقية بعد التأكد من استكمال المشروع ودخوله طور الإنتاج.

وإذا الشركة بالقانون أغلقت بعد سنوات وبيعت، هناك فترة قانونية إذا تبين أن المستثمر انتفع من المنحة وباع الوحدة أو أغلقها فإن الدولة تسترجع جميع المنح، فلتكونوا متأكدين من هذا، الوزارة ووزارة المالية وجميع الهياكل يتابعون عن كثب.

الهدف من هذه المنح هو تشجيع الاستثمار في المناطق الداخلية ولا نوافق على إهدار المال العام، هذا لن يكون واردا وإذا كان لديكم أي مؤيدات في تجاوزات من هذا النوع نتابعها عن قرب ولكن أؤكد على أن جميع هياكل الدولة تتابع كل شيء أحيانا "les chasseurs de primes" الذي يغير رأيه بخصوص انجاز المشروع ولكن أؤكد لكم أننا نتابع مآل كل مليم ولا يرتاح لنا بال حتى يشتغل المشروع.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة الوزيرة، هل يرغب الزميل المحترم السيد نوري الجريدي التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق؟

السيد النوري الجريدي

شكرا،

السيدة الوزيرة، بالنسبة إلى إجراءات التقاضي التي تحدثت عنها واحترام الآجال، تونس خسرت العديد من القضايا في النزاعات الدولية بسبب جملة من المسائل التقنية والقانونية التي يعرفها المختصون في وزارتكم وفي كل الوزارات.

هذه المسائل التقنية في مستوى تقديم النزاعات وفي مستوى آجال التقاضي العديد من النقاط والجزئيات الهامة التي تفعل فعلها في التقاضي، هذا فيما يتعلق بمسألة إجراءات التقاضي وتكبد الدولة التونسية لجملة من الخطايا.

ثانيا، في الإجابة على اتفاقية الهيدروجين الأخضر تحدثت عن أن القروض محمولة على جهات أو شركات، أسألك عن محطات التحلية للمياه، هذه القروض محملة على الدولة التونسية وأنا متأكد من ذلك.

أسأل أيضا عن عرض هذه الاتفاقية على مجلس نواب الشعب.

بالنسبة إلى المناطق الصناعية والله وفرت عني جهدا كبيرا، أشكرك وبارك الله فيك لأن الضغط المسلط علينا من أهالينا في القصرين وقابس والسند والمتلوي وأم العرايس وفريانة والقطار وبالخير والله ارتحنا عندما أجبتنا وأكدت لنا أن المسألة مرتبطة بالتطهير، وبـ...وبـ...

اسمعوا يا شعب تونس، نواب الشعب تكلموا في هذا وخاضوا فيه وتحدثوا عنه وهذه المناطق الصناعية قلنا لكم أكثر من مرة ذر للرماد على الأعين لأنها في الواقع مرتبطة بإجراءات معقدة.

وبالنسبة إلى القطب التنموي في قفصة وبقية الأقطاب، أدعوكم إلى مراجعة الأرقام 96% و77% و72% والله صدقوني هذه الأرقام تذكرني بفيلم لعادل إمام "مرجان أحمد مرجان" الذي يتعامل بقروض بآلاف المليارات ويذهب إلى مصنع هذا السيد يضع فيه "barre de fer n° 6 " أو 12 و"meule à disque"، أمور لا يستوعبها العقل، تسمع بمشاريع فيها 96% و98% والقسط الآخر 40%.

يا ناس المواطنون يرون الفراغ والمتاهة، هل الأرقام أصدق من المواطن؟ الأرقام أصدق من المعاينات؟ الأرقام أصدق من الأسس الموجودة في بعض البناءات المهجورة التي أصبحت أوكارا؟ ألا يخجلون من إرسال التقارير؟ هذا في الستينات والسبعينات، منذ أن كان أحمد بن صالح رحمه الله يأتي إلى قفصة والقصرين ويحفرون له حفرة بعمق 4 أمتار ويصبون فيها الماء، ينظر رحمه الله فيظن أن البئر موجود والماء موجود.

الآن في 2025 وأرقام بهذه بالطريقة؟

بالنسبة إلى المناطق الصناعية أجبتم وكفيتم.

بقيت مسألة المصانع الوهمية، بالله ابحثوا السيدة الوزيرة، اللجان التي تحدثت عنها هي التي عاينت والمكان القريب من السند في ولاية أخرى مشهورة، القصة يعرفها الجميع، معمل آجر لم ينتج ولا قطعة آجر والقصة معروفة، أي أرقامكم في واد وحال الشعب التونسي في واد، لك الله يا شعب تونس.

طرح السؤال الشفاهي

من قبل السيد محمد ماجدي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الثالث للزميل المحترم السيد محمد ماجدي وله عشر دقائق على أقصى تقدير.

السيد محمد ماجدي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

نرحب بالسيدة وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم وكافة إطارات الوزارة،

سيدتي الوزيرة، القانون فوق الجميع ونحترمه ولكن أريد أن أقول لك أن الحوض المنجمي منذ تأسيس الدولة هناك عرف وخاصيّة اجتماعية طالما احترمت ويجب أن تحترم. والحديث قياس هنا.

أبناء وبنات الحوض المنجمي سيدي بو بكر أكلتهم البطالة ولا يملكون مواطن شغل إلا في "الكبانية" التي أسسها أجدادهم وآبائهم، "الكبانية" مات من أجلها الرجال.

وحتى عندما يجدون مواطن شغل في جهات أخرى يعيشون متغربين في بلادهم، يعملون لدفع ايجار المنزل وفواتير الكهرباء والماء، عندما يحلمون بتأسيس عائلة يكون العمر قد مر هباء، من حقهم العمل في جهتهم بكرامة مثل الجميع.

هنا أسألك عن المناظرة المعطلة، في زيارتك الأخيرة لولاية قفصة قلت في القريب العاجل، عندما يتم اعلامي بنقص الأعوان نقوم بمناظرة، لم يتم شيء في شأن المناظرة، متى تكون المناظرة؟ لكي يرتاح الجميع ونتمنى مراعاة الأمور الاجتماعية للأهالي، فلا يعني أن يعمل ثلاثة أو أربعة في "الكبانية" والعائلة فيها سبعة أشخاص عاطلين عن العمل في إطار التناظر والشفافية. لهذا حدثتك عن ذلك العرف وعلى الخاصية الاجتماعية.

شركة البيئة والغراسة تتبع إداريا وماليا شركة فسفاط قفصة بلا قانون وبلا تفعيل نشاط وهنا المشكلة الكبيرة سيدتي الوزيرة، فعندما يتوفى عون زوجته وأبناؤه يعيشون على جراية لا تكفي أقساط الكهرباء والماء.

سألتك، فقلت أن المسألة عند رئاسة الحكومة، لم يجبني أحد، لم أفهم اللغز في شركة البيئة والغراسة والحوض المنجمي؟ أنجزوا لها قانونا وفعلوا لها نشاطا واحموا الأهالي.

شركة نقل المواد المنجمية، لا هيكلة ولا قانون ولا حماية للعمال، شاحنات على "الكالات" لا وجود لقطع غيار، لا وجود لبرنامج تطوير، لا وجود لأموال، إدارات ومستودعات على وجه الكراء بآلاف الدينارات، شركة فسفاط قفصة تملك مئات العقارات فارغة، منازلها تم السطو عليها، يسكنها أشخاص خارج القطاع.

اليوم الخواص يعملون أعانهم الله وعمال نقل المواد المنجمية يتفرجون فقط، نفس الشيء عندما يتوفى عون في شركة نقل المواد المنجمية، تعاني عائلته لأنه لا وجود لقانون. ما هو برنامجكم أنتم كوزارة لشركة نقل المواد المنجمية؟

شركة فسفاط قفصة، القانون يطبق فقط على شركة فسفاط قفصة ومراقب المصاريف أو مراقب الدولة يتمسك فقط بفسفاط قفصة، المسؤولية المجتمعية فيها قانون ونحن كنواب شعب في ميزانية 2025 قمنا بسن فصل إضافي وأنتم ما زلتم تتحدثون عن المشروع 5/4 نحن في مسؤولية مجتمعية، حق وليس منة أو فضلا، لتطوير الجهة، لتطوير مستشفيات الجهة ولتطوير المؤسسات التربوية والطرقات،

لن نسأل عن المسؤولية المجتمعية، يجب أن تفكروا جديا في منحنا نسبة من أرباح الفسفاط لكي نزيل بها الغبار على جهتنا التي عانت سنين وسنين، الآن سوف تأخذ حقها، فكروا جديا في منحنا نسبة من أرباح الفسفاط لكي نطور بها جهتنا.

القانون يضع عصابة على عينيه على الأنشطة البترولية، هنا لا أتهم أحدا.

مرابيح البترول والغاز لا نسمع بها، 50 ألف برميل يوميا ضارب 70 كم النتيجة؟ امنحي النصف للمستثمرين الأجانب وأتعابك ومصاريفك وما يتبقى للدولة، البترول فيه مرابيح أكثر من الفسفاط، فلمَ لا نتحدث إلا عن الفسفاط كثروة وطنية؟

نفس الشيء يضع عصابة على عينيه على اتفاقيات الذل والمهانة، ربانة والبيبان التي تحدث عنها زميلي النوري سأكررها، مهانة تعرض لها الرجال هناك، فلم يتلقوا أجورهم طيلة سنتين ومشرف على الحق يبيع المعدات "ferraille".

قاموا بمراسلتكم أنتم كوزارة وراسلوا الشؤون الاجتماعية وراسوا رئاسة الجمهورية ولم ينفع شيء وفي الأخير قدم قضية ولا يعرف إن كان سيربحها أم لا وستخسرون أموالا السيدة الوزيرة لأنكم لو وقفتم على اخلالات الحقول لما تجرأ أحد أن يستقوى على

الدولة التونسية بالتحكيم الأجنبي، ولما خسرتم أي قضية في هذا الموضوع. الشركات مخالفة بالطول والعرض في جميع جهات تونس.

السيدة الوزيرة، شركة فسفاط قفصة، نتحدث عنها أرقاما فقط ونسينا العمال والوضعية الاجتماعية المزرية التي وصلوا لها، لديهم ديون متفاقمة ويعملون في ظروف صعبة في مقاطع تشكل خطرا وفي مغاسل قديمة، لم نتطور، عن أي انتاج سنتحدث؟ لا تراب، لا مغاسل، لا عتاد، لا نقل والمشاريع المعطلة والثروة المائية المهدورة سيدتي الوزيرة، يغسل الفسفاط ويترك في الأراضي هذه مشكلة كبيرة.

أين هي مشاريع تقنية رسكلة مياه المغاسل؟ استعمال المياه المعالجة أين هو؟ ما هي أحوال فسفاط المكناسي؟

الشركة لها مستحقات لدى المجمع، والمجمع له مستحقات، دائرة مفرغة، أين الهيكلة؟ أين برنامج الإصلاح الصحيح؟ وفروا المعدات، سرعوا في أم الخشب وفي المظيلة 2 وحرروا الإدارة لكي تعمل، أعطوا حق العمال وحق الجهة وستفرج الأمور.

سألتك عن أصحاب المبادرات الخاصة، متى تتم تسوية وضعيتهم؟ لم أتلق جوابا، سألتك عن عمال المناولة بالمضيلة، قلت أنهم يعملون في ظروف جيدة ونحن عاينا الوضع عن كثب فرأيناهم يضعون خرقة على أنوفهم وينتعلون نعالا، يعملون في ظروف سيئة منذ سنوات ولديك تصريح طمأنة للعمال السيدة الوزيرة أنهم سيبقون في المعمل بحكم مرور عشر سنوات ثم وقعت مشكلة في المناظرة وأرادوا السير على الأقدام لرئاسة الجمهورية، لو تمت تسوية وضعياتهم لما فعلوا هذا.

المناطق الصناعية، معامل مهجورة، لا تطهير ولا ماء، معامل على وجه الكراء ومغلقة، مستثمرون يبحثون عن مقرات، المنطقة الصناعية المظيلة متى تنجز؟ معمل "Somosan" في المتلوي، مليارات أخذت من الدولة التونسية وما زال مغلقا والموضوع عند القضاء.

ألهذه الدرجة أنتم كوزارة طاقة ومناجم ووزارة العدل لم تتوصلوا لفض الموضوع وإعادة فتح المعمل بصيغة جديدة على الأقل يشغل العمال؟

قطاع النسيج في قفصة والقصرين وسيدي بوزيد في طريقه للغلق ويطبقون عليهم قانون 72، ما هو الحل؟ هل وجدتم بديلا؟ هل تحدثتم مع جامعة النسيج؟ لا يوجد مستثمر جديد.

السيدة الوزيرة، أخيرا المواد الإنشائية، نحن سألنا وعرفنا أن لدينا عدة مواد إنشائية تمثل ثروة كبيرة جدا تستطيع إنقاذ البلاد وتعزز الخزينة وتبدل حال الأهالي،

السيدة الوزيرة، سأقرأ عليكم: لدينا 800 مليون طن جبس في المتلوي، 400 مليون "sable quartz" لدينا 150 مليون "sable feldspathique"، 12 مليون طن "dolomite blanche" 500 مليون طن "argile pour brique" الوثيقة التقنية موجودة أمامي، لمَ نبقى مرهونين في الفسفاط؟

عندما سألتك عن مستثمرين لا يخضعون لنظام الرخص، بخصوص موضوع المواد الإنشائية وزارتكم مع وزارة الاقتصاد والتخطيط مسؤولون عن البحث عن مستثمرين، قدموا لنا معمل الجبس بالمتلوي ومعمل الإسمنت بأم العرايس والرديف و"brique" في المضيلة و"quartz" في القطار وسترون ما ستضخه قفصة للبلاد وسيتغير حال الجهة، لمَ نبقى مرهونين ولا نتحدث إلا عن الفسفاط وعن أرقام الفسفاط، من يتحدث في الفضاءات التلفزية لا يعرف حتى لون الفسفاط، قبل الحديث عن الفسفاط تحدثوا عن معاناة الأهالي هناك وكيف نكرمهم.

لم نتطور بل بقينا نسير إلى الوراء ولا يوجد أي تحسن لأن شركة فسفاط قفصة هناك إشكالية صغيرة في مغسلة الرديف ما زالت تهيأ يعني الأعداد والأرقام لا نريد أن نتحدث عنها، بل نريد ن نتحدث عن الجانب الاجتماعي في الجهة قبل كل شيء، عالجوا الجوانب الاجتماعية في الجهة وحينها سيرتفع إنتاج الفسفاط بمفرده، مع الشكر.

إجابة السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميل المحترم والآن نحيل الكلمة إلى السيدة فاطمة ثابت شيبوب، وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة لتقديم جوابها في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فلتتفضل.

السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

سأحاول باقتضاب الإجابة، بالنسبة إلى شركة فسفاط قفصة، تابعت الزيارات الميدانية وأتصور أن الجميع تابعوا المجالس الوزارية التي صارت، شركة فسفاط قفصة وشركة المجمع الكيميائي هما أهم شركات في القطاع.

قطاع الفسفاط يمكن أن يربح تونس على الأقل نقطة في تطور الناتج الوطني الخام، لهذا ركزت عليه الوزارة والحكومة، صار مجلس وزاري في 11 أفريل 2023 من توصياته اقتناء آليات نقل الفسفاط الخام، 18 شاحنة تم اقتناؤها و5 محملات بطاقة إضافية 3.5 مليون طن، هذا في جويلية 2024.

في مجلس وزاري ثاني في 7 أوت 2024 تم إقرار العديد من التوصيات الهدف منها تحسين مردودية شركة فسفاط قفصة وهذا سيؤدي إلى فتح باب الانتدابات وتكون مساهمتها في التنمية الجهوية أكثر.

انعقد مجلس وزاري آخر تم خلاله إقرار العديد من التوصيات العمل ما بين شركة فسفاط قفصة والمجمع الكيميائي والشركات المتداخلة سيكون له الجانب الاستراتيجي الذي تحدثت عنه كان هو أهم جانب عملنا عليه.

في إطار متابعة تنفيذ الإجراءات عندما نجد مشاريع معطلة يتم الاجتماع عليها، صارت اجتماعات عديدة خلال شهر جانفي وشهر فيفري لكي نسرع في نسق هذه المشاريع ولكي يكون إنتاج مجمع شركة فسفاط قفصة مواكبة لتطور القطاع الذي نطمح له، على أساس أن ما بين 2025 و2030 سيصبح إنتاج الفسفاط 14 مليون طن سنويا.

هناك جانب الرؤية الاستراتيجية نحن بصدد العمل عليه، بالنسبة إلى الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية، مشاكل شركات البستنة أو الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية نحاول حلها ولكن المشاكل بدأت منذ جويلية 2011 عندما خلقت شركات تابعة للمجمع الكيميائي في قابس وقفصة وصفاقس تابعة للمجمع الكيميائي وأربع شركات تابعة لشركة فسفاط قفصة ولكن لا علاقة لهم بالإنتاج وبشركة فسفاط قفصة وشركة المجمع الكيميائي، الجميع يعرف الظروف السياسية التي صار فيها إحداث هذه

الشركات مثل شركة البيئة بتطاوين التي تم إحداثها في سبتمبر 2015 وشركة البيئة التي تم إحداثها في 2017.

هذه شركات فيها جانب اجتماعي مهم جدا ولهذا الحكومة تعمل عليه، ونحن كوزارة صناعة هناك الجانب الاستراتيجي نعمل عليه لهذا الشركة التونسية لنقل المواد المنجمية تم تكليف مكتب دراسات لكي يعطينا برنامج هيكلة لكي تكون الشركة مساهمة في تطور شركة فسفاط قفصة وليس العكس، لأن كلفتها أكثر في الموارد، إذن الجانب الاستراتيجي نعمل عليه.

المساهمة المجتمعية لشركة فسفاط قفصة جانب تعمل عليه الشركة، يمكن ألا يكون بالقدر الكافي لكن نتمنى أن تكون الوضعية المالية لشركة فسفاط قفصة أو المجمع الكيميائي أحسن لكي تكون المساهمة أفضل.

بالنسبة إلى المناظرات، المناظرات لا يمكن أن يكون لها بعد جهوي، في الحقيقة لا نريد أن نرتكب نفس خطأ السياسيين الذين فرضوا جهوية لا تتماشى مع البعد الموحد للدولة التونسية، تونس في إطار الجانب الاجتماعي مهم جدا، لا يوجد حدود بين الجهات، يمكن لأي شخص من تونس ان يذهب للعمل في قفصة، وسنة 2017 صارت مناظرة باعتبار جانب الكفاءة وفي إطار تكافؤ الفرص في العمل، وأغلب المنتدبين من أولاد الجهة لأنه مثلما ذكرت ابن الجهة يأخذ بعين الاعتبار جانب الكراء.

هناك كفاءات في جميع الجهات حتى إن لم نقل أن فيها بعد جهوي، فبالتناظر السليم والشفاف والظروف العادلة يمكن أن تكون 100% من أبناء الجهة دون تدخلات، في الحقيقة صارت تدخلات جهوية سابقا واليوم نعاني منها. لهذا نتمنى لو تكون الانتدابات مبنية على الكفاءة فقط.

بالنسبة إلى شركات البيئة، ننوي عقد مجلس وزاري خاص، الشركات التابعة للمجمع الكيميائي وتابعة لشركة فسفاط كلهم سندرسهم ببعد استراتيجي فيه الجانب الاجتماعي طبعا وفيه جانب التكوين وفيه كذلك جانب تحمل المسؤولية، لأن عدم المراقبة مآلها سوء تصرف.

لكي يكون لديكم فكرة، بين شركات البيئة صارت قرابة 15 ألف موطن شغل تتحملهم شركة فسفاط قفصة وشركة الكيمياء لا علاقة لهم بالعمل في الشركتين، شركات البيئة في 2011 كانت الكلفة 22 مليون دينار، في 2023 أصبحت 210 مليون دينار، وعدد الأعوان وصل إلى 15 ألف وفي الحقيقة هذا جانب اجتماعي مهم،

لهذا الدراسة ستكون في جميع أبعادها، جانب اجتماعي أكثر منه جانب حوكمة لكي لا يكون هناك رقيب على المال العمومي، ولا يوجد هياكل حوكمة وتحل هذه المشاكل سنة 25، كل الشركات التابعة للمجمع الكيميائي وشركة فسفاط قفصة، تكون فيهم مقاربة كاملة تجعل هذه الشركات لها الدور الفعال الأكبر في جهتها وهذا واجبها. أتمنى أن أكون قد أجبت على الأسئلة.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل يرغب الزميل المحترم السيد محمد ماجدي في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضل.

السيد محمد ماجدي

شكرا سيدي الرئيس،

السيدة الوزيرة، أولا، بخصوص المناظرات أنا لم أذكر أن لها بعد جهوي، قلت لا بد أن يتم مراعاة الظروف الاجتماعية فيها، فلا تقولوني ما لم أقله، لأنه بالتناظر وبالشفافية التي كانت سابقا عائلة فيها ثلاثة أو أربعة أفراد يعملون في " CPG" وعائلة تجد فيها ستة أفراد أو عشرة أفراد من العاطلين عن العمل، لم أقل جهويا، لا تدخيلي في الجهويات، من يريد أن يعمل مرحبا به، كما تم انتداب 70 مهندس في المناظرة الأخيرة لم يذهبوا للعمل لأن "partie" صعبة بعض الشيء وأنتم تعرفون هذا.

شركات البيئة والغراسة تتبع إداريا وماليا شركة فسفاط قفصة وأنا أعي جيدا ما أقوله، بما أنكم تدفعون أجور هؤلاء الأشخاص وهم يطالبون بقانون يحميهم ويريدون تفعيل نشاطهم، قال لك المواطن أنت كدولة بصدد دفع الأجر لي لذلك عليك بتشغيلي وبتوفير قانون يحميني، ما المشكل في ذلك حتى نتحدث بـ 15 ألف و7 آلاف و8 آلاف و30 ألف و80 ألف و100 ألف؟ من حقهم أن يعملوا والثروة موجودة في بلادهم من حقهم أن يأخذوا منها نصيبهم،

هذه ليست إجابة على شركة البيئة والغراسة، كما أنك لم تجيبيني عن المناطق الصناعية والمواد الإنشائية، لم تجيبيني عنها، ما هذا؟ أي أننا جئنا إلى هنا لنتكلم ثم سنعود لمنازلنا، فقط، إن لم يكن هناك إجابات قل لي لا توجد إجابات، منذ سنتين تقريبا وأنا أبعث بنفس المراسلة، تقريبا نفس المراسلات تتكرر لك ولرئيس الحكومة السابق ولرئيس الحكومة الحالي، لا يوجد لديكم أي حل لهؤلاء الناس، لماذا يتم تشغيلهم بهذه الطريقة؟ تبعثه للحراسة، عندما يذهب للحراسة ويسقط عليه شيء أو يتم طعنه ويموت وبعد ذلك ماذا؟ هل ستتولى دفنه وسيتم نسيانه؟ سيتم الحديث عليه يومين أو ثلاثة وينتهي الموضوع، عليكم بتفعيل أنشطة الناس وسن قانون.

الناس الذين يعملون أيضا في نقل المواد المنجمية، نفس الشيء يعملون أيضا بدون قانون، كيف يمكننا أن نصلح؟ على أي تطور نتحدث؟ لنصلح أولا بيوتنا ونخرج شيئا فشيئا، لم تجيبيني السيدة الوزيرة على هذين السؤالين بشيء،

متى المناظرة؟ لم تذكري تاريخ المناظرة، عليكم بمصارحة الناس، هذه ليست طريقة تتعاملون بها مع مجلس النواب ونحن أشخاص منتخبون وقد أمّننا الناس على مشاكلهم، للأسف -كما ذكرنا- مجرد سؤال شفاهي وكتابي، سوف وكل وليس ولعل ونفس الإجابات التي قدمتها في الميزانية الفارطة ونفس الإجابات التي قدمتها في الجلسات الحوارية.

السيدة الوزيرة، بصراحة إجاباتك لا يمكن سماعها أو فهمها، مع كامل احتراماتي لك، فالناس يعانون وينتظرون مناظرة، لماذا بخصوص قفصة قلت في القريب العاجل ولم ي لي التاريخ؟ عليكم بمصارحة الناس ولا أريد إجابة على بقية المواضيع، شكرا.

طرح السؤال الشفاهي

من قبل السيد محمد أمين الورغي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الرابع للزميل المحترم السيد محمد أمين الورغي، الكلمة للزميل المحترم، له عشر دقائق على أقصى تقدير.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

نرحب بالسيدة الوزيرة والإطارات المرافقة لها،

وحدات إنتاج الفسفاط تعطينا تقريبا 12% فسفاط والبقية فوسفوجيبس والذي يعد السبب في التلوث البيئي الكبير في البلاد، أي عبارة عن طن من الفسفاط يقابها 6 أطنان من الفسفوجيبس، نحن ننفق تقريبا بين 250 و300 مليار للتخلص من هذه المادة وهي مادة ملوثة، قمنا بسكبها في خليج قابس وأجرينا حفرا في الصخيرة وتم غلق هذه الحفر بالأتربة، كومنا جبالا في صفاقس، لذلك لم نعد قادرين على أن نواصل في نفس المنوال، لأننا إذا كنا نرغب في الرفع من الإنتاج وتطويره، بما أننا ننتج 3 مليون طن، إذا كنا سنرفع من الإنتاج في المستقبل فإن حجم التلوث في المستقبل سيكون أكثر فأكثر.

لقد تقدمت بالسؤال الشفاهي منذ ثمانية أشهر وقد اتخذتم قرارا في ثمانية أشهر هذه بحذف مادة الفسفوجيبس من قائمة المواد الخطرة التي على أساسه سيتم تثمينه، هذا ما ستذهب فيه الوزارة.

أريد أن أسأل كيف يمكن اليوم تثمينه؟ متى سنرى "appel d'offre international" أو "National" ليتم التخلص من هذه المادة ولا نكون سببا في قتل "l'écosystème" في قابس؟ وقد رأينا بأن البحر لم يعد صالحا لشيء، رأينا نسبة مرض السرطان الكبيرة جدا -عفانا وعفاكم الله- وندعو للجميع بالشفاء،

اليوم في صفاقس الجبال الموجودة هناك هي تقريبا جبال "radioactif" أيضا ولا يمكننا أن نترك هذه الجبال على حالها في تلك الأماكن، إزالة هذا التلوث لا يمكن أن يكون إلا بتثمين هذه المادة، ومن خلال تثمينها يمكننا الترفيع من الإنتاج، لأنه كما تعلم فالفضلات تتكلف الكثير على الدولة، اليوم هذه المادة عوض أن ننفق عليها يمكنها أن تدخل مداخيل للدولة، متى؟

سؤالي لم يكن هذا، ولكن بما أنكم حذفتم هذه المادة من قوائم المواد الخطرة، ما الدولة الشريكة التي يمكننا التعامل معها، خاصة وأننا قد رأينا تجارب تم القيام بها في عدة مجالا؟ كم يتطلب من الوقت تقريبا للتخلص من هذه المادة؟

نقطة أخرى السيدة الوزيرة، نحن نعلم أن قطاع الفسفاط ومشتقاته جميع الدول المنتجة: المغرب، الأردن، الولايات المتحدة، روسيا، المملكة العربية السعودية وغيرها، قطاع مندمج بحكم الترابط بين إنتاج المادة الخام وتحويلها وتسويقها، وقد حصل هذا في الحكومات السابقة، أنها كانت ضد مبدأ السوق وقامت بتفكيك القطاع من 2019 إلى حد الآن وذلك بالقيام بفصل شركة فسفاط قفصة عن المجمع الكيميائي التونسي وأنت تعرفين السيدة الوزيرة مآلات هذا القرار، فهو قرار حيوي واستراتيجي للبلاد، فما هي خطة الوزارة لإصلاح هذا الخطأ؟

السيدة الوزيرة، كما تعلمين فقد كانت تونس تحتل المرتبة الأولى في إفريقيا وكانت سباقة في تثمين الفسفاط، كنا نسبق الجميع بـ 75 سنة، لكن حاليا تونس في تراجع، هناك بلدان وصلت لـ40 مليون طن، بلد شقيق حقق 40 مليون طن في إنتاج الفسفاط، بالطبع هناك ترابط، يجب تثمين المادة، أولا لأنه لا يوجد لدينا أين نلقي بفضلات 40 مليون طن وهو ما يقابل ملايين أخرى من فضلات هذه المادة والسؤال الحقيقي هو مدى الجاهزية الفنية للمجمع الكيميائي الذي لم يتجاوز 40%؟

وأنا أعتقد أنه يعمل بخسارة، بل من المؤكد أنه يعمل بخسارة، لأنه إن نزل إلى نسبة 60% على مستوى جاهزيته الفنية فلن يقدر على دفع مصاريفه، فقد دخل في دوامة التداين، وهو تقريبا يستعير بين 200 و100 مليار كل شهر، أصبحنا نعمل حسب المثل القائل "شاشية هذا على رأس هذا"، بينما من المفروض أن يدرّ هذا القطاع موارد على الدولة ولكننا دخلنا في "boucle" المديونية.

إن الوضعية المتردية للمجمع الكيميائي التونسي تفرض على المشرفين عليه إحكام التصرف فيه والسعي إلى تحسين إنتاجه وترشيد مديونيته واسترجاع مستحقاته المالية لدى الحرفاء المحليين ولدى الشركة التونسية الهندية للأسمدة التي ناهزت 600 مليون دينار، بهذا المبلغ هناك أشخاص يقومون بمشاريع أخرى ولديها ديون لدى المجمع الكيميائي، متى سيتم دفع مستحقات المجمع الكيميائي؟

وأنا أعلم السيدة الوزيرة بأنك تعرفين هؤلاء الناس الذين يستثمرون في قطاعات أخرى ولديهم ديون ويقال أن هناك مساعي لتمكين هؤلاء الحرفاء المحليين المصدرين كليا من أسعار تفاضلية لمادة الحامض الفسفوري مقابل الأسعار المعتمدة مع الحرفاء الأجانب وذلك حسب التوازنات المالية المختلة للمجمع الكيماوي التونسي وحسب ديونه المتراكمة المقدرة بـ 2000 مليار.

لذلك شعرت وكأن هذه الشركة ستصبح بمثابة البقرة الحلوب لهؤلاء المصدرين، مع احترامي للجميع، هؤلاء الناس يريدون الحصول على "prix de marché Indien" وكما تعلمين فإن هذا السوق "à prendre ou à laisser " لا يمكنك أن تفرض على السوق الهندية، هذا السوق موجودة وقد تسلمناه ولكن لا يمكنك أن تفرض اليوم على الشركات المصدرة كليا في تونس أسعارا تفاضلية لتصبح في المستقبل منافسة للمجمع الكيميائي الذي يقوم بكل هذا العمل وبالتالي أتمنى إيجاد إجابات واضحة على أسئلتي وشكرا.

إجابة السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيدة فاطمة ثابت شيبوب وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة لتقديم جوابها في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فلتتفضل.

السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

شكرا على السؤال،

يعتبر تصنيف مادة الفوسفوجيبس كمادة خطرة من أهم العوائق التي تحول دون تثمينها وذلك استنادا لقانون سنة 1996، الذي جاء فيه بأنه لا يمكن استعماله أو دمجه لإنتاج مواد أخرى إلا بترخيص من الوزير المكلف بالبيئة وفقا لأمر سنة 2000 وقبل سنة 2000 لم تكن هذه المادة مصنفة كمادة خطرة، لهذا السبب لا يمكن للمستثمرين التونسيين والمستثمرين الأجانب استعمال الفوسفوجيبس لتثمينه.

هدفنا في وزارة الصناعة ونحن دائما لا نضع فرقا بين الصناعة والمناجم والطاقة، لأن المناجم هي صناعة استخراجية ثم تحويلية ثم هي صناعة فيها قيمة مضافة، بالنسبة إلينا في أي مستوى للتصنيع دائما نعطي قيمة مضافة أكبر ويمكن هناك تجديد أكثر ولكن لإدخال جميع المتدخلين في منظومة الفسفوجيبس بما أن المنظومة أيضا تهم وزارات أخرى، تم تكوين لجنة مشتركة بين وزارة الصناعة والمناجم والطاقة ووزارة البيئة بمقتضى مقرر في أكتوبر 2023 تضم ممثلين عن وزارة البيئة والصناعة والمناجم وكل أطراف وزارات التنمية ووزارة العدل ووزارة الصحة ووزارة الفلاحة ومع كل الوزارات المعنية لدراسة الجوانب الفنية والجوانب المقبولية لمادة الفوسفوجيبس، هدفها أن يتم ضبط خطط للتصرف الرشيد في مادة الفوسفوجبس وتثمينها.

كما تم تكليف لجنة علمية متكونة من 13 إطار سامي من أكاديميين وأساتذة جامعين باحثين ومهنيين مختصين في المجال وقامت بإعداد تقرير فني حول تثمين مادة الفوسفوجيبس باعتماد 150 نشرية علمية تم القيام بها بين سنة 1995 و2023 تغطي الخصائص الفيزيائية والكيميائية والإشعاعية للفوسفوجيبس.

بالإضافة إلى الإطار القانوني السائد لإدارة وتجارب تثمين هذه المادة بتونس وبمختلف دول العالم والتي أوصت بإعادة تصنيف مادة الفوسفوجيبس كمادة منتجة، بما يفتح المجال لتثمينها.

لقد ذكرت بأن هذه المادة تحتوي على أشعة، لا هذه المادة لا تحتوى على أشعة، تم الإثبات علميا أنها لا تحتوي على أشعة "radioactif" مقارنة بما بالمقاييس الموجودة لدينا في تونس، أي أنها مادة كأي مادة صناعية، المشكل في الفوسفوجيبس هو أنه تم تصنيفه سنة 2000 كمادة خطرة "l'abscicose" فوسفوجيبس بأنه السبب في مرض السرطان.

كل إنسان لديه رأي والموضوع ليس موضوع آراء، لذلك فكرنا في الجانب العلمي حتى يكون هو الجانب المقنع ولو ترغبون السادة نواب الشعب، بإمكاننا جلب هذا الفريق الذي قام بهذه الدراسة ليقنعهم بالأدلة بأنه بالعكس يجب تثمين الفوسفوجيبس لأن في تثمينه هناك جوانب عدة.

هناك جانب مهم هو أهم من كل شيء يتعلق بحماية البيئة، بما أنه سيتم تثمين هذه المادة وعندما ترى الجبال في صفاقس أو قفصة أو قابس كل تلك الأماكن كان بالإمكان أن تكون أماكن ترفيهية أو مساحات يتم تثمينها في الجانب الصناعي، أيضا وحتى لا يتم سكب الفوسفوجيبس في البحر ويتم تثمينه.

تفضل السيد النائب بالسؤال عن المدة لتصبح المشاريع واقعية وملموسة، الجانب الأول الذي سنبدأ به لسنا نحن من نقوم بإزالة هذا، بل نحن نطالب بأن يتم إخراج هذه المادة من هذا التصنيف، وهذا التصنيف تقوم به وزارة البيئة ونحن في الحقيقة نتعاون معها حتى يتم إخراج الفوسفوجيبس من المواد الخطرة وقد منحنا المجمع الكيميائي فترة لا تتجاوز الخمس سنوات لإعداد الدراسات ولتكون الإنجازات متكاملة حتى لا نخرج من وضعية كان فيها الفوسفوجيبس مضرا لقابس ولجهات أخرى، فيتم تحويل هذا المشكل لجهة أخرى أو لمادة أخرى، لذلك في الجوانب الترتيبية والجوانب التمويلية، والإيجابي في مادة الفوسفوجيبس أن التجارب العالمية تقر بإمكانية تثمين هذه المادة في كل المواد التابعة مثلا للإسمنت وفي الطرقات وفي البناءات وفي كل هذه الجوانب،

الفريق الذي أيد نتائج فريق العمل هذا يتضمن ممثلين من وزارة الصحة، وقد أجروا جميع التحاليل في وزارة الصحة للتثبت من انعكاسات هذه المادة على صحة المواطن وبأن تثمين هذه المادة لا يمكنه أن يسبب مشكلا وللمقارنة فإنه في مصر وأمريكيا والنورفاج الفوسفوجيبس لا يتم تصنيفه كمادة خطرة ويتم تثمينه، كما يتم تثمين الفوسفوجيبس في الصين في البناءات، لذلك فإن الدراسات أي "Les meilleures pratiques" في العالم بنيت على تثمين الفوسفوجيبس.

بخصوص المقاربة البيئية، فإن المجمع الكيميائي سيعمل على استعمال المياه المستعملة حتى لا يتم استعمال المياه الصالحة للشرب وفي مقاربته سيقوم ببعث مشروع إن شاء الله فيه جانب من استعمال مياه التطهير، لذلك يجب أن يتم درس المشروع حتى يتم الحفاظ على جودة المنتوج التونسي لأن الميزة التي تجعل المنتوج التونسي أفضل من المنتوجات الأخرى هي الجودة، لذلك نود دائما أن تكون المقاربة في استعمال المياه التي تم رسكلتها جيدة للحفاظ على جودة المنتوج.

بخصوص تعامل المجمع الكيميائي مع المؤسسات المصدرة كليا: هي مؤسسات صناعية منتصبة في تونس، من بين هذه المؤسسات مؤسسات ذات رأس مال تونسي ومن بينها مؤسسات المجمع الكيميائي شريك فيها بنسبة 40% ومن بينها شركات أجنبية، في كل بلدان العالم عندما تكون هناك إمكانية لتثمين مادة فإن الشريك - وليسوا منافسين- لأنهم ليسوا منافسين للمجمع الكيميائي فهم لا يقومون بنفس العمل، ولا يوجد لديهم نفس المنتوج ولا توجد لديهم نفس الأسواق.

شركة تقوم بصنع "potasse" والأخرى تقوم بشيء آخر، فهم ليسوا أبدا منافسين للمجمع الكيميائي، فالمجمع الكيميائي ليس له أي منافس في تونس وفي العديد من البلدان الأخرى، لأن صبغة المجمع الكيميائي وشركة فسفاط قفصة "se sont des sociétés de monopole" شركات تابعة للدولة، لذلك لا يمكن أن نعتبرهم منافسين لها.

الأفضلية الوطنية ما زالت غير موجودة، بل بالعكس يتم فرض على هذه الشركات تسعيرة مرتفعة على التسعيرة التي يتم البيع بها للهند، وهذا غير عادي، هل يوجد شخص يبيع للأجنبي الموجود في الهند بسعر أكبر من السعر الذي يبيع به لجاره ويضع ضمن التسعيرة مصاريف النقل والشحن؟

إن دور وزارة الصناعة والمناجم والطاقة أن تكون معادلتها لحفظ حقوق الجميع، ليست لأنها مؤسسة عمومية يمكنها هضم حق مشاركين آخرين، نحن نقوم بالتعديل، كما هو موجود في "STEG" فإن لم تكن هناك الصفة التعديلية للوزارة فإنه حتى الشركة التونسية للكهرباء والغاز ستضع لكل المواطنين السعر الأعلى، لا أدري إن كانت لديك مقاربة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نعيد المصدح للسيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

لذلك فإن السعر الأعلى الذي يتم تقديمه في كامل السنة لنعرف "le formule" التي تحمي حقوق جميع الناس، ولا يجب أن

ننسى أن هذه الشركات منتصبة في قابس وتوفر على الأقل 2000 موطن شغل، لذلك من مسؤوليتنا المحافظة على هذه الشركات.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل يرغب الزميل المحترم محمد أمين الورغي في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد أمين الورغي

السيدة الوزيرة، فقط سأؤكد على موضوع "radioactivité" ذلك الجبل عندما تضعه في قابس عندما تنفخ فيه الرياح فإن غباره والأشعة المنبعثة منه واضحة بنسبة 100 % وبالرجوع لنسبة انتشار السرطان في قابس وفي تلك المناطق لا يمكن ألا نقول بأنه ليس السبب، إذن ما هو سبب انتشار السرطان؟ لا يمكن أن يكون سببا آخر، هناك شيء كيميائي موجود في تلك المنطقة هي السبب في ذلك الشيء.

السيدة الوزيرة لم تجيبيني عن الديون، استمعت لإجراءات لاسترجاع المستحقات، لا توجد قرارات صارمة تم اتخاذها بخصوص المديونية التي تسببت في إنهاك المجمع ولماذا لا يكون هناك تدقيق مالي شفاف لتحديد المسؤوليات بوضوح؟ لأننا نريد أن تكون دائما ديون الدولة واضحة، هناك أشخاص يقومون بمشاريع أخرى بالأموال التي يتحصلون عليها من المجمع ومن غيره وبعد ذلك لا يقومون بتسديد ديونهم.

السيدة الوزيرة، بالنسبة إلى الأسعار قلنا نريد إجابة واضحة وسريعة، ستلتزم الوزارة بعدم منح أسعار تفاضلية لمادة الحامض الفوسفوري على حساب المالية العمومية، تعلمين اليوم إن قمت بتنزيل السعر فإن هذا سيمس من التوازنات المالية وكما ذكرت هناك مساعي نحو هذا الاتجاه وقد أكدت هذا أنت السيدة الوزيرة وكما ذكرت فإن السوق الهندي لا يمكن أن يكون مرجعا لأنه "marché à prendre ou à laisser" إما أن تقبله أم لا، بذلك السعر، لا يمكن أن يكون مرجعا لبقية الأسواق، وأنت تعرفين السعر العالمي وكيف تسير الأمور، لا يمكن اليوم أن هناك أشخاص تتحصل على مادة تقوم بتثمينها وتقوم بتصديرها وهي شركات مصدرة كليا نمنحها أسعارا تفاضلية على حساب المالية العمومية للبلاد التونسية، وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الخامس للزميل المحترم السيد عمار عيدودي، الكلمة للزميل المحترم وله عشر دقائق على أقصى تقدير.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد النائب عمار عيدودي

السيد النائب عمار عيدودي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة،

باختصار لدي جملة من التساؤلات الواضحة وأريد من السيدة الوزيرة أجوبة واضحة وإذا اقتضى الأمر بنعم أم لا.

السيد الرئيس، مبدئيا أستسمحك في قراءة مشهد الوفد المرافق، قراءة سيميائية توحي لي بما سيقدم من أجوبة، مشهد يذكرني بفريق كرة قدم، فريق رمضاني، لأنني أرى وهذا من عادتي أن أتثبت في وجوه كل الحضور مع السادة الوزراء، كثرة العدد وقلة الأجوبة، "الكثرة وقلة البركة"، علما أن الأسئلة التي سأطرحها سبق أن طرحتها وكررتها، ولم أحصل إلا على أجوبة لا تختلف عما كان يتذمر منه الزملاء.

سأذهب مباشرة إلى الأسئلة: أضم صوتي إلى كل الزملاء الذين كانوا يتحدثون عن صفاقس وقفصة وتنضاف إليهم القصرين.

السيد الوزير، باختصار كارثة تالة، كارثة معمل الرخام، إلى متى المعمل مغلق والمستثمر هارب والعمال بلا أجور؟ المتصرفة القضائية بذلت أكثر من جهدها وأنا أعيد هذا أكثر من مرة ولم تتوصل إلا إلى حل جزئي جدا، إما أن تعطوني إجابة واضحة، ما هو الحل الذي ستقدمونه في القريب العاجل أو أن العمال مستعدون بأن يقضوا العيد وأن يكملوا عشرية رمضان الثالثة في الوزارة وسأكون على رأسهم ومن الآن يمكنكم أن تلصقوا لي تهمة التحريض، هذا أولا.

ثانيا، ليس معمل الآجر في تالة فقط فمعمل الرخام معطل، قطاع الرخام كله يسيطر عليه اللوبي، وأنتم تعرفونه، وقطاع الرخام تتدخل فيه أكثر من وزارة، أنتم لا تتفطنون لذلك لأنكم لا تجتمعون كوزارات متداخلة مع بعضكم، عندما تسأل الصناعة يقول راجع لأملاك الدولة، عندما تعود إلى أملاك الدولة تقول التجهيز وعندما تحاسب التجهيز تقول لك الفلاحة.

قطاع الرخام قطاع يعاني من ظلم مسلط على تالة وفوسانة، أنتم تعطون الرخص كما تريدون، هناك أشخاص قدمت طلبها ودفعت أموالها وحرمت من الحصول على الرخص، هناك أشخاص يلعبون بالقطاع، وقاموا ببديل عشوائي من تالة قاموا به في مكثر لضرب أصحاب المقاطع في تالة وأصحاب المصانع، وعلى فكرة هناك أصحاب مقاطع خاصة وأصحاب مصانع خاصة يعملون وهم خارج لعبة المصالح هذه.

لا بد من حل جذري لإسناد الرخص، لا بد من حل جذري لوضعية الرخام في تالة، لا بد من مراجعة القانون ولا بد من تحميل المسؤولية المجتمعية حتى تتمتع المنطقة بما يجب أن تتمتع به.

بعيدا عن تالة لدينا كارثة أخرى ساهمت فيها وزارة الصناعة في مادة "baryte" في حيدرة في الجبل الأجرد لديكم شركتان السيدة الوزيرة، بكل وضوح الأمر واضح، الوزارة متحاملة مع شركة ضد شركة، شركة استغلال المناجم والسحق والشركة الأخرى شركة في الخدمات المنجمية بالجبل الأجرد، من تتوفر فيه الشروط وقام بالدراسات تم حرمانه ومن لم يقم بهذا لم يتم منعه.

المواطن الذي استجاب للشروط تم توقيفه، وصدر قرار رئاسي في 2015 ليس له أي علاقة وأدخلتم وزارة الدفاع في العملية ووزارة الدفاع بريئة، أنتم لا تفرقون بين منطقة عمليات ومنطقة عمليات عسكرية مغلقة، أنتم لا تفرقون بينها، الأجرد منطقة عمليات وليست منطقة عسكرية مغلقة ولنفترض بأنها منطقة عسكرية مغلقة كيف يتم إسناد رخصة لهذا ولا تعطي رخصة للآخر؟ ولماذا يتم ترك جماعة الإكليل -وأنا أتحدث عن جميع الوزارات- هذا ليس بمنطق "حرام علي وحلال عليك".

السيدة الوزيرة، هذا الملف هو ملف يتضمن شبهة فساد كبيرة تتحمل المسؤولية فيها أطراف في وزارتكم، هناك تضارب مصالح مع مسؤول عن استغلال إدارة إنتاج، هناك تضارب مصالح مع مديرة المناجم بخصوص إسناد رخص دون استغلال، تجديد الرخص

والبحث المنجمي بدون القيام بالتعهدات الخاصة بالأشغال الأولية، هناك من تم إسناده رخصة من سنة 2008 ويتم تجديد هذه الرخصة له مع أنه لم يباشر العمل، فقد تم تجديد رخصته إلى سنة 2045، هل هذا ملكل الباي أو أنه هنشير باي آخر، هنشير الباي في معمل الرخام في تالة، هنشير الباي في تالة وفي فوسانة، هنشير الباي على "baryte " في الأجرد، لم أفهم أنا.

باختصار السيد الوزير، الكراسي التي أعطاكم إياها لطفي بوشناق في أغنية والله لن تفرحوا بها، لأنها والله كراسي من مسامير وأشواك في أفضل الحالات، لأنه من غير المعقول أن جهة بأكملها تم وضعها في الحضيض وفي كل مرة نجد مسألة جديدة ليس لها أي مبرر وعليك أن تعمل وتصمت، لقد قمتم بتهجير الناس وأغلقتم المعامل، أسندتم لشخص سبعة من ثمانية مقاطع، يدعي بأن لديه عمالا ليوهم الناس بأنه يعمل ولكنه غير موجود، وهذا يحصل كما ذكرت بتآمر مع بعض الأطراف الموجودة في وزارتكم الذين يستعملون التحيل هذا الملف أيضا، لن نسكت عنه.

هناك ملف آخر تحدث عنه الزملاء وهو ملف مشترك بين القصرين وسيدي بوزيد وقفصة يهم قطاع النسيج، هذا الملف يتم التخلي عنه كل مرة لفائدة وزارة وفي آخر المطاف يتم إلقاء هذا الملف على عاتق الوالي، هل أن الوالي بإمكانه أن يفتح لكم أكثر من 40 مشكلا لمعمل بالقصرين؟ وأنتم تلقون بهذا الملف مرة على وزارة الشؤون الاجتماعية ومرة على رئاسة الحكومة ومرة على رئيس الدولة والوزارة المعنية ليست موجودة.

هذا الملف ملف حارق أيضا سيلهب النار وأنا لا أحذر فقط وإنما هو سيلهب النار عن قريب ونحن لا نتمنى ذلك لبلادنا.

السيدة الوزيرة، مشكل آخر يتعلق بالطاقة: فوسانة يشقها أنبوب الغاز الطبيعي ويشق خمود وماجل بلعباس ويتم حرمانهم من الغاز وقد تمت برمجة إيصال الغاز الطبيعي في فوسانة منذ 2008 ولكنه غير موجود نتيجة صراع "STEG." وهذه الشركة لا تعرف سوى الترفيع في أسعار الكهرباء ولا تقوم سوى بغلق العدادات، فقد وصل بنا الأمر أن نشتري قارورة الغاز في شهر رمضان بـ 25 و30 دينار، لماذا؟ نريد أجوبة في هذا الإطار بكل وضوح.

بدون أن أطيل، لقد جئت من أجل تقديم هذه الأسئلة، وهي أمانة من المواطنين، أريد منك السيدة الوزيرة حتى إجابة بنعم أو لا، المهم أريد الوضوح: متى سيتم إنجاز هذا؟ مع العلم أن رخصة "baryte " أصحاب الرخص لا يريدون التعويض المالي، بما أنه قد إيقافهم من 2015 إلى سنة 2021 يريدون تعويض هذه السنوات من إسناد الرخص وأنا أنتظر إجابتكم وإن لم تكن هناك أجوبة مقنعة لا أريد أن أستمع وشكرا.

إجابة السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والآن أحيل الكلمة إلى السيدة فاطمة ثابت شيبوب وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة لتقديم جوابها في مدة تجاوز عشر دقائق، فلتتفضل.

السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

شكرا على الأسئلة، هناك أسئلة وردت في الأسئلة الكتابية وهناك أسئلة لم ترد علينا من قبل، سأحاول الإجابة عليها كلها.

بالنسبة إلى المقاطع، مادة الرخام لديها قانون تتحصل بواسطته على التراخيص ويتم إسناد التراخيص من قبل الإدارة العامة للجسور والطرقات بوزارة التجهيز والإسكان وتضم عضوا ممثلا عن وزارة الصناعة ولكن يتم إسناد التراخيص من قبل وزارة التجهيز.

بالنسبة إلى تحويل الرخام والاستثمار فإنه حر وغير خاضع لأي موافقة مسبقة من قبل وزارة الصناعة، لذلك من يريد أن يستثمر فإننا نرحب به، لا يوجد كما ذكرت أنت لوبيات وهناك أشخاص يتم إسنادهم رخصا أو غيره، نحن لا نعطي أية رخصة لسبب بسيط لأن القطاع مفتوح للاستثمار.

وفي توجهنا بخصوص إعادة النظر في مجلة الاستثمار نتجه نحو التخفيف من الرخص لنخفف العبء على المستثمرين وتدخلات الوزارات والتخفيف من الإجراءات الإدارية، لذلك إن كان هناك أي مستثمر يود الاستثمار فإننا نرحب به ويمكنه أن يأتي ويستثمر كما يريد.

من بين الإجراءات أن الوزارة ترغب في أن يكون الاستثمار في تونس حتى لا يتم تصدير المادة الخام، اقترحنا فرض أداءات ليكون المنتوج مصنعا أو نصف مصنع بقيمة مضافة في تونس وتكون موارده أهم، لذلك كان مقترح توجهنا -كما ذكرت السيد النائب- نحن بذاتنا لا نريد لرخام تونس الذي يعد مادة مهمة أن يذهب في وضعية غير مثمنة وغير مصنعة ويتم تصديره كأنه منتوج خام.

بالنسبة إلى استخراج "La barytine" بالجبل الأجرد هذا ليكون في علمكم فقط بأن المقاطع وامتيازات الاستغلال تعطيها وزارة الصناعة، لا، لا يتم إسنادها من وزارة الصناعة، بل هناك لجنة تسمى باللجنة الاستشارية للمناجم تضم كل الأعضاء منهم أعضاء من رئاسة الحكومة ومن وزارة العدل ومن وزارة الاقتصاد ومن كل الوزارات ويترأس هذه اللجنة قاضي وقد تم التطرق إلى هذا الموضوع سابقا وتحدثنا في هذا الخصوص، فالكلمة الأولى والأخيرة ليست لوزارة الصناعة وهذا حفاظا على المدخرات الوطنية. لهذا السبب فإن اللجنة تراعي الجوانب القانونية وجوانب المردودية الفنية والمردودية المالية لمن يطالب بالحصول على ترخيص، فالتراخيص كتراخيص المناجم توافق عليها اللجنة حسب توفر معايير.

تطرقت إلى مناطق العمليات العسكرية وقلت بأنكم لم تفهموا هذه المناطق، نعم لا يمكننا فهمها، ولكن عندما يصلنا رفض من وزارة الدفاع فإننا نتفهم ذلك الرفض، لا يمكننا نحن أن نفهم الفرق بين عمليات عسكرية ومناطق عمليات عسكرية مغلقة، فوزارة الدفاع هي التي توافق أو ترفض لأنها تعرف "les fautes" الموجودة في الأرض بالتحديد وهم يذهبون على عين المكان وتعاونهم هو تعاون تام وشامل، لذلك عندما ترفض وزارة الدفاع وتقول بأن تلك المنطقة هي منطقة تدخل عسكري وترفضها، لا يمكننا نحن كوزارات إلا احترام قرارات الوزارات التي نتعامل معها والتي لديها الاختصاص الفني.

قلت بأن هناك معاملات بالمحاباة مقارنة بالمطالب، بخصوص المطالب من يقدم المطلب الأول هو الذي يمر أولا والمعايير هي معايير موجودة بالملفات، فنحن لا نأتي بها، المعطيات التي يقدمها لنا المستثمر وكل هذه الملفات يتم توزيعها على أعضاء كل اللجنة بكل شفافية، المشروع الذي ذكرته هو مشروع يشتغل وقد تحصل على رخصته قبل أن يصلنا المطلب، لا يمكن لشخص أن يكون بصدد

الاستثمار والإنتاج ولديه رخصة ويأتي شخص آخر ويريد أن يعمل ويتم قبول مطلبه، لا يمكن ذلك لأن القانون لا يسمح بذلك، إذن الطلب سابق.

في الأسئلة الشفاهية تم التطرق إلى قطاع النسيج وسأمدكم بفكرة صغيرة حول هذا القطاع في تونس، تمثل الشركات في قطاع النسيج تقريبا 80 % من الصناعة، أي 80 % هي مؤسسات تعمل في مجال التصدير وتدخل عملة للبلاد التونسية وهو من أهم القطاعات المشغلة في تونس وتحظى بمتابعة خاصة ويتميز هذا القطاع بعدد العاملين فيه، كما يمتاز بعدد المؤسسات الموجودة فيه، أكثر من 30% من المؤسسات الصناعية في قطاع النسيج والملابس، كما يساهم أيضا بنسبة 70 % من التصدير، 45% من الشركات تعمل في إطار التصدير "totalement exportatrices ".

شركة "Benetton" التي تعرضت لمشاكل وقد تابعت الوزارة هذا الملف عن قرب، قبل أن تبدأ مشاكل الشركة حاولنا بكل مجهوداتنا مساعدتها حتى لا تصل إلى الغلق وكانت هناك جلسات والإدارة العامة للنسيج واكبت عن قرب مشاكل المؤسسة في إطار حوكمتها في بلد إقامتها في إيطاليا، وليس لنا في هذا أي تأثير، لكن لدينا بوادر لأن هناك شركة قدمت مقترحات لاشتراء المعدات الموجودة لدى الشركة وأعوان قطاع النسيج والملابس سيتم انتدابهم من قبل هذه الشركة، لا يمكننا مدكم باسم هذه الشركة وبمعطيات حولها ولكن هذا الملف محل متابعة من الجميع.

نحن لم نتخل عن هذا الملف ولم نتركه بيد السيد الوالي فقط، بل يحظى هذا الملف بالمتابعة من وزارتنا ومن السيد رئيس الحكومة وهو أيضا محل متابعة من قبل السيد وزير الشؤون الاجتماعية وكلنا منكبون على هذا الملف، لأن هدفنا دائما أن نحافظ على أي موطن شغل ولا يمكننا أن نترك هذه الملفات لأي جهة لتتصرف فيها وحدها، كامل الفريق الحكومي معاضد لمجهودات هذه الشركة.

لقد تطرقت في سؤالك الكتابي عن الكهرباء والطاقات المتجددة، في الحقيقة بالعكس جهة القصرين تحتوى على ميزتين هامتين جدا: القصرين يوجد بها الرياح ويوجد بها الطاقات المتجددة وقد كانت لي مواكبة هناك، هناك مشاريع بالقصرين في مرحلة الاستكمال، في نظام التراخيص هناك مشروعان إن شاء الله قبل أواخر شهر مارس سيدخلان طور الإنتاج وسيكونان عمليين.

في قطاع الطاقات المتجددة تم توجيه سؤال منذ حين على الهيدروجين الأخضر، الإطار القانوني للطاقات المتجددة يشمل كل شيء، لا يتحدث فقط عن الطاقات الخضراء أو الزرقاء، لأنه عندما نتحدث عن الطاقات المتجددة ونتحدث عن الهيدروجين الأخضر ونقول بأنه ليس له إطار قانوني، أقول لا، له إطار قانوني وحتى ما تم القيام به ليست اتفاقيات بل هي مذكرات تفاهم، لذلك أمر عادي أنه لم يتم عرضها على مجلس نواب الشعب، لأن مذكرات التفاهم لا يتم عرضها على مجلس نواب الشعب، لأنه ليس لها لا "impact" لا هي مرتبطة بمشاريع ملموسة ولا هي مرتبطة باتفاقيات تمويل...

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيدة الوزيرة، هل يرغب الزميل المحترم السيد عمار العيدودي في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق، تفضل.

السيد عمار العيدودي

السيدة الوزيرة، مع كامل احتراماتي، ردودك غير مقنعة إطلاقا والأهم بالنسبة إلي أنك كذبتني في مفصل من مفاصل ردود الأفعال، أنا أترفع عن مثل هذا السلوك، لكنني متمسك بما قلتوالدليل هو هروبك من جوابين اثنين، هروبك من الجواب عن معمل الجبر بتالة وهروبك من الجواب عن قانونية الرخصة في منجم الأجرد.

أنا متمسك بأن الرخصة المسندة إلى الشركة الثانية ولا أرغب في تسميتها والمتحصلة على سبعة مقاطع من أصل ثمانية، دون أن تتوفر فيها الشروط، بدليل أنها لم تنجز ولو شرطا واحدا من الشروط المطلوبة.

أنا متأكد كذلك من أنكم مارستم الحيف على شركة استغلال المناجم والصحة لأنها استوفت شروطها وأوقفتموها بقانون لا صلة له بالحقيقة ومع ذلك قدمت هذه الشركة عدة مطالب. كل هذه المطالب تثبت ذلك وأؤكد مرة ثانية أن وزارة الدفاع بريئة، أما اللجنة التي تتحدثين عنها السيدة الوزيرة، فهي متأثرة بأمر أو بتأثير من وزارتكم، هم من أثروا ووجهوا قرار اللجنة في اتجاه معين.

وأنا متمسك، فهذان ملفان سنصل بهما إلى أقصى حد للمطالبة بتجريم كل طرف ساهم لا أقول في تعطيل الشركة، فالشركة لا تهمني بقدر ما يهمني إذلال المنطقة وإذلال أهاليها وحرمان الناس من العمل، تتحدثين معي وكأنني غريب وأنا ابن الجهة، ابن الجبل الأجرد أعرف تفاصيل وثنايا ومسارب الجهة ولا أتكلم من فراغ.

قد نخطئ أحيانا ولكن نعيد مرة أخرى، الكراسي التي منحها لكم لطفي بوشناق لن تتمتعوا بها بل هي كراسي من أشواك ومسامير واليوم غلبتمونا وافتككتم لقمة عيشنا وتحيّلتم علينا ولكن لن تنعموا، فنحن أبناء تلك الجهة نحن حجر كالحجر، نحن شجر صلد عالٍ كالشجر، نحن طقسها المتجمد، نحن شمسها الحارة، نحن لا نجوع، نجوع ولا نجوع، نأكل الحجر ولا نذل.

أنتم ستفرون وعندما أقول أنتم فأنا أعني بذلك الوزارة وشبيهاتها، لوبياتها الداخلية والخارجية والعمل المقصود للتجويع والتذليل والتسويف.

دعوا الناس تثور وسنثور على الخائن، لكن لن نثور على الوطن لأننا وطنيون ولأننا من بناة الوطن، عندما ندافع تقولون أن هذا كلام سياسي وتخريف، تخريف لكن عندما ينقر في الناقور يومئذ ستعرفون الحقائق.

لقد طلبت منك إجابتي بنعم أم لا وإن كانت لديك أجوبة فإمكانك أن تقنعي بها المواطنين، لم تجيبيني عن مسألة الطاقة وعن إمكانية تمرير الغاز الطبيعي للجهة رغم أن أنابيب الغاز تمر عبر المنطقة، هل تريدون بيع قارورة الغاز بـ 30 دينار وخلال فصل الشتاء وشهر رمضان نتعرض إلى مشكلة الغاز الذي يشق بلادنا من الطرف الجزائري وصولا إلى إيطاليا ونحن لا نتمتع بالغاز بأي شكل من الأشكال؟

المهم، هذه أجوبتكم أجيبوا كما تشاؤون، نحن نعرف الحقائق نعرف الدهاء في الإدارات، نعرف الإدارة العميقة بخبثها وحيلها ومكرها ونعرف متى نطالب بحقوقنا...

طرح السؤال الشفاهي الثاني
من قبل السيد نوري الجريدي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي السادس للزميل المحترم السيد نوري الجريدي له عشر دقائق على أقصى تقدير، تفضل.

السيد نوري الجريدي

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة، في البداية نحن في مجلس نواب الشعب نفرق ونميز كثيرا بين مذكرة التفاهم والاتفاقيات، أنتم، أي الحكومة، من قال أنها اتفاقية.

السؤال الثاني ما هي خطة الوزارة في التصدي لشبهات الفساد الكثيرة في الشركة التونسية للأنشطة البترولية وتلاعب بعض القائمين عليها في السنوات الأخيرة بمقدرات الشعب التونسي؟

الرئيسة المديرة العامة للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية والتي عينت في المنصب في سبتمبر 2022 على إثر إقالة الرئيس المدير العام السابق بسبب وجود شبهات فساد مالي وإداري من بينها ملف حقل نوارة وهو موقوف منذ فيفري 2024 على ذمة التحقيق، هاته المسؤولة ورغم أوامر السيد رئيس الجمهورية عند زيارته للمؤسسة في مارس 2023 بفتح جميع ملفات الفساد، فإنها لم تفتح ولو ملفا واحدا.

ويمكن ذكر ملفات الفساد كتصدير الخام 2007-2010 المذكور في تقرير المرحوم عبد الفتاح عمر وملف حقل الشرقي في نسختيه 2007 و2018 وملف اقتناء حقوق والتزامات الشركة السويدية من طرف المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية سنة 2016 وغيرها من الملفات.

حتى ملف حقل نوارة السابق الذكر فقد أحالته رئاسة الجمهورية إلى القضاء بعد الإبلاغ عنه من بعض الوطنيين، بل إنها تعتبر مشاركة فيه لأنها أمضت على أوامر التحويل البنكي للشركة المستفيدة عندما كانت مديرة مركزية للمالية ومراقبة الحسابات وبدون احترام للإجراءات الجاري بها العمل داخل المؤسسة والتي تعرفها جيدا باعتبارها من صلاحيات خطتها آنذاك.

تسييرها للمؤسسة، الإنتاج في انخفاض كبير ومتواصل ورخص الاستكشاف في تناقص مثير وهي لا تحرك ساكنا، كان الأمر من مشمولات المؤسسة التي هي على رأسها التي دورها الرئيسي يتمثل في تكثيف الاستكشاف والحصول على معدلات إنتاج بالحد الأدنى أو الترفيع فيها.

حتى بئر الشعال الذي حفرته المؤسسة، رغم اعتراض العديد من كوادرها وخاصة قطب الاستكشاف، فقد مثل فشلا ذريعا وإهدارا للمال العام تكلف على الدولة إلى حد الآن قرابة 85 مليارا من المليمات، وهي مصرة على المضي قدما في صرف أكثر من 20 مليارا أخرى لتجربته رغم أن النتيجة الأولية هزيلة ولا توحي بوجود محروقات تستحق فترة تجارب على أربع طبقات دفعة واحدة.

حفر بئر الشعال ليست العملية الوحيدة، يمكن على سبيل المثال أن نذكر ما حدث في حقل أوتيك ثاني أكسيد الكربون من عدم حرفية وإهدار للمال العام ورفضها القاطع، السيدة المديرة، لاسترجاع حقل "عشتارت" بعد نهاية العقد مع شركة "Perenco" وإصرارها على وجود هاته الأخيرة كشريك في عقد جديد بدعوى عدم قدرة المؤسسة ماليا وفنيا على تشغيله، وهي مغالطة لأن الحلول متوفرة وكانت لجنة الطاقة بمجلس نواب الشعب قد رفضت مشروع القانون وطالبت بمنح الحقل للمؤسسة التونسية للأنشطة البترولية بنسبة 100%.

كذلك خسارة المؤسسة لقضية التحكيم الدولي لدى المحكمة التجارية الدولية فيما عرف بملف شركة "Zenith" للطاقة وذلك بإصدار حكم بات ونهائي يلزم المؤسسة بدفع 9.7 مليون دولار وخطايا تأخير للشركة المذكورة.

ولا نتحدث عن خرق النظام الأساسي والتراتيب والإجراءات وحتى الأوامر والقوانين وكذلك المحسوبية في التعيينات، حدث ولا حرج،
هناك من متعته بتسميته مديرا للحوكمة بالمؤسسة منذ بضعة أشهر رشحته لمنصب مدير عام للمحروقات بوزارة الصناعة والمناجم والطاقة، أحد إطارات المؤسسة كان كاتبا عاما للجنة تنسيق التجمع المنحل ورئيس ديوان سمير العبيدي وزير الشباب والرياضة زمن بن علي ومنتحل لصفة مدير عام للمحروقات في حكومة يوسف الشاهد ورئيس ديوان وزيرة المرأة في حكومة هشام المشيشي.

كذلك إلحاق مديرة ديوان وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة السابقة المقالة في نوفمبر 2024 من طرف رئاسة الجمهورية بالمؤسسة وهي التي لا علاقة لها بقطاع المحروقات وتمتيعها بامتيازات لا حق لها فيها، في الوقت الذي دفعت عديد المهندسين إلى الاستقالة بمهانة بحرمانهم من حقهم في الالتحاق بالوكالة التونسية للتعاون الفني، رغم حاجة الدولة للعملة الصعبة ولتطوير كفاءة أبناء المؤسسة بتجارب دولية.

وضعية المؤسسة التونسية البترولية الهشة، شبهات تصدير الخام 2007-2010 واقتناء رخص بحث وامتياز استغلال الشركة السويدية سنة 2016 وغلق حقل "ديدون" بعد اقتنائه بأشهر فقط بدعوى عدم الجدوى الاقتصادية وكذلك التفريط في البارجة، التفويت في 45% من حقل الشرقي لفائدة شركة "Petrofac" سنة 2007، أو ما عرف بملف "الشرقي 1"، عدم ممارسة حق الشفعة في عملية إحالة حقوق والتزامات شركة "Petrofac" في حقل الشرقي لشركة "Perenco" أو ما اصطلح على تسميته بملف "الشرقي 2"، ماذا فعلت المؤسسة لمجابهة التدهور السريع للإنتاج اليومي للنفط من 25 ألف برميل إلى أقل من 25 ألف في أقل من سنة؟ أم هو العجز عن إيجاد الحلول.

لماذا الإهمال شبه الكامل لمهمة الاستكشاف بغياب البرامج الترويجية الفاعلة لجلب الاستثمار في هذا المجال؟ ماذا حدث في بئر أوتيك، المنتج لثاني أكسيد الكربون؟ ولماذا توقف عن الإنتاج لمدة تقارب السنة مما أحدث أزمة تزود لدى الصناعيين والمستشفيات؟ كيف تعاملت المؤسسة مع هذا العطب؟ وكم دامت عملية الإصلاح؟ وكم كانت كلفتها؟ وما هي الشركة المستفيدة من هذا الحقل؟ ولماذا لا تستغله المؤسسة بشكل كلي لصالحها؟

ماذا يحدث في بئر الشعال؟ أخطاء كبيرة في نشاط الاستكشاف الخاص بالمؤسسة التونسية للأنشطة في رخصة الشعال تسببت في خسائر كبيرة بملايين الدولارات، وفي تدمير سمعة المؤسسة التي نجحت سابقا في حفر بئرين استكشافيتين في رخصة شمال شطوط بحرفية كبيرة،

علما أن إدارة الاستكشاف بالمؤسسة بصفتها المسؤولة عن المشروع لم تكن موافقة على حفر البئر في المكان الذي حفر فيه ووقع المرور بقوة من طرف الإدارة العامة السابقة والحالية وهو ما انجر عنه تكلفة باهظة نتيجة سوء التقدير، إن لم نقل نتيجة أشياء أخرى بدعوى عدم المردودية.

في نفس المنطقة لماذا تشبثت الإدارة العامة بحفر بئر استكشافية جديدة بمخاطرة عالية سواء في إمكانية الحصول على اكتشاف وإن يكن هذا الاكتشاف ذو مردودية اقتصادية إيجابية وتكلف ما يفوق 70 مليون دولار؟

كان من الأجدر إعادة الحقل إلى الإنتاج وهو الذي ما زال يحتوي على ما يقارب 9 إلى 12 مليون برميل نفط، قدرت تكلفة إعادته إلى الإنتاج حوالي 320 مليون دولار حسب دراسة للمؤسسة سنة 2019.

لماذا يتم استبعاد عديد الإطارات الوطنية للمؤسسة ذوي الخبرات الطويلة والكفاءات العالية وخاصة ممن اشتغلوا في مؤسسات نفطية مشتركة أو شركات نفطية كبيرة داخل تونس أو خارجها عبر آليات الإلحاق أو التعاون الفني وعادوا إلى المؤسسة؟

ماذا عن تعطل أو تعطيل تكوين الشركة المشتركة "OPECO" التي من المفروض أن تكون المشغل لحقل نوارة كما تنص على ذلك الاتفاقية؟

لماذا الاستماتة في محاولة إسناد حقل "عشتارت" من جديد إلى شركة "Perenco" الفرنسية ذات السمعة السيئة في إفريقيا وعديد القضايا المنشورة أمام القضاء الفرنسي ورفض تشغيله من طرف المؤسسة المشتركة التونسية الجزائرية "نوميد"؟ أشياء غريبة تحدث داخل هذه الشركة وبالتالي تكلفت الدولة أكثر من 70 مليون دولار ونشاطها معطل تماما منذ أكثر من ثلاث سنوات.

الشركة أو المشتركة التونسية الليبية، المشتركة للنفط نشاطها متوقف منذ سنتين، موظفون يتقاضون مرتباتهم في هذه المؤسسة، بلغ الاستهتار حد أن المدير العام المساعد الحالي كان في هذا المنصب الهدية تحصل عليه بموجب اقتسام المناصب، عندما غادر الشركة تحصل على ما يفوق 101 ألف دينار بعنوان نهاية الخدمة، ثم عاد إلى نفس المنصب سنة 2020 وما زال فيه إلى حد الآن في تحد صارخ لكل الأعراف والقوانين. الأخطر غياب الرؤية المستقبلية لهذه المؤسسة...

إجابة السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نحيل الكلمة إلى السيدة فاطمة ثابت شيبوب، وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة، لتقديم جوابها في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فلتتفضل.

السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

تمت الإجابة على بعض الجوانب سابقا في المداخلة خاصة فيما يتعلق بملفات الفساد والمراقبة وهيئات رقابية سواء تلك التابعة للوزارة أو لرئاسة الحكومة والتي تقوم بدورها على غرار دائرة المحاسبات والدوائر الرقابية الأخرى وقد تمت متابعة تقاريرها في المواضيع التي ذكرها الأخ والتي تعود إلى ما قبل الثورة وكانت مذكورة في تقرير المرحوم عبد الفتاح عمر.

القضاء ما يزال يتابع هذه الملفات وإن شاء الله كل من تلاعب بمدخرات البلاد سيحاسب، كما ذكرت، هناك عديد الأشخاص يخضعون حاليا للمحاسبة وتتم مناداتهم إلى القضاء وهناك من وضعوا حاليا على ذمة القضاء في جانب الامتيازات القديمة ومسائل وقعت بعد الثورة وللأسف الشديد حصلت أيضا تجاوزات بعد الثورة.

فيما يخص الجانب السياسي، وكما ذكرت، حصلت تعيينات لم تراعِ جوانب الكفاءة بل كانت مبنية على معطيات سياسية والمتأكد أن الشخص الذي أشرت إليه قد خرج للتقاعد وبالتالي لم يعد يمارس عمله اليوم وإن شاء الله تكون التعيينات القادمة أسلم، لقد حاولنا في جوانب التعيينات الجديدة مراعاة جانب الكفاءة والنزاهة على مستوى الحكومة وتقديم مقترحات مراعية لهذه الجوانب.

تم التساؤل حول مسألة شركة "ETAP" التي لم تمارس حق الأولوية، أؤكد مجددا أن هذه الشركة مساهم وهذا ما ذكرناه مرارا، قانون مجلة المحروقات لا تمنح أفضلية لـ "ETAP" بالنسبة إلى شركائها، لماذا يستثمر الناس في تونس؟ لأننا نحترم حق المستثمر سواء كان أجنبيا أو تونسيا ونحن نحترم قوانيننا.

نعود لنؤكد أن مجلة المحروقات بالنسبة إلى العقود النفطية على غرار "عشتارت" و"رحمون" و"سرسينا"، هذه عقود قديمة، بعضها انتهت صلوحيتها خلال الفترة ما بين 2018 و2023 وقد تم إعداد قائمة بالامتيازات التي انتهت صلاحياتها نتيجة انتهاء الآجال وذلك بالنسبة إلى قرمدة، جبل الدولاب، جبل صميدة، المعمورة، واد الزار، جبل قروز، الزاوية، سيدي الكيلاني، مسكار، لحموره، عشتارت، سرسينة، زينيا، ياسمين، بلي، الشواش، سنغر، وأذونة، أي 18 امتيازا انتهت آجالها طبيعيا نظرا إلى أن الامتيازات منحت لآجال محدودة.

في إطار التعامل مع هذه الملفات تم إعداد خطة عمل منهجية لتجنب التعامل مع كل ملف على حدة وقد تم إعداد الجوانب القانونية والإجرائية لهذه الامتيازات واتخاذ القرارات المناسبة بالنسبة إلينا بشأنها.

بما أن مصير امتيازات الاستغلال عند انتهاء صلوحيتها ينحصر في خيارين، إما مواصلة الاستغلال من خلال إسناد جديد أو إيقاف الاستغلال وهجرها بصفة نهائية، اعتمدت الوزارة بشكل أساسي الخيار الأول وبهدف هذا الخيار إلى ضمان استمرارية استغلال هذه الامتيازات بعد انتهاء صلوحيتها لما لهذا التوجه من أثر إيجابي في المحافظة على وتيرة الإنتاج الوطني للمحروقات وتطويره.

بالنسبة إلى هذا الجانب هناك الجانب القانوني حتى إذا كانت المردودية ضعيفة فهي تعتبر مفيدة بالنسبة إلينا لضمان الاستقلالية الطاقية للبلاد.

تستميت الحقول البترولية المعنية بمواصلة استغلال مردوديتها الاقتصادية مقارنة بحجم المخزون المتبقي القابل للاستخراج باعتبار أن أصحاب هذه الامتيازات قد تمكنوا من استخراج الاستهلاكات الموظفة على المعدات والمنشآت والإنتاج، وبالتالي فإن مواصلة الاستغلال للامتيازات المعنية من طرف أصحابها الحاليين تصبح ذات مردودية اقتصادية خاصة في ظل الارتفاع المشهود حاليا لأسعار النفط في الأسواق العالمية.

استوجب اعتماد هذا التمشي من الناحية الفنية مراجعة الجوانب الإنتاجية للامتيازات وإعداد برنامج الأشغال المزمع اعتماده كشروط وبنود السلطة المانحة لمواصلة الاستغلال.

من الناحية القانونية والترتيبية يتعين إعطاء حق الأولوية للمالكين الأصليين وهو حق مضمون بالقانون ومنصوص عليه في مجلة المحروقات.

من الناحية الإجرائية، الآلية لحق الأولوية الواردة بالفصل 68 من كراس الشروط الملحق بالاتفاقية، تمكن المستغل الموجود إمكانية مواصلة الاستغلال مع طلب التمتع بحق الأولوية في موفى السنة الخامسة التي تسبق انقضاء صلوحية الامتياز، حيث أن الوزارة أقرت مواصلة استغلال الامتيازات التي شارفت صلاحيتها على الانتهاء، فقد تولت في إطار احترام حق الأولوية مراسلة كل أصحاب هذه الامتيازات بدون استثناء لإعلامهم بذلك طبقا لمقتضيات الفصل 68.

إجرائيا تتمثل المراحل التي تم احترامها، لأننا نحرص على احترام النصوص القانونية والإجراءات ونعلم أن بعض الشركات قد تلجأ للقضاء الدولي، تمت مراسلة السلطة المانحة لأصحاب الامتيازات وإعلامهم بعزمهم على مواصلة الاستغلال بعد انقضاء مدة صلوحية الامتياز في إطار منح امتياز جديد طبقا لأحكام مجلة المحروقات ووفقا لشروط وبنود السلطة المانحة وتم قبول أصحاب الامتياز على مواصلة الاستغلال.

وفي إطار احترام مقتضيات الفصل 68 من كراس الشروط، تم استكمال الإجراءات وتم عرض المطالب على أنظار اللجنة الاستشارية للمحروقات وأذكر هنا أن وزارة الصناعة ليست هي التي توجه المسؤولين والمديرين العامين والإطارات السامية، بل يتخذون القرارات حسب ضمائرهم.

وإذا كان لديكم أي ملف فيه مؤيدات على وجود تلاعب فنحن مستعدون للتعامل معه ومتابعته والمتأكد أن القرارات تتخذها اللجنة بعد التداول وبصفة تشاركية وتسجل وتوثق في محاضر رسمية.

كما أن هناك هيئات رقابة داخل الوزارة وهناك رقابة متواصلة منذ خمسة أو ستة أشهر من رئاسة الحكومة ومن وزارة المالية وهي تدقق في كل هذه الجوانب ونحن جميعا حريصون سواء في رئاسة الحكومة أو وزارة المالية أو في وزارتنا على كشف أي تجاوز أو تعامل غير سليم، أن نقف على الإخلالات وتتم إحالة الملفات إلى القضاء.

نحن نؤمن بأهمية التعاون بيننا وبينكم وإذا كانت لديكم أي معطيات فنحن نرحب بها وجميعنا نعلم أن هذه المناصب مؤقتة وسنعمل على خدمة مصلحة البلاد بضمير.

ملف المحروقات من الملفات الحارقة مثل العديد من الملفات الأخرى وإن شاء الله، يكون بيننا تعاون حقيقي...

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة الوزيرة، هل يرغب الزميل المحترم السيد نوري الجريدي في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق، تفضل.

السيد نوري الجريدي

شكرا السيد الرئيس،

شكرا السيدة الوزيرة،

القضاء بصدد متابعة جملة من القضايا، "ربي يظهر الحق" وتحديدا ربي يظهر حق تونس لأننا نتحدث عن ثروة ونتحدث عن مقدرات شعب يعاني ويقاسي الويلات في مستوى التنمية وفي مستوى الاستثمار وفي مستوى الشغل ولا ننسى أنّه في اليوم الذي تتحسن فيه الظروف الاقتصادية للبلاد التونسية ويتحسن مردود إنتاج الفسفاط ومردود إنتاج البترول ومردود الفلاحة ومردود الصناعة سنشغل أناس في أعناقنا.

موضوع التشغيل موضوع حارق وما نراه اليوم مع المتحصلين على شهائد عليا الذين طالت بطالتهم بشكل مخجل، أصبحنا في حالة خجل أمام شباب قضى 15 و20 سنة بطالة وأغلبهم أصبح في حالة ميؤوس منها.

السيدة الوزيرة، هناك ملف فساد بالنسبة إلى "عشتارت" يتمثل في التعديل الذي حصل سنة 2006 حول مدخرات الهجر لم تودع في خزينة الدولة التونسية منذ سنوات، نحن نتحدث عن ملايين الدولارات وهم يخوفوننا بالتحكيم الدولي،

لا يجب أن نكون في منطق الاستقواء أو الاستضعاف، لنا حقوق يجب أن نمارسها إلى آخر رمق وهم علينا واجبات.

قلت سابقا في التفاصيل يكمن الشيطان وحدثتكم عن التفاصيل الصغيرة التي قد تكلفنا خسران قضية إما بتراخٍ في تقديم ورقة في ملف أو في تجاوز الآجال القانونية أو في عدم احترام الإجراءات الشكلية إلى غيرها من الإشكاليات، فأهل مكة أدرى بشعابها، يعرفون هذا جيدا، لقد خسرت الدولة التونسية العديد من القضايا للأسف لأنها تتم بفعل فاعل وبنيّة مبيّتة.

أخيرا، أنا سألتكم وأجبتم والبث كان مباشرا، هناك من كان يتابعنا وهناك من سيتابعنا وأستحلفهم بالله كم كانت أسئلتي موجهة وواضحة حول الاتفاقيات والتعيينات والشهات والبرامج والهيكل والإنتاج والتعاقد كي نخلق الثروة؟ وكم كانت الإجابات يا السيدة الوزيرة، آسف لذلك، إدارية محنطة مستنسخة؟ آسف، أنا أتأسف لمن استأمننا كي نكون شهاد حق على حقوقهم في كل القطاعات.

حاولنا بما تسمح به وظيفتنا في مستوى الرقابة، حاولنا بأسئلة كتابية تكررت واستنسخت لكل الوزارات، حاولنا بجملة من الأسئلة الشفاهية في كل المجالات، حاولنا بكل ما أوتينا من طاقة أن نكون قوة اقتراح وقوة تعديل، من أجل ذلك انتخبنا أهلنا في مناطقنا، نحن نحاول وما زلنا بصدد ذلك، لكن يبدو أن بارقة النور في آخر النفق بدأت تنطفئ وهذا مؤسف جدا، عندما نقارن بين ضخامة وكثافة الشعارات ورداءة وضحالة الواقع.

نتحدث عن بناء وتشييد ومحاربة الفساد ومحاربة الرشوة وتضارب المصالح، نتحدث عن تطهير الإدارة نتحدث عن وعن وعن والواقع على خلاف ذلك، بطالة مستفحلة ونمو اقتصادي يكاد يكون راكدا، لك الله يا تونس، شكرا.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيدة عواطف الشنيتي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي السابع للزميلة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي ولها عشر دقائق على أقصى تقدير، فلتتفضل.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة الصناعة وإطارات الوزارة،

السيدة الوزيرة، السادة الزملاء النواب اليوم كانوا غاضبين، ربما سيادتك قمت بمجهود عندما قدمت لنا إجابات بينما البارحة قدم السيد وزير الفلاحة أجوبة لا ترتقي، عندما نقول وزيرا فهذا يعني أنه وزير للجمهورية التونسية وما أدراك.

الوزير يكون مطلعا على جميع الملفات وحتى إن لم يكن مطلعا عليها ولا يملك أجوبة فنحن ننتظره، دائما نقول أننا سنعمل مع بعضنا، لسنا في وضع حاكم ومحكوم أو في وضع ضعف وقوة، هذا يكون بطريقة ديمقراطية وباحترام، لدينا مطالب مواطنين منسيين نريد على الأقل أن تكون الأجوبة دقيقة وباختصار، شكرا.

السيدة الوزيرة، سؤالي الشفاهي سيتمحور في نقطتين: الجزء الأول حول المنطقة الصناعية تبرسق دقة بولاية باجة والجزء الثاني حول الغاز الطبيعي.

سأبدأ بالجزء الأول السيدة الوزيرة، صدر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية الأمر عدد 659 لسنة 2023 مؤرخ في 20 أكتوبر متعلق بالمصادقة على التفويت بالدينار الرمزي لفائدة الوكالة العقارية الصناعية في قطعة أرض دولية كائنة بدقة معتمدية تبرسق من ولاية باجة لإنجاز وتهيئة منطقة صناعية، حيث ينص الفصل الثاني من الأمر المذكور أعلاه أنه يتم إسقاط حق الوكالة العقارية الصناعية في قطعة الأرض المذكورة بالأمر في صورة عدم إنجاز وتهيئة منطقة صناعية خلال مدة ثلاث سنوات من تاريخ إمضاء العقد، قابل للتمديد مرة واحدة لمدة أقصاها سنتين بعد تقديم مطلب معلل في الغرض، طبقا للشروط والأحكام المنصوص عليها بالفصلين 11 و12 من الأمر الحكومي عدد 120 لسنة 2021 مؤرخ في 8 فيفري 2021 المتعلق بالعمليات العقارية في ملك الدولة الخاص.

وحيث مرت قرابة سنتان عن صدور الأمر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، المرجو من سيادتك إفادتنا بالمراحل التي أنجزت وبما هو مبرمج إنجازه سواء على المستوى الفني والعقاري وعلى مستوى التدخلات المبرمجة من طرف المتدخلين العموميين وكذلك مدى توفر الاعتمادات المرصودة أو التي سيتم رصدها لتنفيذ أشغال التهيئة النهائية للمنطقة الصناعية.

السيدة الوزيرة، في خصوص هذه المنطقة الصناعية قدمت سؤالا كتابيا، أردت التوجه به حتى تتضح الصورة أمامك، حيث استمعت لإجابتك حول ضرورة تهيئة المناطق الصناعية التي تتطلب التهيئة، الديوان الوطني للتطهير ولكنه غير تابع لوزارتك بل هو تابع لوزارة أخرى، ثم يأتي دور التجهيز ودور الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

قبل أن تنتهي المدة بسنة والتجديد ثلاث سنوات، طرحت سؤالا شفاهيا لكي أعرف متى ولكي نكون عمليين أكثر، يمكن أن ترسل للمناطق الصناعية مرة كل شهر مديرا عاما مختصا في مسألة منطقة صناعية والآخر في "l'AFI" والآخر في الشركة التونسية للكهرباء والغاز لكي نفهم ويكون لدينا جميع الإجابات، تبارك الله، نحن نعرف كل شيء، نحن في شهر رمضان ومتعبون ولكن رغم هذا نجهز إجاباتنا حتى إن لم يكن اختصاصنا ونبقى أسبوعين وأكثر نجهز ونتعب، لذا الإجابات يجب أن تكون شفافة وواضحة.

لماذا أتحدث عن هذه المنطقة الصناعية؟ في الشمال الغربي في باجة كانت المنطقة فلاحية ولم نبحث عن المناطق الصناعية والمعامل نعمل فقط في الفلاحة، ننتظر شهرا ونحمد الله، لكن في خضم مشاكل التغيرات المناخية وفي خضم البطالة فإن المناطق التي أتحدث عنها تبرسق وتيبار وباجة جنوبية يتذيلون الترتيب في التنمية، شبابنا أكلته المخدرات وأكله البحر وأكله القمار الإلكتروني، شباب ضائع، كان هناك معمل خياطة يشغل نساء من 50، لا يوجد شيء هناك.

المنطقة الصناعية في الوسط، ولاية سليانة تبعد علينا 50 كلم، ولاية الكاف 50 كلم، ولاية باجة 50 كلم، ولاية جندوبة 50 كلم، ميناء تونس يبعد عنا 100 كلم.

السيدة الوزيرة، لمَ تبقى الأمور الخاصة بباجة والشمال الغربي في الأخير؟ لمَ نجد في مناطق وولايات 10 و20 و15 و30 منطقة صناعية ومعامل ويشغلون اليد العاملة ونحنا لا؟

السؤال الثاني متعلق بالغاز الطبيعي، مؤخرا في 15 جانفي 2025 انطلقت معتمدية باجة الجنوبية وهي الدائرة التابعة لي في الانتخابات، كأول منطقة سكنية وصل لها الغاز الطبيعي.

أريد أن أعرف السيدة الوزيرة، لماذا استثنينا معتمدية تيبار؟ متى سيصل الغاز الطبيعي لمعتمدية تبرسق؟

السيدة الوزيرة، نحن نصبر في حال عدم توفر الاعتمادات، لكن رجاء السيدة الوزيرة استمعي لي، عندما تمر "la vanne" من أمامك على GP5 السلوقية ودقة والكريب وزميلي من القصرين تحدث عنهم، "la vanne" تمر من أمامنا ولا نتزود بها، لماذا؟ يقطن بها قرابة 5 أو 6 أو 7 آلاف نسمة، الجواب يتمحور حول ضرورة إنجاز محطة مترين على مترين وكلفتها 500 ألف دينار، هل 500 ألف دينار كثيرة على مواطني الشمال الغربي الذين يعملون ليلا نهارا؟

السيدة الوزيرة، أنا اشتغلت في ميدان الفلاحة وأعرف معنى ذلك، نحرم من مواطن الشغل ومن التنمية ونحرم من غاز طبيعي يمر أمامنا بتعلة أن كلفته باهظة.

هنا أقول: هذا عيب فما الفائدة من 25 جويلية أصلا؟ ماذا كان يحدث في السابق؟ في السابق يعين أشخاص معينون يسيّرون جميع الأمور، لا هذا عيب في حق من يضحي في مناطق حدودية مثل الكاف وسليانة وباجة، عيب أن نحرمهم من حق رباني يتمثل جغرافيا في قربنا من "la vanne".

أولا، السيدة الوزيرة، لديهم مشاكل تعطيل عقارية، لم يتصلوا حتى بنواب الشعب لإبلاغهم بالمشاكل وللتشاور فيما بينهم، فقط يقومون باجتماعات مع لجنة، أنا ابنة المنطقة، عندما أرى بأم عيني كيف يمر الغاز الطبيعي من مناطق أخرى ونحن محرومون، الله لن يرضى عني.

عندما ترى النواب غاضبين فهذا لأن هناك مسؤولية ملقاة على عاتقنا، قدمنا أسئلة شفاهية وأسئلة كتابية، على الأقل أرسلوا لنا معنيين يفسرون لنا الوضعية ويحاولون إيجاد حلول ويؤكدون لنا أن الدولة الاجتماعية التي ننادي بها حقيقة وليست كذبة.

السيدة الوزيرة، اليوم أريدك أن تكوني إنسانية على الأقل والذين حرموهم من الغاز الطبيعي في المشروع سيادتك كوزيرة الطاقة والمناجم تعطينا تفسيرات وتعطي حق المطالبين بالغاز الطبيعي ومن لديهم مشاكل وتعطيلات تأمر رأسا، سيادتك ومدير المشروع تنظرون جميعكم في المشكل.

قارورة الغاز أصبح سعرها 25 و30 و40 دينار، الأهالي يعانون الويلات والنساء يحملن الحطب على عاتقهم، شكرا.

إجابة السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا الزميلة المحترمة ونحيل الكلمة إلى السيدة فاطمة ثابت شيبوب وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة لتقديم جوابها في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فلتتفضل.

السيدة وزيرة الصناعة والمناطق والطاقة

سأبدأ بالمنطقة الصناعية بتبرسق، بعد الإجراءات التي تم اعتمادها تم تغيير صبغة العقار بتاريخ 23 جوان 2021 وتم التفويت في العقار الماسح 20 هكتارا للوكالة العقارية الصناعية بالدينار الرمزي بمقتضى الأمر عدد 659 في 20 أكتوبر 2023، تمت المصادقة على الدراسات المائية من قبل مكتب التخطيط والتوازنات المائية بوزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية بتاريخ 18 جويلية 2024.

تم إعداد وإيداع الدراسات المرورية بوزارة التجهيز والإسكان في شهر فيفري 2025، الملف إذن يتقدم، ليس بالسرعة المطلوبة لكنه يتقدم.

تم الشروع في المرحلة الثانية من الدراسة منذ شهر فيفري 2023، المتعلق بإعداد ملف التقسيم وذلك تطبيقا للفصل 25 من المرسوم عدد 22 المتعلق بضبط أحكام خاصة بتحسين إنجاز المشاريع العمومية والخاصة.

يجب أن تكون لدينا القناعة أن هذا المشروع معطل، مادام تم إدراجه يعني لدينا القناعة بأن يتم الإسراع فيه.

بالنسبة إلى المراحل المتبقية لإنجاز المشروع، الوكالة بصدد استكمال إجراءات المصادقة على ملف التقسيم الخاص بالمنطقة الصناعية بدقة، نتحدث هنا عن دقة لأنه مكتوب هنا أن المنطقة الصناعية بدقة التي تمسح 100 هكتار، الآجال المتوقعة للمصادقة على ملف التقسيم في موفى 2025 إن شاء الله، سيتم المصادقة على الدراسات التفصيلية للأشغال وإعداد ملف طلب العروض للأشغال إن شاء الله في سنة 2026 وسيتم الانطلاق في أشغال التهيئة خلال السداسي الأول من سنة 2027، الأشغال تدوم 365 يوما.

عندما تحدثت منذ حين عن المشكلة مع الديوان الوطني للتطهير لأننا وجدنا أن الجهات الداخلية هي المتضررة، بما أن مجال تصريف المياه أصبح عائقا، لهذا تم الإدراج ضمن المشاريع الأولوية مشاريع صرف المياه وتم مناقشة ميزانياتها لكي لا تكون عائقا بل تكون مبرمجة بتمويلات 100 % في إطار الميزانية وخيار الجهات الداخلية هو خيار وطني.

في إطار المشاريع مع الجانب الصيني تسمى "corridor" بين جميع الجهات الداخلية لكي تكون المردودية والجاذبية لهذه المناطق مضمونة بالطرقات والتجهيزات اللازمة منها المناطق الصناعية والربط بالغاز.

بالنسبة إلى الربط بالغاز، تمت عملية ربط مدينة باجة الجنوبية بشبكة الغاز الطبيعي بتاريخ 24 جانفي 2025 وسيتم ربط جميع المعتمديات والتجمعات السكنية بولاية باجة الجنوبية مع التقدم في إنجاز الأشغال.

فيما يخص ربط معتمدية تبرسق بشبكة الغاز وتحديدا المنطقة الصناعية بدقة، بلغت نسبة تقدم أشغال الربط لهذه المنطقة 63% من جملة المشروع ويبقى تقدم الأشغال مرتبطا باقتناء قطعة أرض لبناء محول لتسليم "poste de livraison" وفي هذا الشأن تم التنسيق مع بلدية تبرسق لإيجاد قطعة أرض قريبة من شبكة الغاز الطبيعي لإيواء هذا المحول.

تجدر الإشارة إلى أن تكلفة مشروع الربط بشبكة الغاز الطبيعي بمعتمدية تبرسق تبلغ حوالي 2.5 مليون دينار.

وبالنسبة إلى منطقة دقة فهي تقدر بمليون دينار.

مثلما ذكرت فإن الاستثمار في المناطق الداخلية ليس كلفة، بل يعتبر استثمارا لأن الخطوة الأولى لأي مستثمر صناعي أو غيره، يجب أن توفر له الدولة التجهيزات اللازمة مثل الربط بالغاز والكهرباء، والربط بالطرقات والمناطق الصناعية.

وتوجه الدولة ليس مجرد مردودية لأن المردودية لا معنى لها مثلما ذكرت، المردودية لا يمكن تقييمها ماليا، الموجود في باجة يحق له أن يبقى في باجة أبا عن جد، لا ضرورة لتنقله للمناطق الساحلية بحثا عن مواطن شغل، هذا توجه السيد رئيس الجمهورية وذكره عدة مرات.

في مستوى التشريعات نحن نعمل عليها إن شاء الله مع مجلس نواب الشعب ومع الأقاليم والجهات وستكون المقترحات من الجهات أكثر فاعلية في الأولويات التي سيتم تحديدها وتوفير التمويلات لها.

بالنسبة إلى سنة 2025 سنواصل في البرامج التي تم إدراجها في الميزان الاقتصادي الذي صادقتم عليه سنة 2025. أتصور أن المقاربة في سنة 2026 و2027 ستكون مخالفة بالنسبة إلى الجهات التي تحدثت عنها.

أتمنى أن أكون قد أجبت وأنت محقة مثلما ذكرت معتمديات مثل تيبار أو تبرسق أو جميع الجهات يستحقون أن يأخذوا حظهم في التنمية، والتنمية تبدأ أولا بالتجهيزات.

حقيقة أؤمن أن القطاع الصناعي هو أكثر قطاع يجعل مواطن الشغل تكون دائمة.

معطيات بالنسبة إلى جهة باجة، في جهة باجة هناك 135 مشروع صناعي، فيهم 16000 موطن شغل.

في جهة باجة، بنزرت، جندوبة والكاف، هناك 520 منشأة صناعية، كلهم خواص يوفرون تقريبا 84 ألف موطن شغل، يبقى دائما قليل بالنسبة إلى قدرات الجهات، هي جهات تتميز بالطابع الفلاحي، الجميع يعلم أكثر من أي وقت قديم، الفلاحة لها طابع استراتيجي والأمن الفلاحي والأمن الغذائي مرتبط بهذه الجهات

والتصنيع للمواد الفلاحية يمكن أن يكون بالنسبة إلينا قاطرة تنموية، لأنه حتى في الإحصائيات المتوفرة لدينا تحويل المواد الفلاحية يضمن لنا أحسن نسب مردودية وأحسن نسب تطور.

مثلما ذكرت جهة باجة والجهات المجاورة لها إن شاء الله في الميزان الاقتصادي لسنة 26 وبالمقاربة الجديدة للمجالس الجهوية سيكون حظها متوفرا أكثر وتكون عندهم فرصة أكبر.

تعقيب السيدة النائبة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل ترغب السيدة عواطف الشنيتي في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق، تفضلي.

السيدة عواطف الشنيتي

نعم، شكرا السيدة الوزيرة على الإجابات.

السيدة الوزيرة، المنطقة الصناعية، ذكرت أن هناك قطعة أرض سينجزون عليها محوّلا، غير موجودة ويبحثون عنها.

أعلمك أنها "فيرما" سنأخذ من أرض الدولة "فيرما" فيها 356 هكتار، على اليمين وعلى اليسار، أي يمكننا أن ننتفع منها ابتداء من يوم غد ولكن هناك تعطيلات.

عندما تأخذ الدولة 4 أو 8 متر مربع، هل هذا يعتبر إشكالا؟ قومي بمعاينة الوضع على عين المكان السيدة الوزيرة.

"L'itinéraire de gaz de ville" في الشمال الغربي غير متوفر، يقدمون لي كيفية تمريره إن لم يكن هناك مانع.

السيدة الوزيرة، لم أتلق إجابة حول معتمدية تيبار، لا بأس.

قلت لنا أن هناك "corridor" مع الجانب الصيني، متى يبدأ؟ لكي نعرف كيف نجيب الأهالي خاصة المشاريع المعطلة نرى عدة مجالس وزراء لكن ولا مرة مشروع معطل في الشمال الغربي.

لمَ أتمسك بالمنطقة الصناعية؟ اتصل بي صاحب معمل للعلف في تبرسق سيشغل 20 عامل بأكثر من مليار، ذهب إلى الهيئة العليا للاستثمار فقالوا له أرض فلاحية فتوقف عن العمل منذ شهرين وغادر.

كل يوم نتلقى تشكيات من الأهالي، نحن لا نرغب في افتعال المشاكل، مثلا عندما تقول أنه لا يوجد قطعة أرض، مساحة 350 أو 360 هكتار لا يوجد فيها قطعة أرض؟ هناك أراضي تابعة للدولة، منازلنا تابعة للدولة أصلا.

وهذا لا سبيل إليه، لو بقي الحال على ما هو سابقا ويتحكمون في الأهالي بجهاز التحكم عن بعد، لما كنت هنا، لا بد أن يحترم الإنسان نفسه ويحترم من انتخبه، نتمنى حلا لهذا الإشكال في القريب العاجل إن شاء الله.

شكرا السيد الرئيس، شكرا السيدة الوزيرة.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد عصام البحري الجابري

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي الثامن للزميل المحترم السيد عصام البحري الجابري وله عشر دقائق على أقصى تقدير.

السيد عصام البحري الجابري

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

لا انتماء إلا للوطن.

سأنطلق في مداخلتي من الارتباط الوثيق بين الفساد والجريمة البيئية، وسأعتبر أن ولاية قابس التي تعرضت وما زالت تتعرض لجريمة بيئية دمرت كل شيء، فضاء مفتوح للفساد والمفسدين.

وعليه، فإن الدفاع عن الثروات الوطنية وفضح العصابات التي تتاجر بآلام المواطنين وما زالت تتاجر إلى حد هذه الساعة بآلام جميع القوابسية هي من أولوياتنا كنواب شعب، بل كجهاز تنفيذي.

ما يلاحظ تخلي وزارتكم عن تعهداتها تجاه الوعود التي قطعت سابقا، والمتعلقة أساسا ببرامج التأهيل البيئي وهو ما يفضي إلى استنتاجات عديدة أهمها أن الوضع البيئي في قابس قد تحسن وأننا نعيش في بيئة سليمة في ولاية قابس وهو استنتاج خاطئ، تؤكد كثرة التجاوزات والجرائم البيئية ونتائج هذا الوضع الكارثي ونقصد الوضع الصحي والأمراض السرطانية والجهاز التنفسي وغيرها وغيرها، أننا لا نعيش داخل دولة يجب أن تحترم تعهداتها تجاه مواطنها، فتغير الوزراء أو الأحزاب الحاكمة أو الأنظمة الحاكمة ليس بالأمر المهم، ولا ينبغي أن يتحول إلى حجة للإنكار لهذه التعهدات.

السيدة الوزيرة، إن وزارتكم لا تهتم بحياة القوابسية ولا يعنيها قابس أصلا إلا للإنتاج فحسب وهذا يدمر مفهوم المواطنة.

في 4 مارس 2025 استقبلك السيد رئيس الجمهورية وأعطى توصيات بحل نهائي لمادة الفوسفوجيبس، في 6 مارس تم عقد مجلس وزاري مضيق وتم تمرير نقطة خطيرة من وراء البحار وهي إنشاء وحدة نموذجية للأمونيا الخضراء.

هذه الوحدة النموذجية هي نتيجة اتفاقية مع الحكومة الألمانية بتاريخ 15 ديسمبر 2020، يعني قبل 25 جويلية. اليوم نسمعك تقولين السيدة الوزيرة أنها مجرد مذكرة تفاهم، نتحدث على قطاع استراتيجي الهيدروجين الأخضر.

لم تحترموا مجلس نواب الشعب، لم تحترموا الدستور. الاتفاقيات يجب أن تمر على مجلس نواب الشعب، على ماذا اتفقتم مع الحكومة الألمانية؟

لذا، يجب أن تمر الاتفاقية ويصادق عليها مجلس الشعب لأكثر شفافية، مع الغرفة الأولى والثانية ويختم عليها السيد رئيس الجمهورية.

المجلس الوزاري التف على توصيات السيد رئيس الجمهورية، يعني مشكلة ولاية قابس هي إخراج الفوسفوجيبس كمادة غير خطيرة. ماذا سيحصل فيما بعد؟ ما هي خارطة الطريق؟ هذا المجلس الوزاري الذي لم يتذكر ولاية قابس لا في النقل ولا في الصحة ولا في البنية التحتية، تذكر فقط ولاية قابس في الإنتاج وترفيع الإنتاج إلى 80%، أي المزيد من التلوث والأمراض.

لقد فقدنا الثقة منذ تمرير هذه النقاط للحكومة ولوزارتكم، ولاية قابس التي نطالب برفع الجريمة والمظلمة والاغتيال البيئي عنها منذ سنين تقومون بوحدة أمونيا خضراء لأنكم رضختم للتعليمات الأجنبية لكن نحن نريد تنفيذ السياسة العامة للدولة وهي السيادة الوطنية والتعويل على الذات.

كيف تمررون اتفاقية أو قابس هيدروجين أخضر دون فتح قنوات حوار؟ دون ندوات علمية، دون نقاشات في الإعلام لكافة الشعب التونسي؟ نتحدث عن الهيدروجين الأخضر ونعرف أنها معركة بين الدول من يستأثر بهذه الاستثمارات.

اليوم في ولاية قابس هناك رفض للهيدروجين الأخضر، هناك من لا يفهم، هناك من يؤيده على أساس انتقال تنموي جديد، الحكومة ووزارة الطاقة مجرد قرار غامض لم تفتح أي قنوات في الاتفاقية والمصادر الخاصة، 3 مليارات دولار موجهة للأبحاث العلمية وللندوات العلمية ولجامعة قابس والقطب التكنولوجي. أين 3 مليارات دولار في الاتفاقية ومذكرات التفاهم؟ هذا مجلس نواب الشعب يمثل الشعب، الدستور واضح والاتفاقية يجب أن يصادق عليها من مجلس نواب الشعب.

كنا ننتظر قرارا فقط بعدم سكب الفوسفوجيبس في البحر، السيدة الوزيرة، في إطار مناقشة ميزانية الدولة تعهدت وهذا مسجل أن المشاريع ستبدأ في فيفري 2025، لكن ما راعنا تمرير نقطة تفاهم بين الحكومة التونسية والحكومة الألمانية وهي الأمونيا الخضراء.

أنا لست مختصا لا في الهيدروجين الأخضر، لكن قدموا معلومات للأهالي، قوموا بقنوات حوار وجلسات علمية ونقاشات لكي نقدم معلومة للمواطنين.

المسؤولية المجتمعية، اليوم أكبر الشركات في ولاية قابس، شركة فقط تضخ 88 مليار بجانبها منطقة اسمها شط السلام، طرقات مهترئة والمواطن يعاني.

عليكم أن تبسطوا القانون وفرضه، وهو حق وهناك فصل 13 من قانون المالية حول المسؤولية المجتمعاتية، على هذه الشركات التي اغتصبت أرض ولاية قابس أن تلتزم بالمسؤولية المجتمعاتية وإعادة إعمار ولاية قابس.

عندما وصفت ولاية قابس التي يمارس عليها الإرهاب الصناعي كما يحدث في فلسطين، عليكم إعمار ولاية قابس بالمسؤولية المجتمعاتية، وعليكم أن تفرضوا سلطتكم كوزارة على الشركات المصنعة، شركة تضخ 88 مليار يوميا بجانبها منطقة شط السلام أو البلد أو تغتصب في مياه واحة شني وغنوش والحامة وقابس المدينة تستكثر عليها مسؤولية مجتمعاتية لإعادة إعمار ولاية قابس.

أين محطة التحلية للمنطقة الصناعية؟ وهنا أريد أن أحيي كاتب الدولة للمياه في وزارة الفلاحة لأنه تذكر مطار قابس عندما نزل مع سفيرة بلجيكية أو هولندية، لا لشيء إلا لترخيص استثنائي لمشروع هولندي.

نتمنى من الكاتب العام في وزارة الفلاحة إحداث منطقة لتحلية البحر للمنطقة الصناعية، أرض قابس مستباحة للسفراء ونتحدث عن السيادة الوطنية.

وأنا أتمنى أن يتدخل السيد رئيس الجمهورية لتنفيذ السياسة العامة للدولة وشكرا.

إجابة السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والآن نحيل الكلمة إلى السيدة فاطمة ثابت شيبوب، وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة لتقديم جوابها في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فلتتفضل.

السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

شكرا على الأسئلة،

في الحقيقة ولاية قابس تأثرت كثيرا بإنتاج الفسفاط والمنتجات التابعة للمجمع الكيميائي، أما الآن في البرامج ذات الأولوية، الجانب البيئي تم اعتباره كجانب أول، لأنه مثلما ذكرت لا يعقل أن يكون للمنشآت العمومية أو الخاصة تأثيرات سلبية على البيئة والتي تضر قطاعات أخرى مثل السياحة والفلاحة والصيد البحري.

بالنسبة إلى جانب إلزامية الرجوع لمجلس نواب الشعب بالنسبة إلى التمويلات، أنت تتحدث عن تمويل صار بتاريخ 15 ديسمبر 2020، أنا لم أتحدث عنه، تقول أنني لم أحترم هذا القرار، هذا قبل أن يتم تنصيبي، صار يوم 15 ديسمبر 2020.

لمَ لم يمر على مجلس نواب الشعب؟ هي هبة أعطاها البنك الألماني بكلفة تقدر بـ 25 مليون أورو في إطار مشروع نموذجي فيه الجانب الدراسي.

فقط لكي تكونوا على بينة بالنسبة إلى تركيز وحدة اسمها "وحدة نموذجية لإنتاج الأمونيا الخضراء"، مشروع نموذجي ممول من طرف الجانب الألماني، سابق لزيارتي، لم أتحدث عنه، بما أنه نموذجي، إنتاجه لا يتجاوز 863 طن، حوالي 100 كيلوغرام في الساعة مما يؤكد طابعه التجريبي وليس الصناعي.

يعتبر هذا المشروع فرصة لنقل وتطوير التقنيات الحديثة في إنتاج الأمونيا الخضراء وهو موجه خصيصا لتعزيز القدرات الوطنية في البحث والتطوير في مجالات الطاقات المتجددة والمواد الكيميائية المستدامة.

المشروع لن يضر قابس مثلما ذكرت، اخترنا قابس لأن فيها القطب التنموي على أساس أن قابس تشع بجانب البحوث العلميّة وهذا هو الهدف من اختيار المشروع بقابس ليس العكس.

يتميز المشروع بفوائد تقنية وبيئية حيث يتم إنتاج الأمونيا الخضراء باستخدام الهيدروجين الأخضر المشتق من مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية، لا يوجد فيه تأثير بيئي مما يقلل بشكل كبير من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري وبالتالي يساهم هذا المشروع في اكتساب الخبرات الوطنية في تقنيات إنتاج الأمونيا الخضراء، مما يساعد على وضع استراتيجية وطنية شاملة في هذا المجال.

إذا قال المشروع النموذجي أن تأثيراته على البيئة سيئة وأن الجانب التقني لا فائدة منه بطبيعته هو مشروع نموذجي، ليس مخصصا للتوسعة أو لإنجاز مشاريع أخرى وأقول وأكرر أنه هبة والهبة لا تمر بمجلس نواب الشعب.

كما يدعم هذا المشروع تقليل الاعتماد على واردات الأمونيا. اليوم المجمع الكيميائي يستورد الأمونيا، لكن في المستقبل في " cycle de production " سيكون لديه تثمين للطاقات المتجددة وإنتاج الأمونيا ويعتبر خطوة نحو تحقيق أهداف تونس البيئية المتعلقة بخفض انبعاث الكربون.

يذكر أن المشروع ليس موجها للإنتاج الصناعي، أكررها، بل للتجربة والبحث ويعكس التزام الدولة بدعم التحول الطاقي وتعزيز الاقتصاد الأخضر بما يوافق استراتيجية التنمية المستدامة.

في المجلس الوزاري لم يقع التطرق إليه، المشروع موجود منذ سنة 2020، كما يمكن استغلال المشروع من طرف الباحثين والطلبة في الجامعات ومدارس الهندسة مما يعزز مكانة البحث العلمي في جهة قابس خاصة وتونس عامة.

ويمكن التأكيد في هذا الخصوص أن مشروع إنتاج الأمونيا الخضراء يمثل خطوة أساسية نحو تطوير التقنيات الصديقة للبيئة ودعم الاقتصاد الأخضر وتقليل التأثيرات السلبية على البيئة وبالعكس هذا المشروع تم التداول عليه في يوم دراسي وصارت ندوات تحسيسية وفي القطب التكنولوجي بقابس انعقدت ندوة مع جميع المتدخلين فسروا فيها خلفيات المشروع.

الوزارة وهياكلها على ذمتكم مثلما قالت الأخت لو ترغبون في لقاءات قطاعية مثلا حول المناطق الصناعية خاصة بالمناطق الصناعية، نحن كفريق حكومي على ذمتكم، إذا رغبتم في برمجة يوم خاص بالمناطق الصناعية لن نمانع في ذلك، هذا التواصل يمكنكم من معرفة مدى تقدم المشاريع.

لدينا وقت محدد للإجابات، لهذا لا نجيب على كافة الأسئلة، جميع ملفاتي جاهزة ونحن على ذمتكم إذا أردتم لقاءات دورية على كل قطاع مثلا: العلاقة مع الشركة التونسية للكهرباء والغاز ومشاريعها، بالنسبة إلى الغاز، بالنسبة إلى مشاريع أخرى، بالنسبة إلى الطاقة المتجددة، بالنسبة إلى المناطق الصناعية، بالنسبة إلى أي مجال نحن على ذمتكم، تقررون الموعد وسنكون حاضرين مع كامل الفريق. بالعكس هذا الجانب يمكنكم من توفير إجابات مقنعة للجهة وتكون لدينا المقاربة التي تأخذ بعين الاعتبار أولوية الجهة.

بالنسبة إلى المسؤولية المجتمعية للمؤسسات الصناعية بولاية قابس، قام المجمع الكيميائي التونسي خلال سنة 24، لا نتحدث عن القديم، بدفع مساهمات تتجاوز 1.6 مليون دينار، مساهمة لفائدة مركز الأم والطفل بغنوش، دفع دعم لفائدة الجمعيات الرياضية المدنية بجهة قابس.

بخصوص تركيز محطة لتحلية مياه البحر يعتبر هذا المشروع بالنسبة إلى المجمع الكيميائي مشروعا استراتيجيا ولجهة قابس كذلك.

وفي هذا الإطار تم خلال المجلس الوزاري المضيق المنعقد بتاريخ 5 مارس تكليف الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بتوسعة محطة تحلية مياه البحر بالزارات لتوفير حاجيات مصانع قابس في حدود 25000 متر مكعب في اليوم لحاجياتها من الماء، لكي لا يستعمل المجمع الكيميائي الماء من "SONEDE" بل من تحلية المياه في الزرات.

بالنسبة إلى المشاريع البيئية الأخرى هي بصدد الإنجاز. التمويلات متوفرة ونحن بصدد استكمال الإجراءات، في شهر جوان إن شاء الله ستكون المشاريع التي وعدناكم بأنها مفعلّة في 2025 ستكون مستكملة.

صارت عدة اضطرابات على مشاريع المجمع الكيميائي ولكن بالمجالس الوزارية التي صارت خلال الفترة الأخيرة وكل التوصيات التي أصبحت الرؤية والاستراتيجية في مجال البيئة الرؤية أوضح.

بالنسبة إلى سكب المياه، سكب المياه مرتبط بالتسلسل لكل الإجراءات، يخرج الفوسفوجيبس من قائمة المواد الخطرة وسكب الفوسفوجيبس في مياه البحر فترة وجيزة نكون قد تقدمنا في الدراسات، نحن نتقدم في الجوانب الأخرى ولكن هناك أشياء لا يمكن أن نتقدم فيها إلا عندما يتم استخراج مادة الفوسفوجيبس من قائمة المواد الخطرة.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

هل يرغب الزميل المحترم السيد عصام البحري الجابري في التعقيب وذلك لمدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضل.

السيد عصام البحري جابري

ولا إجابة أقنعتني، 2020 التي سبقتك الاتفاقية مع الحكومة الألمانية، حتى في 2017 وقرار تفكيك الوحدات الملوثة سابقة، أما تفكيك الوحدات تخدم الشعب، 2020 يخدم الحكومة الألمانية وتجارب الأمونيا الخضراء، هل تفقهون ما تقولون السيدة الوزيرة؟

نعلم لماذا تم اختيار قابس؟ لأنه يوجد بجانبها محطة الكهرباء والغاز والتجارب تتطلب الطاقة، الآن لا توجد طاقات متجددة بجانب المجمع الكيميائي، هو محطة الكهرباء والغاز، لهذا تم اختياركم لقابس، تعلمون بأن تجارب الهيدروجين الأخضر شديدة الانفجار، هل تعرفين المنطقة الصناعية في ولاية قابس السيدة الوزيرة؟

معمل الغاز موجود بجانبها، عندما تقول بأنك بصدد القيام بتجارب الأمونيا الخضراء ومواد شديدة الانفجار، هذا يعني إبادة جماعية لولاية كاملة وإن لم تنجح التجربة؟ أي تجارب في معمل غاز! في وحدة نموذجية محطة كهرباء وغاز لهذا اخترتم ولاية قابس، هل لدينا ثقة في وزارة الطاقة في المجمع الكيميائي؟ لم يلتزم بالمعايير الدولية البيئية والتونسية، ذلك الكيان الغاصب، ذلك المجرم لولاية قابس، هل لدينا ثقة في هذا المجمع؟ لا ثقة لنا فيه. يجب استرجاع الثقة قبل القيام بأي تجارب.

لذلك وجب بعث مشاريع للتأهيل البيئي، الامتصاص الثلاثي ثم ننتقل إلى تكنولوجيا أخرى بعد فتح حوارات مع قنوات الحوار، أين مشاريع الامتصاص الثلاثي "l'anneaux"؟ افتحوا ملفات الفساد البيئي في ولاية قابس وشركات الفروع وسوء التصرف المالي والصفقات العمومية والفواتير، ستعلمون لماذا وضعية المجمع الكيميائي متدهورة.

إذا كان يعول على المرتزقة السابقين الذين يدافعون عن المجمع الكيميائي لمصالحهم الخاصة أو "ضاربين الباكو" ليدافعوا عنه، نحن أكثر وطنية للدفاع على المجمع الكيميائي، لكن عندما يستجيب للمعايير الدولية البيئية وعندما يكون غير وطني يقتل الشعب في ولاية قابس ولا يلتزم بالمعايير البيئية، لقد قلت لك السيدة الوزيرة الزيارات الفلكلورية لا أحضرها في ولاية قابس، بالنسبة إلى وزارة الطاقة عندما يأتي وزير طاقة أو مسؤول مركزي يتم إخماد المداخن بتعلة أن هناك صيانة، سبحان الله عندما قام وزير البيئة بزيارة كل المداخن تم إيقافها بتعلة أن هناك إصلاحات في المعامل، أراد الاطلاع على الأوضاع فوجد كل الأمور جيدة.

مادامت هذه الممارسات ما زال قائمة وهاته الجريمة موجودة، السيدة الوزيرة، ستتحملون مسؤوليتكم وكل النظام الحاكم أمام الله، كل روح ذهبت في ولاية قابس وكل مريض -وليست بشعبوية- فحتى أختي توفيت بمرض السرطان وهي دكتورة في الجامعة وعند الله تلتقي الخصوم وشكرا.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيدة بسمة الهمامي
السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السؤال الشفاهي التاسع للزميلة المحترمة السيدة بسمة الهمامي ولها عشر دقائق.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير جميعا،

نرحب بالسيدة وزيرة الصناعة والطاقة والمناجم وكل الإطارات المرافقة في رحاب مجلس نواب الشعب،

اليوم من خلال سؤالنا الشفاهي الموجه إليكم سيدتي، نطمح إلى الوقوف جميعا على حقيقة الواقع وهناته وأخطائه والمضي قدما إلى إعطاء بدائل حقيقية لتونس في المجال التنموي، الصناعي، الاستثماري.

وإن خضوعها للهيمنة الاقتصادية الغربية ليس قدرا محتوما وسنبحث كلنا على بناء اقتصاد إنتاجي يرتكز على إزالة الاستعمار الاقتصادي وإقامة صناعات وطنية موجهة لتثمين الثروات المحلية وتعويض الواردات بمنتجات صناعية تونسية وتحديث الفلاحة وتحقيق الاندماج والتكامل بين مختلف قطاعات الاقتصاد الحيوية.

إن الواقع المرير الذي نعيشه نتاج سياسة تونس مطلع السبعينات التي تخلت عن إعطاء الأولوية لبناء صناعة وطنية حقيقية مندمجة ترتكز على التثمين الصناعي للثروات الوطنية بتكنولوجيات تونسية على غرار الدول الصناعية الصاعدة واتجاهها لسياسة استقطاب الصناعات التصديرية الأوروبية في إطار منظومة المناولة التي تحولت بموجبها تونس إلى ورشة صناعية لصالح الصناعيين الأجانب الباحثين عن تقليص كلفة إنتاجهم بالاعتماد على الأيدي العاملة الرخيصة وعلى الحوافز المالية والجبائية التي يوفرها قانون الاستثمار التونسي، حتى وصلنا إلى مرحلة فقدت تونس فيها السيطرة على خياراتها الاقتصادية واستقلالية قرارها في رسم توجهاتها التنموية خاصة بعد التحاقها بمنظمة التجارة العالمية سنة 1994 ثم انخراطها سنة 1995 في سياسة الشراكة والجوار مع الاتحاد الأوروبي، التي اختزلها الغرب في التبادل الحر المختل الذي ألحق أضرارا بالغة الخطورة بالاقتصاد التونسي المصاب أصلا بالضعف والهشاشة وعدم القدرة على الصمود أمام المنافسة الغربية،

وبعد الثورة لم تستخلص تونس الدروس من هذه الإخفاقات وزادت انغماسا في نفس السياسات الكارثية تحت ضغط بلدان مجموعة السبعة، مما جعلها عاجزة عن مواكبة حركة التصنيع الحقيقي في العالم المستندة إلى الثورتين الصناعيتين الثانية والثالثة ثم ثورة الاقتصاد الرقمي المعروفة بالثورة الرابعة التي غيرت مفهوم ومستقبل التصنيع في العالم،

والحال أنه كان بإمكانها الشروع منذ مطلع التسعينات في دراسة الحلول البديلة أهمها العودة إلى استراتيجية تنموية مدروسة طويلة الأمد ترتكز على التثمين الصناعي للثروات وللصادرات التونسية الصناعية والفلاحية والخدماتية.

سيدتي الوزيرة، نحن أجيال عشنا فشل تلك السياسات الاقتصادية والتوجهات الصناعية الاستعمارية ولا نريد اليوم تكرار تلك التجربة ولن نسمح بتكرارها، في ولاية سليانة رفعنا شعار "القمح والشعير في سليانة والمصانع خارج سليانة"، سليانة بلد الخير وأنتم وضعتم عليها لافتة غير جالبة للاستثمار، سليانة تنتج كل شيء والمطاحن خارج سليانة والمعامل التحويلية خارج سليانة، لماذا؟ وما ذنب سليانة وهي ضحية السياسات الفاشلة المتعاقبة؟ ولاية سليانة تضم سبع مناطق صناعية على مساحة 66 هكتارا وتتوزع كالآتي:

منطقة صناعية سليانة 1 تمتد على 12,4 هكتارا وتضم 29 مقسم،

المنطقة الصناعية سليانة 2 بها 10 هكتارات وتضم 22 مقسما.

وهنا أود أن سألك سيدتي، هل لديم فكرة بخصوص نوعية الصناعة في هاتين المنطقتين؟ هل تعلمون كم يوجد من مقسم مفعل ناشط وينتج ويستثمر ويشغل في اليد العاملة؟ كم من معمل فعلي في سليانة؟ هل أقول لك كم لدينا؟

لدينا معملان: معمل الكابل "DRÄXLMAIER" وله قدرة تشغيلية محترمة لكنه يظل دائما طيورا مهاجرة لا تعمر ولا تثمر ولنا في معامل الخياطة أكبر مثال على أنها معامل تبحث في حلول للمستثمرين والباحثين على اليد العاملة البخسة وبدون حقوق ولا مسؤوليات اجتماعية ولنا في ضحايا معامل الخياطة أفضل مثال ولدينا معمل "STAR LAB" وهو عبارة عن معمل داخل معمل، مؤسسة داخل مؤسسة، مغلق منذ سنة 2016 وإلى حد اليوم عاملاتنا وعمالنا لم يتحصلوا على مستحقاتهم وضاعت الحقوق بين المعمل والتشغيل والمصفي القضائي والمحامين وركزنا شيئا اسمه الفقر في سليانة رغما عنا.

سيدتي الوزيرة، إن توجهات سيادة الرئيس تدفع لاحترام حق العامل وحفظ كرامته والرفع من مدخوله ولكن هذه المعامل لم تخلف لنا إلا نساء ورجالا معدمين تحت خط الفقر بلا موارد وبلا تغطية اجتماعية وبلا تغطية صحية والمستثمر لا يمكنه سوى أن "يعلن إفلاسه" ولا وجود لحق العامل والعمال ولدينا معمل "الشيبس" وهنا أود أن أسألك عن آليات وطريقة الرقابة الصحية وعن جدوى هذا المنتوج سيدتي، خاصة أن آخر البحوث العلمية تؤكد بأن "الشيبس" من المواد التي تتسبب في مرض السرطان.

المنطقة الصناعية بعرادة 1 فيها 24 مقسما وبعرادة 2 تضم 30 مقسما، كم يوجد من مقسم ناشط من بينهم ويدخل في المنظومة الصناعية وفي الاستثمار؟ معمل 1 يشغل عاملين،

معمل المنطقة الصناعية الكريب 10 هكتارات وتضم 30 مقسما، وتم بعث وحدة لرسكلة المواد الطبية ونفايات المستشفيات والمواد الخطرة فيها، تم القضاء على شيء اسمه استثمار وفرصة الاستثمار في المنطقة.

المنطقة الصناعية قعفور تضم 34 مقسما،

المنطقة الصناعية مكثر تضم 9 مقاسم،

الوحدات الصناعية بمعتمدية الروحية في حالة كارثية حتى لا نقول شيء آخر.

المنطقة صناعية الشهامة ببرقو طالبنا بها وإلى اليوم لم تفعل ولم تحظ بالاهتمام اللازم حتى تكون منطقة صناعية تعنى بالصناعات التحويلية وبالصناعات المتطورة بطاقة تشغيلية تستوعب الحاجة للتشغيل.

ولاية سليانة تعتبر منطقة ذات إمكانيات اقتصادية هائلة، حيث تمتاز بقطاعها الفلاحي الذي يعد من أبرز ركائز التنمية بها لكنها تفتقر إلى الصناعات التحويلية الغذائية منذ بداية السبعينات والتي من شأنها تعزيز إلى جانب الفلاحة القيمة المضافة للمنتجات الفلاحية ودعم الاقتصاد المحلي،

تزخر الولاية بمواد طبيعية هامة حيث تحتوي على العديد من مقاطع الرخام مما يجعلها من المناطق الرائدة في هذا المجال، لكن هذا القطاع يشكو عديد المشاكل.

كما شهدت سليانة مؤخرا اكتشاف احتياطي من الفسفاط بمعتمديات الروحية، ماذا فعلتم في هذا؟ أين يمكن أن يصل بما يسمى الصناعة والطاقة والمناجم؟ إضافة إلى توفر معادن أخرى مثل الرصاص الذي كان يستخرج من منجم الأخوات والذي أغلق في وقت سابق مما أثر على النشاط الاقتصادي.

في مجال الطاقات المتجددة، كانت سليانة سباقة منذ 1980 في إرساء أول محطة فوطوضوئية في المنطقة بحمام بياضة، غير أن قطاع الطاقات المتجددة لم يشهد التطور المطلوب ليواكب حاجات الجهة من الطاقة المستدامة،

أريد أن أتجه إليك سيدتي هنا، أين نصيب سليانة من برامج الطاقات المتجددة؟ وأنتم ترسمون استراتيجية الطاقات المتجددة لم أجد سليانة، فأنتم بصدد صياغة استراتيجيات المستقبل بآليات قديمة مستوفاة وفاشلة.

ظل مشروع إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح في مرتفعات كسرى مجرد مخطط لم يترجم إلى حقيقة وإلى واقع رغم أهميته في توفير طاقة نظيفة وتقليص التبعية لمصادر الطاقة التقليدية بالبنية التحتية الطاقية اليوم، لدينا إرادة سياسية تدفع بكم للبحث عن آليات وسبل للتوزيع العادل لثروات البلاد الباطنية والاستثمار فيها، باعتبار خصوصية كل منطقة وكل ولاية وحقها في الاستثمار والثروة وحق الفرد في الثروة وحقه في الرقي والتطور وحق توفير شروط الحياة الكريمة، أين أنتم من كل هذا؟

مشروع تزويد ولاية سليانة بالغاز الطبيعي ما زال معطلا إلى حدود الساعة، منذ سنة 2011 كان القرار هو وجوبية تزويد ولاية سليانة بالغاز الطبيعي كحق أدنى من حقوق العيش الكريم، إلى اليوم 2025 ولا زالت سليانة بلا غاز طبيعي وهناك أقاويل لقد وصلنا إلى 75% و80% و90% وإلى الآن الغاز الطبيعي تتعاملون معه على أساس أنه امتياز وتمارسون على الجهة إقصاء وتهميشا، مما حرم سكان الجهة من حقهم في الغاز الطبيعي، كما أثر هذا حتى على المؤسسات الاقتصادية من موارد طاقية كان من الممكن أن تكون محفزا لبعث هذه المشاريع في ولاية سليانة وشكرا سيدتي.

جواب السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والآن نحيل الكلمة إلى السيدة فاطمة ثابت شيبوب وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة لتقديم جوابها في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فلتتفضل.

السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

شكرا، في الحقيقة الأسئلة التي طرحتها الآن لم أجدها في الأسئلة المدرجة لدي في جدول الأعمال ولكن سأحاول الإجابة.

بالنسبة إلى المناطق الصناعية التي ذكرتها، في الحقيقة إن عدد المشاريع أكثر مما ذكرت، في سليانة 1 هناك 9 مشاريع، في سليانة 2 هناك 7 مشاريع، في بوعرادة هناك 12 مشروع، في قعفور هناك 4 مشاريع، في مكثر هناك 3 مشاريع، في بو عرادة 2 هناك 7 مشاريع وفي بو عرادة القسط الثاني مشروع وفي الكريب مشروع.

هناك مشاريع في طور الإنتاج وهناك مشاريع في طور الإنجاز وهناك أراضي بيضاء في المناطق الصناعية، لدي جذاذة تهم كل المناطق:

بالنسبة إلى اليد العاملة وبالنسبة إلى المشاريع الصناعية يوجد لدي 65 مؤسسة بطاقة تشغيلية تقدر بـ 6761 موطن شغل وباستثمارات تقدر تقريبا بـ 202 مليون دينار محدثة.

بالنسبة إلى الامتياز الفلاحي للجهة، هناك الزراعات الكبرى والأشجار المثمرة وخاصة الزياتين بالإضافة إلى النباتات الطبية وجانب الزراعات الكبرى يتضمن الجانب التصنيعي طبعا، لكن خصوصية سليانة تعتمد بالأساس على الزراعات الكبرى.

بالنسبة إلى التحويل الصناعي البنية التحتية والمناطق الصناعية موجودة، إطار تشجيع الاستثمارات، عندما نقول منطقة تنمية جهوية الأولى والثانية والثالثة فإن التسهيلات والمنح التي يتم إسنادها يتم إسنادها للميزة الإيجابية للجهات التي تنقصها التنمية.

بالنسبة إلى المؤسسات المصدرة كليا، إن اختيار المؤسسات المصدرة كليا عندما تم القيام به في السبعينيات وتم العمل به إلى حد اليوم لأن سوق تونس صغيرة وإن كنا نرغب في وجود صناعة متطورة لا يمكن أن تبقى متجهة للسوق الداخلية فقط، يجب أن تزاحم في المستوى الوطني توريد أي منتوج ويجب أن تتوفر فيها الكفاءة حتى تكون مصدرة كليا، لا يمكن أن نعيد تونس للستينيات المنغلقة على نفسها على مستوى التصدير والتوريد، فإن أردت التصدير عليك أن تقبل بالتوريد.

تطرقت إلى الجانب التقييمي لاتفاقية الشراكة وللخيارات الاقتصادية لتونس من السبعينيات، ما أؤكده لك هو أن خيارات تونس في السبعينيات والستينيات في ذلك الوقت كانت تمثل الخيارات الأمثل، اليوم يمكن أن تكون خيارات أخرى ولكنها كانت خيارات سليمة.

إن خيار اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كانت تونس تصدر للاتحاد الأوروبي دون أية أداءات ديوانية ولا حتى إجراءات رقابية، كان إلزاميا في 1994 كانت أوروبا إما أن تمضي اتفاقيات متوازنة أو أن تبطل الاتفاقيات القديمة، لذلك تم إبطال الاتفاقية السابقة التي تم إبرامها سنة 1976 وقد تم القيام بتقييم، بالعكس كان التقييم بالنسبة إلى القطاع الصناعي إيجابيا جدا، فقد شهدت صناعتنا تطورا على جميع الجوانب ويمكننا القيام بحصة خاصة بخصوص تأثيرات اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي،

كل المعطيات الموجودة لدينا تثبت بأن الصناعة التونسية تطورت على مستوى الجودة، شهدت تطورا في الجانب المعارفي فيها واليوم مراكز البحث من اليابان أو من ألمانيا أو من فرنسا، مراكز البحث منتصبة في تونس لأنه لا توجد لدينا اليد العاملة البخسة، أتمنى ألا نقول هذا.

اليد العاملة في تونس ليست بخسة بل بالعكس تونس ميزتها حاليا في كفاءاتها العالية وليس في اليد العاملة الزهيدة، نحن لا نبيع تونس وأتمنى أنكم أيضا لا تعيدون هذه الكلمة، فنحن لا نبيع أبدا تونس بيد عاملة بخسة، بل بالعكس، نحن دائما عندما نقول تونس " les talents " تونس الكفاءات، تونس التموقع، تونس البحث العلمي، تونس الكفاءة "l'intelligence" التونسي، لذلك بالعكس نحن دائما عندما نبيع وجهة تونس وليس بمفهوم "البيع" بل بالعكس وكل مستثمر يأتي يأتي ليربح، وهذا طبيعي، ولكن حتى نحن أيضا نربح.

أيضا نقل المعارف بما حصل من مشاريع صناعية، هو نقل لمعارف كبيرة جعل القطاع الصناعي إذا كنا سابقا في الستينيات أو في السبعينيات أغلقنا حدودنا وألزمنا كل مورد بأن تتوفر لديه إجراءات صعبة ليدخل للسوق، اليوم المنتوج التونسي يزاحم المنتوج الأوروبي في عقر دارهم،

اليوم الميزان التجاري التونسي وأتحدث عن الصناعة وفي المنتجات الفلاحية المصنعة في الاثنين تونس لديها فائض تجاري مع ألمانيا، مع إيطاليا ومع فرنسا، لم يكن هذا موجودا سابقا، بإمكاننا مدكم بكل الإحصائيات: تونس اليوم في المجال الصناعي عندما نأخذ "tous pays confondus" بما فيها الصين وغيرها، بالعكس، فإن العجز التجاري في قطاع الصناعة هو أقل بكثير من العجز الذي تعاني منه في بقية القطاعات، لذلك تقول لي أنت أن تونس خسرت سيادتها.

بالعكس تونس سيادتها متميزة في كل البلدان، تونس كفاءاتها معترف بها في كل العالم، لذلك علينا أن ننسى بأن السيادة ليست مرتبطة باستثمار أجنبي أو تونسي، السيادة مرتبطة بعقولنا، يمكننا أن نكون أسيادا باستثمارات وقد قال هذا السيد رئيس الجمهورية عديد المرات، تونس تعول على ذاتها وتعوّل على كفاءاتها، لكنها لا تغلق الباب أمام الاستثمار الأجنبي، ولا تغلق الباب أمام التعاون الدولي ولا تغلق الباب أمام العلاقات التي تقوم على الاحترام المتبادل.

ونحن في جميع الاتفاقيات نعمل على أن تكون المنفعة لفائدة تونس ونتفاوض في كل القطاعات، جانب التفاوض أساسي للسيادة الوطنية وهي أكثر شيء في التفاوض وهي كركيزة أساسية لا نقاش فيها والمنفعة التي تأتي لتونس هذه العناصر دائما موجودة ولا تتصوروا أن تونس في علاقاتها مع الصين أو مع أي بلد تتنازل أو تسمح لنفسها بألا تكون سيادتها مضمونة وهي القيمة التي تضمن وجودها في كل الاتفاقيات.

بالنسبة إلى القطاع الصناعي أقول لك أن جهة سليانة كالعديد من الجهات توجد بها إمكانيات أكثر بكثير وكلما كانت الإمكانيات كبيرة يصبح من السهل جدا أن تتجه تونس أكثر على مستوى التصنيف لهذه الجهات وفي البداية نبدأ بالصناعيين أبناء الجهة وهذا هام جدا، ففي صفاقس تجد العديد من أبناء صفاقس يستثمرون في صفاقس، أنا لست من صفاقس ولكن أهالي صفاقس يستثمرون في صفاقس، فالجانب الجهوي مهم جدا، فنحن مثلا في تونس نقول نطلب من الأجنبي بأن يستثمر في تونس علينا أن نكون القدوة، علينا أن نستثمر نحن أولا.

أنا معك ومع أن هذه الجهات لم تحصل على حظها ولكن المناطق الصناعية موجودة فيها ربما علينا التعريف أكثر بال "potentiel" الموجود بإمكاننا العمل عليه مع بعضنا ولكن ما أؤكده لك أننا كوزارة صناعة...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نعيد المصدح للسيدة الوزيرة، تفضلي.

السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

لأن إمكانيات التشغيل الموجودة في هذه المناطق وإمكانيات تثمين المواد الفلاحية موجودة أكثر في هذه المناطق.

(تدخل أحد السادة النواب دون استعمال المصدح)

تعقيب السيدة النائبة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا السيدة الوزيرة، هل ترغب الزميلة المحترمة السيدة بسمة الهمامي في العقيب وذلك في مدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

نعم سيدي الرئيس،

شكرا السيدة الوزيرة على كل ما تفضلتم به، صحيح تونس الستينات لن تعود ولا يمكنها أن تعود، أولا التاريخ لا يسمح بذلك وثانيا حتى تونس الآن لن تسمح لنفسها أن تعود إلى ما حصل فيها سنة 1960 وفي السبعينات، هل تدرين لماذا؟ لأن هناك إرادة سياسية قوية تؤمن بحق هذا الشعب في الحياة الكريمة، تؤمن بالتوزيع العادل لثروات البلاد وتؤمن بحق الفرد في الثروة وتؤمن بأن كل الجهات لديها مقدّرات باطنية وثروات عليها أن تستثمر فيها، الاستثمار لا يمكن أن يكون بـ"كفة تعادل كفة" أو ننظر لمنطقة ونردم ثلاث أو أربع مناطق أخرى.

ولو أعطتنا تونس فرصة في سليانة من السبعينات بأن تعتمد على الرأس المال الوطني وبأن تعتمد على أولادها وتوفّر لهم كل الإمكانيات التي وفرتها للأجنبي، لكانت سليانة تعيش الآن وضعية أخرى، لكنا في مرحلة متقدمة على مستوى الصناعة وليس بصناعة بدرجة 0,1، لكن لم يقع تحضيرنا ولم تتم استشارتنا ولم تذهب تونس في الخيارات السليمة كما ذهبت بقية الدول التي خرجت من الاستعمار وعولت على نفسها وعلى كفاءاتها.

تم رهن تونس منذ السبعينات وذهبت في الحلول السهلة وزاد البقية من سوء حالنا في التسعينات ولما قلت لك سيدتي بأنني سأبدأ بتاريخ هذه البلاد في علاقة بالاستثمار والصناعة، حتى أنا وأنتم سلطة ووظيفة تنفيذية ووظيفة تشريعية سنعمل مع المجالس، كلنا علينا أن نعمل على تغيير الواقع إلى واقع يليق بتونس اليوم، لأننا ضحايا خيارات الستينات والسبعينات.

صحيح سليانة عرفت بالزراعات الكبرى، لهذا السبب نجد كل المعامل والمطاحن خارج سليانة، صحيح سليانة تنتج ولكن على مستوى الصناعة نتركها سوق استهلاكية، كل المعامل تم تحويلها إلى خارج سليانة وهذا أيضا ذنب سليانة.

لكن أريد أن أقول لك سيدتي الوزيرة، سليانة تنتج الزعفران لا تنتج الزراعات الكبرى فقط، سليانة تنتج كل شيء ولكن للأسف الآن مع التغييرات المناخية علينا أن نخاف حتى على من ينتجون

القمح والزراعات الكبرى في إطار مدى تحقيق إنتاج القمح للاكتفاء الذاتي ولتحقيق السيادة الغذائية الوطنية.

صحيح تونس بكفاءاتها لكن أمام الأجنبي تونس هضمت حق كفاءاتها، معمل "STAR LAB" الذي حدثتك عنه سيدتي الوزيرة وهو معمل "textile" في سليانة المغلق منذ سنة 2016، العاملات والعمال الذين كانوا يعملون به وعددهم يتجاوز الـ 100 لم يتحصلوا إلى حدود هذه اللحظة على مستحقاتهم المالية، السيد أغلق المعمل وأعلن إفلاسه وفر وهؤلاء العمال كانوا يتقاضون الحد الأدنى من الأجر، فأجرهم زهيد، هناك عاملة حدثتني بأنها تتقاضى 60 دينار شهريا وهذه ليست أجورا بخسة وليس بيعا لليد العاملة،

من الجيد أن نكون ملمين بما يحصل حقيقة في حياة الناس، وكيف أن مصانع "textile"هذه لم تخلف سوى الفقر والوجع، لا نعني أن تونس تبيع أبناءها، ولكن السياسات الخاطئة هي التي جعلتنا في هذه المرحلة.

سيدتي الوزيرة، لقد راسلناكم في علاقة بمنجم فج الهدوم الذي يوجد به عمال وهو بطاقة تشغيلية يمكن أن تصل إلى 300 عامل إلى حدود اللحظة معطل من 2017-2029 و2020 إلى حدود اللحظة معطل، مع أن هناك إمكانيات واستثمار كبير رصدت له ولكن إلى حدود اللحظة هو معطل بحجة أننا بصدد انتظار دراسة المؤثرات البيئية، وهذا المستثمر قدم ما يفيد وجود دراسات في المؤثرات البيئية، ولكن إلى حد هذه اللحظة معطل، نرجو منكم إجابة.

هناك مسألة أخرى هامة، هؤلاء العمال الذين يعملون على أساس بين سليانة وصراورتان يتقاضون الحد الأدنى من الأجور والسيد الرئيس نادى بتسوية وضعيات العمال، هل هؤلاء العمال مشمولون بتسوية الوضعيات أو لأنهم من سليانة عليهم أن يبقوا في انتظار عهود جديدة، حقهم في تسوية الوضعيات وحقهم في الحصول على مستحقاتهم مالية وحقهم في الترسيم، نحن نطالبك بهذا السيدة الوزيرة.

أيضا منجم فج الهدوم الإسراع في الحيثيات ليشرع في العمل وليذهب وليستثمر في الجهة وشكرا سيدتي الوزيرة.

طرح السؤال الشفاهي
من قبل السيد صابر المصمودي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السؤال الشفاهي العاشر والأخير للزميل المحترم السيد صابر المصمودي وله عشر دقائق على أكثر تقدير، فليتفضل.

السيد صابر المصمودي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

أود أن أتقدم بالشكر للمكتب ولجميع الزملاء وللإدارة وخاصة المكلفة بالعمل الرقابي على برمجة هذه السلسلة من اللقاءات للأسئلة الشفاهية ونعتقد أنها من بين الآليات المهمة والمهمة جدا في نشاط النائب، لأننا نتطرق فيها لمواضيع معينة ونقارع الحجة بالحجة من أجل إيجاد الحلول، الهدف هو إيجاد الحلول مع بعضنا،

وفي الحقيقة أود أن أتقدم بالشكر لجميع الزملاء النواب على المجهود المبذول للبحث عن المعطيات الدقيقة لتداولها في هذه الجلسات وهذا رغم غياب الموارد اللوجستية والمادية، في حين أن الوزير من الجهة المقابلة يعمل معه فريق كامل على المستوى المركزي وعلى المستوى الجهوي.

أردت أن أقول هذا واستسمحك السيد الرئيس، لأنه من خلال متابعتي للجلسات أشعر ببعض القلق من بعض الإجابات، وسآخذ مثالا لموضوع عايشته مع زميلي السيد حسن الجربوعي في علاقة بديوان الزيت، السيد وزير الفلاحة كان حاضرا بالأمس مع السيد رئيس الجمهورية في مجلس وزاري فوجئت كيف تحدث عن ديوان الزيت، يقول نمر من 80 إلى 120 ألف، أؤكد لكم بأنه لا يوجد لدينا اليوم 80 ألف، تونس منذ 2005 لم يجمع ديوان الزيت أكثر من 30 ألف، لذلك فإن هذه القيمة غير موجودة.

زميلي تحدث كثيرا ولكن يمكن أن أقول لكم أن ديوان الزيت اليوم يملأ القوارير يدويا، لذلك أتوجه لك السيدة وزيرة الصناعة، وهذا غير معقول.

السيدة الوزيرة، استسمحك بالتعقيب على ملاحظة منذ حين مع زميلي قلت له العمال في "CFTP" لا يعملون بعقود مناولة بل يعملون بعقود خدمات،

السيدة الوزيرة، السيد الرئيس عندما تحدث عن المناولة وعن العقود المحدودة في الزمن والخدمات هي عقود محدودة في الزمن، لذلك هذا أو ذاك نفس الشيء.

سأصل إلى موضوع اليوم في علاقة بسؤالي بخصوص المناطق الصناعية بولاية صفاقس، فكما يعلم الجميع تعد ولاية صفاقس من حيث المساحة الجغرافية من أكبر الولايات، أيضا من حيث عدد السكان، وتتميز بالعديد من الامتيازات كالطريق السيارة والميناء التجاري والعديد من الميزات الأخرى أيضا الجامعات ومراكز البحث والقطب التكنولوجي.

لدينا اليوم حوالي 23 منطقة صناعية، 10 مناطق منها أنشئت عن طريق وكالة الصناعة.

بالنسبة إلى مجموع هذه المناطق في الحقيقة نجد أن هناك متابعة لكن هذه المناطق لا تمثل اليوم إلا نسبة 25 % من مجمل المناطق الصناعية الموجودة في ولاية في ولاية صفاقس.

بالنسبة إلى المناطق الصناعية التابعة لـ "AFI" هناك مجهود، ولكن أريد أن أذكر بالخصوص منطقة صناعية نعتبر أن تهيئتها متدهورة وهي المنطقة الصناعية بوادي الماو وهي ملاصقة لمنطقة صناعية أخرى بسيدي سالم وسأعود إلى هذا، هذه المنطقة تحتاج منكم عناية.

بالإضافة إلى العشر مناطق "AFI" هناك مشاريع بصدد الإنجاز حاليا منها المنطقة الصناعية بدخان، زميلي السيد عصام شوشان تحدث عنها أكثر من مرة، منذ أكثر من 15 سنة، نعتقد أن هذه المنطقة الصناعية حان الوقت لتكتمل تهيئتها.

أيضا في صفاقس هناك عديد المدخرات التي يمكن لـ "AFI" التدخل فيها، هناك حاجة وقد تحدثت عن ميزات صفاقس، أريد أن أقول أن استثمار "AFI" اليوم في صفاقس ناجح لأن كل المقاسم تم بيعها، ربما هناك إشكال في الغريبة وسيتم إن شاء الله حله، لكن استثمار "AFI" هو استثمار ناجح.

سآتي الآن على المناطق التي هي بدون "AFI" وهي تمثل جزءا كبيرا والدولة لا يجب أن تكون غائبة، لأنها اليوم تمثل أكبر مناطق

وأكبر مساحة وأكبر عدد مؤسسات وحتى لا نطيل سآخذ ثلاث مناطق وأتمنى أن نجد لها الحلول منطقة سيدي سالم التي تستحق التهيئة وفي الحقيقة أريد أن أحيي مجمع الصيانة بسيدي سالم والتي عندما كان الناس يعملون ليتحصلوا على "les fonds KFW" للمؤسسات تم أخذها لتهيئة المنطقة وهنا أريد أن أحييهم.

السيدة الوزيرة، هناك أمر صدر منذ شهر أوت بالتشاور مع وزارة الداخلية ومع الوزارات، من المفروض أن تبدأ الأشغال منذ شهر ديسمبر ونحن توقفنا الآن على مستوى الولاية، الـ 500 دينار أين يمكن أن نضعها؟ أرجو منك التدخل، أنا قد تدخلت وهو لا يطرح أي إشكال، نعتقد أن الإشكال تم حله جزء منه ولكن أطلب منك أن تحرص علي أن يتم دفع 500 دينار هذه في الرصيد البنكي لانطلاق الأشغال وليمكننا الحصول على هيبتنا، هذا شيء مهم.

المنطقة الثانية التي أود الحديث عنها هي منطقة سيدي سالم وهي أيضا منطقة تتطلب التهيئة، هي منطقة لديها أكبر مساحة إذ تمتد على 185 هكتار ويوجد بها 365 مؤسسة، استقبلت صفاقس في السبعينات والثمانينات العديد من اليد العاملة التي جاءت لتشتغل من جميع الولايات وهم اليوم موجودون.

المناطق الصناعية التي حدثتك عنها محاطة بأحياء تتجاوز الكثافة السكانية، فيها أكثر من 5 آلاف ساكن جاؤوا للعمل في صفاقس، فليس كلهم من جهة صفاقس، بل من جميع الولايات، اليوم علينا المحافظة على المناطق الصناعية، أولا للاقتصاد الوطني، لكن حتى على مستوى السلم الاجتماعي إن فقدان مواطن الشغل في هذه المناطق يطرح إشكالا كبيرا.

عندما أرى "KFW "وهي مؤسسة ألمانية تقدم هبة وتؤمن أن تحسين التهيئة يحسن من التشغيلية، هنا يجب التزام تونس وهنا أطلب منك السيدة الوزيرة أن تكون هناك جلسة مع هذا المجمع الذي يضم 400 مؤسسة لنبحث عن حل مع وزارة الاقتصاد وللبحث عن تمويلات وللبحث عن طريقة وتقع التهيئة، فهذه المؤسسات تضررت حتى جراء سكب المياه لأنها تقع في منخفض وهذه المنطقة الصناعية يوجد بها أكبر "les sites" لديوان الزيت ولا أحدثك عن وضعيتها.

السيدة الوزيرة، لقد تحدثت عن مشاكل التهيئة وعن المشاكل العقارية:

السيدة الوزيرة، الحالة الأخيرة: مدغشقر 2، هذا الملف يهم التحويل من الملك العمومي البحري إلى الملك الخاص، انطلق هذا الملف منذ 2011 وقد تابعته وهو ينتظر صدور أمر من رئاسة الحكومة، الوقت لا يكفي ولكن يمكنني مدك بأكثر تفاصيل بعد الإجابة، قد استكمل جميع مراحله وفيه 13 مؤسسة عقارية وفيه منطقة صناعية تمتد على 50 هكتار، هؤلاء الناس لا يمكنهم القيام لا بتهيئة ولا باستثمارات، فقد حان الوقت لصدور هذا الأمر وشكرا.

إجابة السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والآن نحيل الكلمة إلى السيدة فاطمة ثابت شيبوب وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة لتقديم جوابها في مدة لا تتجاوز عشر دقائق، فلتتفضل.

السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة

شكرا على المداخلة،

المناطق الصناعية المهيأة من الوكالة العقارية الصناعية -كما قلت- نسبة الاستغلال 96% وأكثر النسب تتجاوز 70% وأحسن ما يمكن توفيره حتى تكون منطقة صناعية ناشطة يجب ان تكون فيها وحدات صناعية وبالتالي تضمن ديمومتها، لأنه حين تكون هناك وحدات صناعية متمركزة وتشتغل تقدم مساهمة للمجمعات التابعة لها وتكون الصيانة والتصرف في الطرقات وفي المنشآت بالمنطقة سليمة.

وقد تحدثت عن المناطق الصناعية غير الراجعة بالنظر إلى الوكالة العقارية الصناعية التي تعطي الإحاطة الفنية مع مجامع الصيانة وتشرف على الملف الفني وتراقب الأشغال حتى تكون التهيئة في الجدوى والمتابعة تستجيب للمواصفات المعمول بها في مجال المناطق الصناعية.

ما فهمته ان سيدي سالم هي تابعة للسلطة الجهوية وليست تابعة للوكالة ولكن الوكالة على ذمتها للمرافقة الفنية ككل، كما لم يمرر تمويل "KFW" على مجلس نواب الشعب لأنه هبة خصص لل "GMG" وكما قلت هناك عديد المؤسسات الدولية والوطنية او هياكل تمويل ساهمت في مشاريع مثل هذه، لأن مشروع تهيئة منطقة صناعية فيه جانب اقتصادي، ولكن أيضا كما قلت انت فيه جانب بيئي وجانب اجتماعي.

بالنسبة إلى إخراج منطقة مدغشقر من المجال المائي وكما قلت الإجراءات تتدخل فيها وزارة التجهيز ووزارة الفلاحة، ولكن اتصور أني سأبحث مع نظرائي الوزراء عن كيفية الإسراع باستكمال الإجراءات لاستخراج ذلك العقار من ملك المياه.

بالنسبة إلى إعادة تهيئة وادي الماو الذي تطرقت إليه هي منطقة منذ 1990 بالطبع أتصور ان كل تجهيزاتها قد تآكلت وإعادة تهيئتها، مثل قانون المجامع ككل فهي التي يوكل لها إمكانية إعادة تهيئتها وتساعد الوكالة والوزارة في جانب التمويلات او جانب بطاقات الإلزام، إذا لم يلتزم الصناعيون بالمساهمة في مصاريف إعادة التهيئة.

في هذا الجانب نحن بصدد التقييم في الإطار التشريعي لنا في تهيئة المناطق الصناعية الذي بدأ منذ السبعينات وأتصور انه يجب تغيير المقاربة أيضا، حيث تم احداث شركات تصرف في مناطق صناعية او في أقطاب تكنولوجية، التجربة حقيقة فيها بعد ضمان المردودية بالمناطق الصناعية وفيها جانب ضمان التصرف وحسن التصرف في الشبكات الداخلية في هذه المناطق،

وفي صفاقس هناك قطب لا يوجد فيه الجانب التصنيعي فقط بل أيضا جانب التقارب بين مؤسسات البحث العلمي ومؤسسات التكوين وبصدد مراجعة الإطارات القانونية لدينا حتى تكون المناطق الصناعية مواكبة لما يحدث في العالم ونحاول ان نحسن المردودية او جاذبية المناطق الصناعية.

هناك عدة مناطق صناعية وانت في حد ذاتك قلت بأن 75% من المناطق الصناعية غير راجعة بالنظر إلى الوكالة العقارية الصناعية وفي المقاربة يمكن ان نعمل بأن نحدد أولويات المناطق التي تستحق بأولويات الرعاية ونبحث في إمكانية تمويلها لأن تمويلات

الوكالة العقارية الصناعية من الدولة وتمويلاتها في 2025 والأعوام القادمة دائما تبدأ المقاربة على ثلاث سنوات في برنامج استثماري وفيه تمويلات "des frais d'exploitation" ومصاريف استثمارات لا يمكنها بمداخيلها وليس لها بالقانون إمكانية التدخل في مناطق صناعية لا تتبعها،

يمكن أن نرى مقاربات أخرى وما أؤكده لك أنه في إطار مراجعة مجلة الاستثمار، فإننا بصدد العمل مع كل الإخوة المتداخلين حول منظومة المناطق الصناعية وإجراءات تغيير صبغة الأرض أو في التراخيص.

كما أن الدراسات التي تقوم بها وكالة حماية البيئة تسعى ألا تكون عند المستثمر عراقيل وبالنسبة إلى المناطق الصناعية والمناطق التي سيتم إنجازها أو المناطق القديمة نرى الإجراءات التي تمكن الصناعيين ان يطوروا صناعتهم دون إشكالات كبيرة.

تحدثت أيضا عن الغريبة التي فيها إشكال الدراسة البيئية وسنتجاوزه إن شاء الله ويتم إنجازها في القريب العاجل وبالنسبة إلى المناطق التابعة للمجالس الجهوية من الطبيعي في تمويلات المجالس الجهوية عندهم إمكانيات الاستثمارات وما يجب عليهم الا تحديد أولوياتهم حتى يهيئوا هذه المناطق الصناعية.

حاولت الإجابة عن التساؤلات في ما يخص صفاقس، في الحقيقة في الحركية فيها وفي إطار برنامج التأهيل الصناعي صفاقس دوما من الثلاث ولايات الأولى في مشاريع "mécanisme" المؤسسات والإحاطة بها.

تتمركز صفاقس دوما بين الثلاثة الأوائل والحقيقة في مراكز الأعمال أيضا هناك خدمة جبارة أنجزت في مستوى صفاقس، فقد واكب مركز الأعمال عدة مؤسسات في التكوين وأعانها وكانت له مساهمة في 2024 في 350 حصة تكوينية لفائدة 2500 باعث و800 حصة مرافقة لفائدة حوالي 1100 باعث و380 مخطط أعمال مصادق عليها من قبل البنوك بقيمة استثمارات تقدر ب40,000,000 دينار و630 مخطط اعمال في مرحلة بلورة فكرة المشروع وهذه المقاربة و"écosystème" الموجودة في صفاقس متميز ولكن دوما -كما قلتم- ثمة جهات أيضا في صفاقس تنقصها التنمية وأظن ان الرعاية بها ومنحها الأولوية من الأمور التي يمكن العمل عليها.

بالنسبة إلى مركز الأعمال بصفاقس المشاريع المنجزة تمت مرافقتها، 670 مشروع بقيمة حوالي 35,000,000 دينار مكنت من احداث 2000 موطن شغل.

معلومة أخرى، تم امضاء اتفاقية بين المجمع والمجلس الجهوي للمساهمة في تمويل إعادة تهيئة المنطقة الصناعية بوادي الشعبوني وكما قلت لك العمل متكامل ما بين الوكالة العقارية الصناعية والمجالس الجهوية تمكننا إن شاء الله من اعادة تهيئة كل هذه المناطق الصناعية وشكرا.

تعقيب السيد النائب

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هل يرغب الزميل المحترم السيد صابر المصمودي في التعقيب في مدة لا تتجاوز خمس دقائق؟ تفضل

السيد صابر المصمودي

شكرا،

السيدة الوزيرة، كما قلت في البداية، الحقيقة عندي تفاصيل المناطق الصناعية بصفاقس، وهذا عمل لأشهر بالتدقيق، ولماذا قلت ملاحظتكم الأخيرة لأني على علم بوجود اتفاقية واليوم هناك إشكالية في تحويل الأموال، السيد الوالي يتساءل اين وكيف وهل له الحق ام لا، نتساءل في الإجراء الذي من المفروض انه واضح، ما اطلبه منكم هنا -وهياكلكم على علم بالموضوع- وبالعكس فهي حريصة، كما تحولت الهياكل المركزية وانا اتابع كل المواضيع،

هنا نريد حرصا من سيادتكم حتى ننهي الموضوع، وتوجد إمكانية لانتهائه، نريد الحرص على إنهاء هذا الموضوع فهو "fonds" من الخارج ونود أن ينجح، إذا كانت هناك إمكانية لإدخاله في مناطق أخرى فلم لا؟ هذه السنة "IFE" لم تفتح لتونس ويمكن أن يكون ذلك في السنة المقبلة، نود حرصكم هنا، هذا أولا.

ثانيا، السيدة الوزيرة، بالنسبة إلى سيدي سالم لأنني في كل الحالات حين اتحدث مع وزارة الصناعة ليس بالضرورة الوكالة كهيكل، وهم من منظوريكم، أطلب منكم أن يكون تحت إشرافك والإطار الذين ترونه مناسبا، يكون ثمة اجتماع وتنسيق مع مجمع سيدي سالم لإيجاد الحلول.

من ضمن الإيجابيات في صفاقس ان المجمعات تشتغل ويمكن ان تتعاملي معهم، فقد قام هؤلاء الناس بالدراسات، اذن نؤطرهم ولدينا وزارة الاقتصاد والتخطيط، نبحث لهم عن إمكانيات التمويل ولا نتركهم بمفردهم ومشكورون سيدي سالم بارك الله فيهم فحين تجد مستثمرا يستثمر من اجل التهيئة وبعث مشروع، فهذا جيد وهنا دور الدولة.

المسألة الثالثة، بالنسبة إلى مدغشقر فقد انتهت كل الإجراءات وأؤكد لك أن المراجعات صارت وتواصلت كذلك والملف تحت أنظار جهوي في مرحلة أولى وبعدها الإدارة العامة للمصالح البحرية والجوية بوزارة التجهيز ووصل حتى للشؤون القانونية ووقعت الاستشارات.

إذن على مستوى رئاسة الحكومة، وأنت هنا السيدة الوزيرة تمثلين السيد رئيس الحكومة وأريد في الحقيقة أن أؤكد على هذا الموضوع ورئيس الجمهورية يقوله دوما، فنحن نعمل في إطار الدولة الواحدة الحكومة والولاية او وزارة الصناعة، وهذا مهم،

وفي الحقيقة سأقولها هذه المرة فالسادة النواب يتحملون مسؤولية كبيرة في مواجهة مواطنيهم ويتسمون بالمسؤولية والرزانة، لكن أنتم رأيتم الانفعالات ولها دوما إطارها القانوني، وانا اتحدث بالقانون، هي لائحة اللوم، لذا نود التعاون، بالعكس فالنواب مستعدون وحين تجدين مثل هذا التشخيص الذي قام به النواب طيلة ثلاثة أو أربعة أشهر ويتواصل مع الولاية ومع الوزارة الأولى ومع الوزارة الثانية فهي بالنسبة إلينا فرصة.

وأعتمد عليك السيدة الوزيرة في النقاط الثلاث:

ننهي وادي الشعبوني حتى ننطلق وتبقى صورة تونس ناصعة،

يكون ثمة اجتماع حول سيدي سالم على أعلى مستوى ونحاول إيجاد الإطار ونعرف انه لا يوجد مشكل،

مدغشقر 2.

كما حدثتني زميلتي عن الملاحظة التي قدمتها سيادتك، طبعا المنطقة الصناعية موجودة في 1% من مساحة صفاقس وهي كبيرة جدا وهناك معتمديات ليست فيها مناطق صناعية،

بئر علي صار إشكال علينا تداركها.

هناك أيضا "des opportunités" موجودة اليوم في منزل شاكر والحنشة، في الحنشة تقدمت "AFI" وهناك مدخر عقاري مشكورون وتمت التوسعة في الأيام الماضية، نحتاج منطقة صناعية أخرى كبيرة، في مرحلة ما هناك زروق، نعتقد أننا اليوم نحتاج مساحة أخرى في جهة صفاقس على الأقل 200 هكتار ويمكن أن تكون "AFI" هي المشرفة عليها والأكيد أنها ستكون رابحة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا،

زميلاتي، زملائي الأعزاء،

دونما شك نحن نعتبر أن وزارة الصناعة والطاقة والمناجم تعد من أبرز الوزارات لكونها تشرف على قطاعات ذات أهمية بالغة في تجسيم سياسة الدولة القائمة على توفير الموارد الضرورية لتمويل خزينة الدولة من خلال احكام استغلال الثروات والمقدرات الوطنية من جهة وتنشيط الاقتصاد ودفع الاستثمار والتحكم في الطاقة باعتبارها محركات للنمو من جهة أخرى.

وفي هذا الصدد فإنه يُرتقب من هذه الوزارة الهامة ومختلف المؤسسات الراجعة إليها بالنظام أن تضطلع بدورها كاملا في استرجاع نسق الإنتاج لأهم القطاعات استخراجية ووضع البرامج الكفيلة بتنويع مصادر الطاقة واستشراف أنجع السبل لبلوغ الانتقال الطاقي المنشود ودفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصناعية والنهوض بالاستثمار الصناعي وتحفيز التصدير.

هذا ولئن لا يفوتنا ان ننوه بالجهود المبذولة في اتجاه مزيد دعم فرص الاستثمار بمختلف ربوع البلاد واستنباط طرق مبتكرة لدعم المستثمر الجديد ومساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي هي عماد النسيج الاقتصادي والتي ما انفكت تتعرض إلى صعوبات عديدة، إلا أن التوق إلى الأفضل وإلى تدعيم المنجز ومضاعفة الجهد في هذه المرحلة الدقيقة يبقى هاجسنا الجامع.

ولن يكون ذلك باليسير دون تحقيق التنسيق والتكامل بين الأدوار الموكولة إلى مختلف الأطراف المعنية ودون التأكيد على ضرورة مواصلة العمل والبذل من أجل تطوير البنية التحتية الصناعية بالجهات الداخلية وتمويل أشغال التهيئة الخارجية للأقطاب التكنولوجية والفضاءات الصناعية المساندة لها واستقطاب المستثمرين والإحاطة بهم وتشجيعهم على الاستثمار وتذليل مختلف الصعوبات التي تعترضهم.

وفي هذا المنحى فإن مجلس نواب الشعب سيواصل في نهجه القائم على التكامل والتناغم مع الوظيفة التنفيذية ومن خلال ممارسته لوظائفه الدستورية على أتم الاستعداد للتفاعل الإيجابي مع كل ما يعرض عليه من إصلاحات تشريعية لا سيما مجلة المحروقات ومجلة الاستثمار وغيرها أو مشاريع وبرامج قادرة على تلافي الإشكاليات القائمة وعلى تحقيق النقلة النوعية لهذه القطاعات التي تعد قاطرة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

شكرا لجميع الزميلات والزملاء.

في الختام أتوجه ببالغ الشكر والتقدير للسيدة فاطمة ثابت شيبوب وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة والوفد المرافق لها متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

نرفع الجلسة مؤقتا لمدة عشر دقائق لنتمكن من توديع السيدة الوزيرة والوفد المرافق لها على أن نستأنفها للاستماع إلى تدخلات الزملاء تطبيقا للفصل 108 من نظام الداخلي.

(كانت الساعة الثانية وعشرين دقيقة بعد الظهر)

استئناف الجلسة

وكلمة السيد رئيس مجلس نواب الشعب بمناسبة مرور سنتين على تركيز مجلس نواب الشعب للمدة النيابية الأولى 2023-2025

(كانت الساعة الثانية والنصف بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة أعضاء مجلس نواب الشعب،

تمر غدا سنتان على تسلمنا لعهدتنا النيابية وفقا لما ضبطه دستور 25 جويلية 2022 وبهذه المناسبة نؤكد اعتزازنا بمؤسستنا الدستورية التي أنتم عمادها والتي تعد الثمرة الأولى لمسار تونس الجديدة، هذا المسار الذي انخرطنا فيه بكل قناعة ومسؤولية والذي أنهى ودون رجعة حقبة مظلمة في تاريخ تونسنا العزيزة.

بكم وبما أثبتموه من وطنية خالصة ومن حرص وعزم على القيام بالواجب المحمول عليكم بكل جدية وتفان نفخر اليوم بمجلسنا فضاء حرا للرأي والرأي الآخر في إطار الاحترام المتبادل تكريسا لمبادئ الديمقراطية وبما يثري ويعزز عمل الوظيفة التشريعية ويعلي صورتها في قطع تام مع الماضي خدمة للمصلحة العليا للبلاد.

زميلاتي زملائي الأعزاء،

لقد أثبتم قولا وفعلا تشبعكم بروح الوطنية الخالصة وبقداسة المسؤولية الملقاة على عاتقنا جميعا لمواصلة الإسهام الصادق والجاد جنبا إلى جنب مع بقية وظائف الدولة ومؤسساتها الرسمية من أجل غد أفضل لبلادنا وللأجيال القادمة.

كما أكدتم عبر مختلف المحطات السابقة إيمانكم بالخيارات التي تنتهجها بلادنا تكريسا للسيادة الوطنية في كل تجلياتها وتجسيدا لاستقلالية القرار الوطني وما أبديتموه دوما من حرص على صون المسار واستعداد للتصدي لكل من يحاول عرقلة سير مؤسسات الدولة وإرباك المسار.

والمتابع لمسيرة المجلس يدرك أن المنجز التشريعي والرقابي وعلى صعيد الديبلوماسية البرلمانية كان ثريا وهاما ووجب تثمينه والعمل على تطويره والأهم من ذلك هو أنه تم في إطار الاحترام الكامل للمقتضيات الدستورية والقانونية، ويتجلى هذا النجاح على وجه الخصوص في أول عمل مشترك مع المجلس الوطني للجهات والأقاليم.

كما توصلنا من ذلك إلى المصادقة على 70 مشروع قانون بما في ذلك على وجه الخصوص مبادرتان تشريعيتان للنواب وهي نصوص شملت مجالات متنوعة وهامة ومن أبرزها قوانين للمالية ولتمويل مشاريع استثمارية وأخرى في مجالات اجتماعية وصحية ولتنظيم

مجال البنايات المتداعية للسقوط ومكافحة المنشطات والمسؤولية الطبية وتنقيح المجلة التجارية والقانون الانتخابي وكلا من المرسوم المتعلق بالصلح الجزائي والمرسوم المتعلق بمؤسسة فداء وآخرها القانون الأساسي المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم.

زميلاتي زملائي الأعزاء،

إن قيمة المنجز لم تحجب عنا الحاجة الملحة للتقييم لما لمسناه سويا من نقائص وعوائق تتطلب التشخيص والوقوف على مسبباتها في المقام الأول بالقدر الذي يتطلبه استشراف الحلول وسبل التطوير والتجويد ولما يحدونا جميعا من إرادة وعزم راسخ للمضي قدما نحو تحقيق الأهداف التي تحملنا من أجلها هذه الأمانة.

وفي هذا السياق فقد تم اتخاذ القرار المتعلق بتكوين ثلاث فرق عمل لتقييم أداء المجلس في المجالين التشريعي والرقابي وفي مجال الديبلوماسية البرلمانية وقد باشرت هذه الفرق أشغالها من أجل الخروج بمقترحات عملية كفيلة ببلوغ الغايات التي نصبو إليها لمزيد للارتقاء بالأداء النيابي في جميع أوجهه، وأن هذا الجهد وكغيره من الأنشطة النيابية الرسمية والأنشطة الحوارية والتكوينية والعلمية التي تنتظم في إطار الأكاديمية البرلمانية متجه كله نحو تحقيق النجاعة المأمولة وبلوغ المردودية المطلوبة.

ونحن اليوم وإذ نعرب عن اعتزازنا بما حققه مجلسنا على امتداد الفترة المنقضية في إطار ممارسته لصلاحياته الدستورية، نغتنم هذه المناسبة لنجدد شكرنا وامتناننا لكافة أعوان وإطارات المجلس بمختلف أصنافهم ورتبهم، لما يبذلونه من جهود مقدرة من أجل مرافقة ومساندة مختلف الهياكل النيابية وإنجاح أعمالها.

والشكر والتقدير موجهان كذلك إلى مؤسسة التلفزة الوطنية والديوان الوطني للإرسال الإذاعي والتلفزي وللمؤسسات الإعلامية والصحفية التي تواكب أشغالنا وإلى كل من يسهر على أمن وسلامة المجلس ومحيطه.

هذا وأمام التحديات الجسيمة التي ندركها جميعا مثلما ندرك حجم انتظارات شعبنا وتطلعاته المشروعة، فإننا لا نعول إلا على الثقة في مؤسساتنا وفي تكاملها وتعاونها كتعويلنا على الثقة في النفس، كلنا عزم لا يلين وإصرار لا ينضب على المكابدة وبذل قصارى الجهد من أجل مناعة بلادنا ورقي وعزة شعبها الأبي.

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

إن مجلسكم يؤكد مجددا أنه على أتم الاستعداد للقيام بما تتطلبه ثورة تشريعية حقيقية بفكر جديد ومغاير، ثورة تشريعية تقطع مع ما كان سائدا وتضع في أولوياتها المشاريع التي تعمل على تنزيل فلسفة دستورنا الجديد، وتلك التي من شأنها تحسين الأوضاع المعيشية للتونسيات والتونسيين في جميع ربوع البلاد.

سنواصل بإذن الله وعونه أداء واجبنا على أحسن وجه والاضطلاع بمهامنا في إطار التناغم والتعاون بين الوظيفتين التنفيذية والتشريعية، هاجسنا الأكبر إيجاد الحلول للصعوبات الماثلة والتغلب على المشاكل اليومية للمواطن وغاياتنا الأسمى إرجاع الأمل والطمأنينة في النفوس وزرع ثقافة التفاؤل والبذل والعطاء، بما يضمن حقوق المواطن في العيش الكريم ولكفالة مستقبل واعد للأجيال القادمة.

وفقنا الله لما فيه خير ومصلحة وطننا العزيز.

تدخلات السيدات والسادة نواب الشعب على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي

السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نستأنف الجلسة لنفسح المجال للزميلات والزملاء الأكارم للتدخل ولدينا قائمة تدخلات على معني الفصل 108 تضم النواب المحترمين: عماد الدين السديري وبسمة الهمامي ومحمد شعباني وحاتم اللباوي وأيمن بن صالح وزينة جيب الله وعصام البحري الجابري.

الكلمة للنائب المحترم عماد الدين السديري، ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عماد الدين السديري

شكرا سيدي الرئيس،

رسالة من خلال هذا التدخل أتوجه بها إلى سيادة رئيس الجمهورية من خريجي الجامعات ممن طالت بطالتهم بولاية الكاف وسأتحدث اليوم عن شريحة هامة من المجتمع التونسي، شريحة المتخرجين من الجامعات، صدر في شأنهم القانون عدد 38 الذي لم يقع تفعيله لهم في عنوان التشغيل الهش ولهم نواب في التعليم الابتدائي والثانوي حتى تتم تسوية وضعياتهم وهم بين بين.

حين يتذكرون ماضيهم الملآن بالتضحيات وبالتحديات يبكون على بلاد لم تحميهم وتعينهم، هم الذين درسوا في الابتدائي ونجحوا بامتياز، وهم الذين درسوا في الثانوي وختموه بالبكالوريا وهم الذين درسوا في الجامعة وختموها بشهادة التخرج، ولكن السوق فارغة والإدارات مغلقة والبنوك تقفل دونهم أبوابها، حتى لو تمكن أحدهم من بعث مشروع مثل الجميع لا يتمتع بامتيازات جبائية ولا قروض دون ضمانات ولا منح مرافقة منذ سنة التخرج إلى حين بعث المشروع أو الانتداب في الوظيفة العمومية.

ولا تنطبق عليهم صيغة المناظرة الخارجية بالملفات، من حقهم منصة إلكترونية تربط السن وسنة التخرج مع تحديد أجل لتسوية الوضعية والحرص على انتدابهم حسب الاختصاصات ودون الاتجاه إلى عملية التناظر، هذه طلباتهم سيدي الرئيس وأعرف كثيرا مقدار الضغط المسلط على الدولة ولكن لا بد من حلول.

نعرف كلنا أنهم عملوا في البناء وفي الفلاحة وفي المقاهي وفي جمع الزيتون وفي دروس التدارك وفي المطاعم وفيهم المصور وفيهم الدهان وفيهم من انتابه اكتئاب نفسي وأصبح عالة على المجتمع فقط لأنه لم يرض بالإهانة وحين يقولون لي هكذا هي السوق أقول لك الدولة هي المسؤولة عن السوق.

كلنا مسؤولون ونحمد الله أن المدرسة العمومية كونت رجالا ونساء وجدناهم صابرين وغير مستسلمين ولم يبحثوا عن الربح السهل ولم يلعبوا "فورزا" ولا باعوا دينهم ولا بلادهم وهم عنوان الوطنية والصدق والصبر والأمل ولو كانت عند الحكومات السابقة النية لمساعدتهم لفعلت ذلك ولا نصل إلى مرحلة أن فيهم من بلغ 50 سنة ومنهم من تزوج وفيهم من لم يجد ثمن الدواء وفيهم من ينتظر إلى الآن.

في الآخر نحن كلنا مسؤولون وكرامة التونسي هي في الشغل وبالعدل، تمنيت لو أن المؤسسات العمومية وحتى الخاصة تدخل في عملية التشغيل باعتماد آلية الإفراق وبحوافز جدية من أجل تفريخ مؤسسات جديدة يديرها ويضمن نجاحها خريجو الجامعات من حاملي الشهادات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم محمد شعباني له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد الشعباني

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا للسيد الرئيس،

للأسف الشديد بعد خطاب السيد رئيس مجلس النواب والاعلان عن المدة المنقضية وهي سنتان، كان بودي كنائب لولاية القصرين أن أعدد اليوم الإنجازات والامتيازات وحلحلة المشاريع المعطلة، ولكن للأسف الشديد اليوم سأعلن عن موت أو ضحية وهو طفل عمره أربع سنوات بشكل بشع من طرف وحوش بشرية وقبله تقريبا بيوم أيضا تتم مساومة أم بالمال من طرف خاطفي ابنها من أجل ارجاعه وقبلها بقليل يطلق سراق مواشي ببندقية الصيد في فوسانة على صاحب الأغنام، فأين تذهب القصرين اليوم؟

زارها السيد رئيس الجمهورية ووزراء لكن للأسف الشديد في الواقع نرى تزايدا في الجريمة والنهب والبراكاجات وحتى المؤسسة التربوية لم يتم استثناؤها ولا يمكنك التنقل في الشارع ولا أعرف إن كان وزير الداخلية على علم أم لا بأن هناك أحياء في الليل في مدينة القصرين وحتى في معتمديات أخرى لا يمكنك الذهاب لها في الثامنة ليلا.

هناك أماكن كانت آمنة وقت الثورة تقريبا أكثر من الآن وأريد أن أسأل ماذا ستفعلون بالقصرين؟ هل ستجعلون منها منطقة جريمة وينعدم فيها كل شيء، منطقة منبوذة؟

اليوم كان من المفروض أن يتحول وزير الداخلية إلى هناك بعد جريمة ذبح طفل عمره أربع سنوات من الوريد إلى الوريد بالأمس، ويعقد السيد رئيس الجمهورية مجلسا وزاريا عاجلا ومضيقا عن مبررات حصول هذه الجريمة، هناك هل هذا معقول؟ إلى أين تريدون أخذنا؟ هل تريدون أن تكون القصرين حطب المشاكل؟

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم حاتم اللباوي، تفضل.

السيد حاتم اللباوي

شكرا سيدي الرئيس،

للتوضيح، لا يمثل المارقون عن القانون في القصرين إلا فئة قليلة، لكن هذه الفئة تحكم وتروع الناس، اليوم القصرين في حداد هارون الذيبي، بالأمس سيدي الوزير نهناكم وقلنا أنه يوجد غضب شعبي بسبب تعييناتكم غير المدروسة واليوم غضب شعبي. نهناكم حول سرقة السيارات واستردادها بفدية. نهناكم حول تفشي الجريمة وقلنا بأن الوضع يبشر بخير وقلنا إن النبيه من الإشارة يفهم، لكن يبدو أنكم لم تفهموا الرسالة ولم تحركوا ساكنا، سيدي الوزير، وكأن القصرين تعاقب لأنها مهد ثورة 14 جانفي والساكت عن الحق شريك في الباطل.

اعذرني معالي الوزير لقد فشلتم في إدارتكم في إرساء الأمن بالقصرين وأحدثكم عن القصرين لأننا لا نعيش اللا-دولة في بعض الأحيان، اليوم أتحدث عن اختطاف أطفال يسترجعون بفدية وأتحدث عن اختطاف أطفال يقتلون بعد الاعتداء عليهم، فبأي ذنب قتل هارون الذيب؟ (عرض السيد النائب صورة) هذا الطفل الجميل، أربع سنوات، ثلاثة سنوات ونصف، ضع نفسك مكانه ومكان أبويه، وأنا أب وأعرف.

سيدي الوزير، هل تعرف لماذا وصلنا إلى هذا الحد؟ بسبب الإهمال، بسبب التراخي صلب إدارتكم وبسبب الفساد والمخدرات ومشتقاتها والنقص الفادح في الأمنيين والأمنيين الذين لم تعد عندهم إضافة في القصرين وما زالوا يواصلون عملهم هناك وبسبب تورط البعض مع البعض والنبيه من الإشارة يفهم.

وعليه، السيد رئيس الجمهورية أمننا وأمن أولادنا بين يديك.

السيد رئيس الجمهورية، ندعوكم إلى التدخل العاجل في وضعية الأمن بالقصرين، فالحل ليس بتغيير مسؤول سام، الحل في الفسخ والاعادة من جديد، فالحل في اهدم وأعد من جديد وشعاركم سيدي رئيس الجمهورية البناء والتشييد، لا بد من تغيير هذا البرنامج المنظومة و"système" الأمني في القصرين كله تآكل وفاشل، رحم الله هارون الذيبي ابن تونس الدواخل...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الان للنائب المحترم أيمن بن صالح، تفضل.

السيد أيمن بن صالح

يشهد الاخوة في القصرين حرقة كبيرة وتضامننا معهم وإن شاء الله يفك هذا الكرب في أقرب وقت.

السيد رئيس الحكومة، سأتحدث اليوم عن وضعيات وسنبدأ مباشرة، فقد راسلنا السيد وزير الداخلية ووصلني الجواب اليوم، ها هو الرد:

حيث راسلناه في 30 نوفمبر 2024 بسؤال كتابي كما ينص عليه دستورنا الذي من الطبيعي أن أول من يحترمه هم السادة أعضاء الحكومة، أرسلت السؤال الكتابي في 30 نوفمبر، فأجابني السيد وزير الداخلية في 6 مارس وقد بعثت لك السيد وزير الداخلية سؤالا في 10 مارس الجاري حول مداواة سبخة أريانة من الحشرات، فلا تجبني عنها في الصيف المقبل وهكذا تتم معاملة مجلس نواب الشعب ولست الحالة الوحيدة الموجود.

بالنسبة إلى الأوامر الترتيبية للقانون الأساسي المتعلق بالمجالس المحلية والمجالس الجهوية ومجالس الأقاليم 88 / 2024 فقد عرض على المجلس ونظرنا فيه وصدر وقال السيد وزير الداخلية بأن الأوامر الترتيبية جاهزة، فأين هي؟ أم أننا سننتظر عاما آخر وقد استغرقت فكرة المجالس وانطلاق عملهم عاما ونصف ونزيد أيضا عاما ونصف آخر للمماطلة ونحن نسمع كيف يكون الوضع.

ملف الاعتمادات المفوضة، هناك من يواصلون عملهم حتى تصل أعمارهم 77 سنة بوزارة الداخلية وأقصد بوزارة الداخلية معتمديات وولايات وهناك من يعمل على كرسي متحرك وهناك من توفى وسينال حقه لاحقا، لكن في خصوص هؤلاء إلى متى سيبقى الملف معلقا وهو الان في رئاسة الحكومة كما قال السيد وزير الداخلية، فمتى سيفتح؟

وفي خصوص المعتمدين الذين عملوا خمس وعشر سنوات وفجأة يجد نفسه معزولا بقلم، وقد أتى اليوم معتمد من سيدي بوزيد مشيا على الأقدام إلى قصر قرطاج لأنه أب لطفلين ويصبح بوضع بطالة اليوم، فأين سيذهب؟ هل ستستغني عنه الدولة؟ اليوم قلتها: الدولة هي التي استغنت عن أبنائها.

السيد رئيس حكومة، ممثلو الوظيفة التنفيذية قلتم بأن التوقيت من الثامنة الى الساعة الثانية والنصف من الإثنين الى الخميس ومن الثامنة الى الواحدة والنصف يوم الجمعة، ولكن لا تجد أحدا في المكاتب في الحادية عشرة وتجد شباكين فقط في الخدمة من بين سبعة، فيجب أن يخرج ممثلو الوظيفة التنفيذية من مكاتبهم لتفقد مشاغل الناس، فكيف يمكن أن يقف المواطن التونسي لخلاص معاليم استهلاك الكهرباء أو في بلدية في الصف ساعتين في شهر رمضان؟ هل هم فقط صائمون؟ نحن أيضا صائمون...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الان للنائبة المحترمة زينة جيب الله، لها ثلاث دقائق.

السيدة زينة جيب الله

شكرا سيدي الرئيس،

سأتحدث اليوم عن ملف فساد بامتياز يهم شركات تعليب المياه بزغوان، فقد ذهبت وعاينت والتقطت الصور ووثقت عبر فيديو مباشر حجم التجاوزات التي تحدث من هذه الشركات، تتمثل في أنه كانت هناك بئر عميقة يشرب منها المواطنون منذ سنوات، استولت شركات تعليب المياه على المكان على بعد 12 متر عن البئر الأولى و20 متر تقريبا على الثاني ويشغلون البئر الذي يخصها مما ينجر عنه جفاف بئر المواطنين.

اليوم 167 عائلة عطشى في منطقة بئر حليمة من معتمدية زغوان ولم أكتف بالتصوير والتوثيق عبر الفيديو المباشر على صفحتي الاجتماعية وتواصلت مع المسؤولين ومع السيد كاتب الدولة اليوم للمياه بوزارة الفلاحة وأوجه لك هذا النداء.

السيد كاتب الدولة، أربتك بالوثائق والأدلة حجم التجاوزات وأنت وعدتني بأن تخرج لجنة رقابية لتعاين هذه التجاوزات وعلى ضوء التقرير ستتصرف وتجد حلا لهذا المشكل، فأين وصل التقرير السيد كاتب الدولة؟ لا نر شيئا على أرض الواقع، لم نر شيئا ملموسا.

السيد كاتب الدولة، ارجع الحق لأصحابه، ارجع الماء لبئر حليمة العطشى، ارجع الماء للناس البسطاء وكيف حصل هؤلاء على الرخص؟

أريد أن أعرف هذا الملف الخطير المسكوت عنه في زغوان ولا يحب أحد التكلم، هذه الشركات لتعليب المياه كيف أعطتهم اللجنة أو "PRH" بوزارة الفلاحة التراخيص؟ كيف تعطي ترخيصا لحفر بئر على بعد 12 متر ونحن نعرف في القانون وفي كراس الشروط أنه يجب أن يكون بعيدا أقل ما يمكن ما بين 400 و800 متر؟

من يتحمل هذا؟ ستقول لي بأنه تجاوز قديم وصار في وقت بن علي، فالتجاوز في القانون لا يسقط بالتقادم ويجب فتح ملف تحقيق في هذا الموضوع.

السيد كاتب الدولة، اليوم وجهت لك كلامي تحت قبة البرلمان، إذا لم يكن هناك تحرك فعلي في هذا الموضوع سأدعوك عبر سؤال شفاهي وسنكون كلانا أمام الكاميرا وجها لوجه وسنتواجه أمام كل التونسيين.

أرجع حق الماء لأهالي زغوان وبئر حليمة ولن أسكت عن هذا الملف وملف الفساد بشركات تعليب المياه وكلما حل الإرهاب للمياه في كل المناطق حل العطش، وهذا المشكل هو نموذج صغير من ولاية زغوان وموجود في كل الولايات وسيكون لنا تحرك جماعي، أنا وزملائي النواب، في خصوص هذا المشكل وسنجد الحل بحول الله.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عصام البحري الجابري له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد عصام البحري الجابري

شكرا سيدي الرئيس،

مداخلتي موجهة إلى السيد رئيس الحكومة خاصة بعد المجلس الوزاري الأخير واختزلت ولاية قابس فقط في المجمع الكيميائي والإنتاج.

السيد رئيس الحكومة، ولاية قابس نخرها الفساد في كل القطاعات: في قطاع النقل وقطاع الصحة والبلدية والفلاحة ونطلب مجلسا وزاريا خاصا بولاية قابس والحلول العاجلة اليوم في سياسة عامة للبناء والتشييد، إذا كانت ولاية قابس أرضا بورا لا تستحق البناء عليكم بمصارحة أهالي قابس أنها منطقة إنتاج فقط. لكننا نعلم جيدا أن ولاية قابس بخصائصها الطبيعية والجغرافية والاستراتيجية لا بد أن تكون لها منوال تنمية جديد.

السيد رئيس الحكومة، يصدر على الأقل في مجلس وزاري قرار لمصلحة الشعب في ولاية قابس وليس فقط باسم الدول الصديقة والشقيقة والاستثمارات الأجنبية.

إحداث المستشفى الجامعي إيجابي وهو مشروع معطل كان له تمويل بريطاني، اليوم هذه رسالة للسيد رئيس الحكومة وللسيد وزير الصحة على الأقل عندما ضحت ولاية قابس بصحتها، إحداث المستشفى الجامعي في الإقليم الخامس، يكفي ظلما لولاية قابس، فهي كما تتذكرون ليست مرتبطة بالتلوث، لها وجهه مشرق عليكم جميعا أن ترجعوا ولاية قابس إلى الخارطة التونسية.

السيد وزير الفلاحة ننتظر تعيين...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيدة النائبة المحترمة بسمة الهمامي لها ثلاث دقائق، تفضلي.

السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

مساء الخير جميعا،

سؤالي اليوم موجه إلى السيد وزير السياحة حول: متى تكون كراس الشروط الخاصة بالتنشيط السياحي والإيواء السياحي البديل على غرار الإقامات الريفية جاهزة؟

فبعد الأمر الرئاسي عدد 317 لسنة 2022 المتعلق بتنقيح وإتمام الأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 والمتعلق بإصدار القائمة الحصرية للأنشطة الاقتصادية الخاضعة لتراخيص وقائمة التراخيص الإدارية لإنجاز مشروع وضبط الأحكام ذات الصلة، فقد جاء في الفصل 2 أنه:

يلغي عنوان الترخيص عدد 94 وعنوان الترخيص عدد 95 ويقول عنوان الترخيص عدد 94: الموافقة المسبقة لمشاريع الإيواء السياحي ومشاريع التنشيط السياحي بالنسبة للمؤسسات السياحية التالية:

النزل السياحية ونزل الإقامة والقرى السياحية والإقامات المرحلية والإقامات العائلية والمخيمات السياحية والنزل ذات الطابع المميز والإقامات الريفية والإقامات السياحية.

عنوان الترخيص 95 هو الموافقة النهائية على هذا كله وبدل أن تكون هذه الإقامات الريفية دعامة للاستثمار في سليانة وفي كل الولايات، على ما أظن حسب الإرادة السياسية وتوجهات سيادة الرئيس في علاقة بخلق سياحة بديلة تثمن الخصوصية البيئية الفلاحية لكل منطقة ريفية وتخلق موارد رزق ومشاريع تكميلية محلية من أجل اقتصاد دامج ودائم.

كما أن الهدف من إلغاء التراخيص بالأساس هو تحرير السوق ومقاومة اقتصاد الريع وتحسين مناخ الأعمال وخلق استثمار داخلي وديناميكية اقتصادية، إلا أنها في كل الولايات أصبحت مصدرا للملاحقات القضائية ومحاضر قضاء وقضايا وتعطيل ونفور.

يعني من يبعث إقامة ريفية ويتكبد فيها الخسائر ثم ينطلق في العمل ويقبل الوفود يجد نفسه مطالبا أمام وكيل الجمهورية بالاستظهار بكراس الشروط، فهل أن السيد الذي يعث الإقامة الريفية مسؤول عن كراس الشروط؟ انما المسؤول عنها هو السيد وزير السياحة والذي قال في آخر حديث إذاعي له في 23 جانفي 2025 أنه بصدد إبرام مشاورات مع المهنيين وأصحاب الشأن وأقصى تقدير هو شهر مارس.

يا سيدي الوزير، نعلمكم أننا في شهر مارس، فأين كراس الشروط؟ لأن أصحاب الإقامات الريفية أيضا يريدون أن يستثمروا في الجهة ويخلقوا ديناميكية اقتصادية وبشغلوا اليد العاملة، فيكونون عرضة لتتبعات قضائية وهم ليسوا متفرغين للمساءلات عند وكيل الجمهورية أو في القضايا والمحامين فالإسراع بكراس الشروط واجب ونحن في شهر مارس وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، التدخل الأخير للنائب المحترم فيصل الصغير، تفضل.

السيد فيصل الصغير

شكرا سيدي الرئيس،

بالنسبة إلى الموضوع الذي سأتطرق إليه اليوم هو تراخيص الربط بالشبكات العمومية أي بالماء والكهرباء، حيث أصبح هذا الموضوع يمثل إشكالا كبيرا سواء على مستوى معتمدية قلعة الاندلس وسيدي ثابت، حيث أودع الناس اليوم عديد المطالب الأول والثاني والثالث وهم ينتظرون منذ عامين أو أكثر أنه يتم ربطهم بشبكات الماء أو التيار الكهربائي، لكن الإشكال موجود دائما ولم تتم حلحلته حتى في المنشور الصادر عن وزارة الداخلية بتاريخ 22 ديسمبر 2023.

من بين الإشكاليات نعرف أن هؤلاء الناس في منطقة قلعة الأندلس وسيدي ثابت معظمهم لا يمتلكون شهائد ملكية وما زالت تمتلك شهادة الحوز وننتظره في أملاك الدولة والإجراءات الإدارية لتمكينهم ولكن للأسف إلى اليوم لا يوجد شيء.

أيضا في حي مباركة الاشكال ما بين البلدية وأملاك الدولة يعني الإدارة الجهوية لأملاك الدولة، نراسل اليوم وننتظر الجواب ونعرف الإجراءات الإدارية وتتواصل لشهرين وثلاثة في بعض الأحيان يتعطل الموضوع على فاصل او نقطة.

يجب حلحلة هذا الإشكال اليوم، مثلما خصصنا من قبل لجانا أو كما أحدثت الحكومة لجنة خاصة في المشاريع المعدلة، إذن نحدث لجنة خاصة بهذه المواضيع، لماذا نضيع الوقت في المراسلة والأخذ والرد؟ فتخصص لجنة فيها كامل الأطراف ونحل هذه المشاكل.

هناك ممن لديه الإمكانيات المالية التجأ إلى المحاكم ونصب محامين للتزود بالماء والتيار الكهربائي كحق دستوري وأخذ حقه وماذا عمن لا يمتلك المال والمواطن البسيط؟ ماذا سيفعل؟ ولو نتحدث حقا اليوم عن دولة اجتماعية يجب أن نعير الاهتمام للمواطن البسيط.

من يريد الحصول على رخصة بناء اليوم لا يمكنه الخوض ولو تذهب إلى البلدية أو للمعتمدية يقول لك هذا هو القانون وهذه منطقة فلاحية ولا يمكن أن نعطيه رخصة، صحيح وعنده حق ولا يمكنه تجاوز القانون، ولكن المشكل تجد أنه تم البناء والتزود بالماء والكهرباء على اليمين وعلى اليسار وهو في الوسط ليس له الحق، فماذا سيفعل؟ ولم نحاسب المخطئين، شكرا.

رفع الجلسة

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا هذا اليوم، شكرا مجددا لكافة الزميلات والزملاء المتدخلين، نرفع الجلسة وإفطارا شهيا للجميع إن شاء الله.

(كانت الساعة الثالثة بعد الظهر)

II-الأسئلة الكتابية التي تقدّم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها:

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم كل من السيدة النائبة ريم الصغيّر والسيد النائب يوسف التومي بتاريخ 7 فيفري 2025 بسؤالين كتابيين إلى السيدة وزيرة التجهيز والإسكان وتلقيا الإجابة في 11 مارس 2025.

السؤال الكتابي

للنائبة ريم الصغيّر

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا .

الموضوع: حول وضعية الطريق المرقمة رقم 42 الرابطة بين بني خلاد ومنزل بوزلفة .

تحية طيبة،

وبعد،

ورد علينا العديد من التشكيات والاتصالات مفادها استحالة استعمال الطريق الرابطة بين بني خلاد ومنزل بوزلفة حيث ازدادت وضعية هذا الطريق سوءا إثر الفيضانات التي سجلت أخيرا،

متى ستتم نهاية أشغال هذا الطريق؟

مع فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة ريم الصغير .

المرجع: مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-482 الموجه إلينا بتاريخ 14 فيفري2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة **ريم الصغير** يتعلق بآجال الإنتهاء من الأشغال بالطريق الجهوية رقم 42 الرابطة بين بني خلاد ومنزل بوزلفة، يشرفني إعلامكم أنه تم الإنتهاء من الأشغال الخاصة بالخرسانة الإسفلتية بين النقطة الكيلومترية 10+200 والنقطة الكيلومترية 11+350، ومن المتوقع الإنتهاء من الأشغال الخاصة بالحماية من الفيضانات بين النقطة الكيلومترية 11+350 والنقطة الكيلومترية 13+400 في موفى شهر أفريل 2025.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بان أحيل إليكم الأسئلة الكتابية :

تحية طيبة وبعد،

1. أين وصلت دراسة الجدوى لإنجاز الطريق الحزامية بزاوية سوسة ومتى يقع تهيئة مسلك الثريات طريق معتمر إلى حدود الطريق الحزامية سوسة؟
2. ومتى يقع تهيئة جزء من واد حمدون على مستوى مدينة الثريات من ولاية سوسة؟

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد يوسف التومي .

المرجع: مكتوبكم عدد ص2025-26-3000-482 الموجه إلينا بتاريخ 14 فيفري 2025.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه والمتضمن سؤالا كتابيا تقدم به النائب السيد **يوسف التومي**، يتعلق بدراسة الجدوى لإنجاز الطريق الحزامية بزاوية سوسة وتهيئة مسلك الثريات معتمر وتهيئة جزء من وادي حمدون على مستوى مدينة الثريات، يشرفني إعلامكم أن مصالحنا حاليا بصدد إعداد العناصر المرجعية لدراسة جدوى إنجاز الطريق الحزامية بزاوية سوسة. كما أنه تم إدراج مسلك الثريات معتمر ضمن برنامج تهيئة 106.8 كلم من المسالك الريفية بولايتي سوسة وسليانة (قسط عدد6) وهو حاليا في طور الدراسات. أما في ما يتعلق بتهيئة جزء من وادي حمدون على مستوى مدينة الثريات، فإن مشروع حماية مدينة الثريات من الفيضانات غير مدرج حاليا بمخطط التنمية 2023-2025 وستعمل الوزارة على برمجة دراسة هذا المشروع ضمن المخططات القادمة.

والسلام